eJOURNAL USA

الحمـــــلة الطويـــــلة

الانتخابات الأميركية للعام ٢٠٠٨

وزارة الخارجية الأميركية / مكتب برامج الإعلام الخارجي

منسق مكتب برامج الإعلام الخارجي: جيريمي كيرتن

المحرر التنفيذي: جوناثان مارغوليس

المدير التحريري: جورج كلاك

رئيس التحرير: ريتشارد هاكابي

مديرة التحرير: أنيتا غرين

مدير الإنتاج: كريستيان لارسن

مساعدة مدير الإنتاج: سيلفيا سكوت

منتجة ويب: جنين بيري

محررة النص: روزالي تارغونسكي

محرر الصور: ماغي سليكر

مصمم الغلاف: تيم براون

أخصائية المراجع: أنيتا غرين

أب في ولاية أوهايو، حاملا ابنه، يستعمل آلى تصويت إلكترونية للانتخاب في انتخابات منتصف الولاية في العام 2006.

يوفر مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية منتجات وخدمات تشرح سياسات الولايات المتحدة والمجتمع الأميركي والقيم الاميركية إلى القراء الأجانب. ينشر المكتب خمس مجلات إلكترونية تبحث في المسائل الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. وتنشر هذه المجلات بيانات السياسة الاميركية مع التحليلات والتعليقات والمعلومات الخلفية في مجالات مواضيعها وهي: مواقف إقتصادية، وقضايا عالمية، وقضايا الديمقراطية، وأجندة السياسة الخارجية الأميركية، والمجتمع الأميركي وقيمه.

تنشر جميع الإصدارات باللغات الإنكليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية، وتنشر مواضيع مختارة منها باللغتين العربية والروسية. تُنشر الإصدارات باللغة الإنكليزية كل شهر تقريباً، وعادةً يتبعها نشر النصوص المترجمة بعد مدة تتراوح بين أسبوعين وأربعة أسابيع.

إن الآراء الواردة في المجلات لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات حكومة الولايات المتحدة ولا تتحمل وزارة الخارجية الأميركية أية مسؤولية تجاه محتوى المجلات أو فيما يخص الوصول المستمر إلى مواقع الانترنت الموصولة بهذه المجلات. تقع هذه المسؤولية بصورة حصرية على الناشرين في هذه المواقع. يمكن استنساخ وترجمة المواد الواردة في هذه المجلات في خارج الولايات المتحدة الأميركية ما لم تكن المواد تحمل قيوداً صريحة على مثل هذا الاستعمال حماية لحقوق المؤلف. يجب على المستعملين المحتملين للصور الفوتوغرافية المنسوبة إلى مصورين محددين الحصول على إذن باستعمالها من أصحاب الصور.

توجد الإصدارات الجارية والسابقة لهذه المجلات وجداول بالتواريخ اللاحقة لصدورها على الصفحة الدولية الخاصة بمكتب برامج الإعلام الخارجي http://usinfo.state.gov/journals/ على شبكة الانترنت في الموقع وتتوفر هذه المعلومات وفق برامج كمبيوتر متعددة .journalsarab.htm لتسهيل تصفحها مباشرة أو نقل محتوياتها أو استنساخها أو طباعتها.

المحرر
eJournal USA: Society & Values
IIP/T/SV
U.S. Department of State
301 4th St. S.W.
Washington, DC 20547
United States of America

E-mail: iiptcp@state.gov

حول هذا العدد

في الأنظمة الديمقراطية، لدى الناس حرية أن يختلفوا. وفي الوقت الذي ندخل فيه الدورة الانتخابية للعام ٢٠٠٨، فإننا سوف نرى مرشحين، ومقترعين، ومستطلعين للرأي، ومستشرفين للمستقبل يتفقون كما يختلفون حول كل شيء. فهل يقوم المقترعون باختيار الرئيس استنادًا إلى القضايا السياسية، أم إلى الميزات القيادية؟ هل سيفي نظام الهيئة الانتخابية بالغرض، أم أن المطلوب تغيير النظام الانتخابي؟ وهل يمكن لاستطلاعات الرأي أن يكون لها أي معنى عندما تُجرى قبل موعد الانتخابات بشهور؟

فقبل انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٨ بوقت طويل، نرى الحملات الانتخابية وقد بدأت على قدم وساق. فالمرشحون الرئاسيون قد عقدوا بالفعل عدة مناظرات، والإعلانات الانتخابية لا تفتأ بالبروز، ويجري الاستشهاد بنتائج استطلاعات الرأي المرة تلو المرة. في انتخابات العام ٢٠٠٨، سيُتاح للمقترعين الأميركيين فرصة التصويت لاختيار الرئيس، ونائب الرئيس، كما لانتخاب ممثليهم في الكونغرس، علاوة على مسؤولي الولايات والمناصب المحلية، ناهيك عن مبادرات الاستفتاء بالاقتراع. وهكذا، ثمة الكثير من الرّهانات. وكما يشير إليه عدة كتّاب في هذه المجلة، فإن هذه هي الانتخابات الأولى منذ ثمانين سنة التي لم يترشح فيها الرئيس أو نائب الرئيس الحالي لمقعد الرئاسة. الخبيران السياسيان تشارلي كوك، وجري هاستروم يقدمان لنا تبصراتهما حول.

خلفية المشهد الانتخابي. ففي حين نجد أن ميدان المنافسة مفتوح على مصراعيه، حيث أصبح يتبارى في مضماره ثمانية عشر مرشحاً رئاسياً عند تاريخ إرسال هذه المجلة إلى المطبعة، فإن أحداً لن يجازف بالتنبؤ بمن سيكون الرابح

لكن الانتخابات الرئاسية ليست سوى مجرد جزء من هذه القصة. ففي نظام الحكم الأميركي الذي يفصل بين السلطات، سوف تقرر نتيجة انتخاب أعضاء الكونغرس مدى تمكّن الرئيس المقبل من النجاح في تنفيذ برنامجه. فالبروفسور في الشؤون الحكومية، إل ساندي ميزل، يشرح لنا دور الكونغرس والتأثيرات المحتملة لنتائج انتخابات أعضاء الكونغرس.

أمّا مستطلع الرأي الديمقراطي، دانيال غ وتوف، فيخبرنا بما تتكشّف عنه استطلاعات الرأي حول مواقف الناخبين تجاه انتخابات العام ٢٠٠٨، وكيف ان القضايا الحالية الساخنة قد يخفّ دورها المؤثر خلال مراحل الدورة الانتخابية. أمّا مستطلعة الرأي الجمهورية، كيليان كونواي، فتنظر في شأن النساء الناخبات، وفي أهمية أصواتهن في دورة الانتخابات المقبلة، وكذلك في المسائل التي تنال اهتمامهن.

هذا، ويشاركنا ثلاثة خبراء توقعاتهم حول الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في الحملات الانتخابية. فالمراسل السياسي المتمرس من قدامى مراسلي صحيفة الواشنطن بوست، جيم ديكنسون، يسرد الوقائع الشخصية لأحداث يوم واحد في حياة مراسل صحافي يقوم بتغطية الانتخابات. أمّا خبير الإنترنت، آندي كارفن، فيصف كيف أن صحافة المواطنين، ومدوّنات الإنترنت، وحملات جمع التبرعات عبر الإنترنت، وشبكة المواقع الإلكترونية الاجتماعية قد أصبح لها أثرها في العملية الانتخابية، فبات تجاهلها غير ممكن في دورة انتخابات العام ٢٠٠٨. أمّا مُستطلع الرأي جون زغبي فيتصدى إلى قيمة المعلومات المكتسبة من خلال استطلاعات الرأي العامة.

وأخيراً، فإننا نُلقي نظرة على العملية نفسها. فهل نظام الاقتراع في الولايات المتحدة خالٍ من العيوب؟ والجواب هو كلا، بالطبع. إذ ليس من نظام يخلو من العيوب. يصف يان ويتولد باران التشريع المصمّم لتقويم المشاكل التي تتلازم مع تمويل الحملات. فنظام الاقتراع في كل ولاية على حدة، الذي تجري بموجبه عملية انتخاب رؤساء الولايات المتحدة، كان موضع نقاش طويل عبر التاريخ. أمّا الخبراء، روس ك بايكر وجيمي راسكين، فيقدّمان حججهما، المناصرة والمعارضة، للنظام الانتخابي الحالي. ويقوم بول إس ديغريغوريو، الرئيس السابق لهيئة المساعدة الانتخابية في الولايات المتحدة الأميركية، في وصف الجهود المبذولة لتحسين عمليات الاقتراع في كل الولايات.

ما هي حكاية انتخابات العام ٢٠٠٨؟ ان هذه الانتخابات هي بداية جديدة وفرصة مُتاحة للناخبين كي يتوجهوا إلى صناديق الاقتراع ويدلوا بما يقتنعون به. فالنظام الانتخابي هو عمل يتقدّم باستمرار، لكن الأميركيين المهتمين يمكنهم، وكما أصبحوا يفعلون اليوم، استخدام الإنترنت للقيام بترتيبات تسجيل أنفسهم كناخبين، وللتبرع لصالح حملات مرشحيهم، ولاستضافة برامج لمقابلة المرشحين، أو ليتحولوا إلى مراقبين أو حكّام لعمليات الاقتراع المحلية، كما للعمل بفاعلية بطرق عدّة لجعل هذا النظام يعمل بطريقة أفضل.

المحـررون

وزارة الخارجية الأميركية | مكتب برامج الإعلام الخارجي | تشرين الأول | أكتوبر ٢٠٠٧، المجلد ١٢، العدد ١٠
http://usinfo.state.gov/pub/ejournalusa.html

الحمـــــلة الطويـــلة
الانتخابات الأميركية للعـام ٢٠٠٨

٤ **كيف تُغيّر الإنترنت معالم حلبة المنافسة**
بقلم آندي كارفين، استراتيجي إنترنت، الإذاعة القومية العامة
المرشحون السياسيون والمواطنون العاديون يستعملون تكنولوجيا الإنترنت من أجل التأثير في الناخبين بطرق مبتكرة.

٨ **تكنولوجيا الاقتراع الجديدة: حل أم مشكلة**
بقلم بول إس ديغريفوريو، الرئيس السابق لوكالة المساعدة للانتخابات الأميركية
في حين تنتقل أنظمة الانتخاب الإلكترونية إلى المسار السائد في إدارة الانتخابات، سوف يتوجب على الديمقراطيات أن تؤمن لمواطنيها إمكانية الإدلاء بأصواتهم بحرية وسهولة وأمان.

١٢ **الاقتراع لأول مرة**
بقلم ريبيكا زيفمن، مكتب برامج الإعلام الخارجي في وزارة الخارجية الأميركية.
شابتان أميركيتان تحدثتا عن مشاركتهما في التصويت للمرة الأولى، وما الذي يعنيه حق الاقتراع بالنسبة إليهما.

١٤ **انتخابات الكونغرس**
بقلم إل ساندي مايزل، أستاذ الشؤون الحكومية في جامعة كولبي في ووترفيل، بولاية ماين.
الكونغرس، بصفته الفرع التشريعي للحكومة الأميركية، يتقاسم سلطة صنع القرارات مع الرئيس، وتعتبر نتائج انتخابات الكونغرس هامة في عملية صنع القرارات السياسية الأميركية.

١٧ **الناخب الأميركي المتغير**
بقلم دانيال غوتوف، شريك في مؤسسة ليك ريسيرتش بارتنرز، في واشنطن، العاصمة.
تكشف استطلاعات الرأي الأخيرة عن هموم ومعتقدات ومشاعر المواطنين الأميركيين في الوقت الذي يستعدون فيه للانتخابات الرئاسية التي ستجري في العام ٢٠٠٨، وتشير النتائج إلى ان الأميركيين يتطلعون إلى التغيير.

٢٠ **النساء الناخبات في الولايات المتحدة**
بقلم كيليان كونواي، الرئيسة والمديرة التنفيذية لشركة استطلاع الرأي، «ذي بولينغ كومباني،™INC.» في واشنطن، العاصمة
تُشكِّل النساء أكثر من نصف مجموع الناخبين في الولايات المتحدة وقد كان لهن أثر كبير في النتائج الانتخابية، وخلافاً لبعض الآراء، فإن استطلاعات الرأي تُظهر أن المرأة تهتم بمجموعة متنوعة من القضايا.

٢٤ **تغطية الحملة الرئاسية: المشهد من باص الصحافة**
بقلم جيم ديكنسون، مراسل سياسي، صحيفة الواشنطن بوست
صحفي متمرس يصف الحياة على الطرقات العامة خلال الحملة الانتخابية لأحد مرشحي الرئاسة، بدءاً من مغادرة الفندق عند الساعة السادسة صباحاً حتى إصدار الإيجازات الصحفية في الساعة الحادية عشرة مساءً.

٢٨ **استطلاعات الرأي السياسية: لماذا لا يمكننا الاستغناء عنها**
بقلم جون زغبي، رئيس مؤسسة زغبي انترناشونال، واشنطن، العاصمة
الاستطلاعات تكشف عن معطيات تفوق بكثير مجرد إظهار من هم المرشحون الذين يتقدمون على غيرهم في السباق لكسب أصوات المواطنين. وكذلك فهي تتطرّق إلى قيم واهتمامات الناخبين حول القضايا الراهنة.

٣١ **بداية جديدة**
مقابلة مع تشارلي كوك، محرر وناشر تقرير كوك السياسي، ومع جيري هاغستروم، محرر مساهم في مجلة ناشونال جورنال
خبيران سياسيان يناقشان الجوانب الفريدة للانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٨

٣٦ **كيف سيتم تمويل الانتخابات الرئاسية الأميركية عام ٢٠٠٨**
بقلم جان ويتولد باران، شريك في مكتب المحاماة ويلي راين ال ال بي، في واشنطن، العاصمة.
هيئة الانتخابات الفدرالية تفرض قيود قانونية كثيرة على جمع التبرعات وإنفاق الأموال في الحملات الانتخابية، وعلى المرشحين أن يقرروا كيفية تخصيص الأموال المتوفرة بالطريقة الأمثل وما إذا كانوا سيقبلون الأموال العامة.

٤٠ **هل تعدت الهيئة الانتخابية المنفعة المرجوة منها؟**
عالِمان يناقشان إيجابيات وسلبيات الهيئة الانتخابية في النظام الانتخابي الرئاسي الأميركي، وهي النظام السياسي الذي تختار بموجبه الولايات المتحدة رئيسها.

الهيئة الانتخابية: ما زالت مُفيدة في القرن الحادي والعشرين
بقلم روس كاي بايكر، أستاذ العلوم السياسية في جامعة راتغرز، في نيوبرنزويك، بولاية نيوجرسي

دعونا نستخدم الهيئة الانتخابية ليكون لدى الولايات المتحدة اقتراع قومي شعبي في الانتخابات الرئاسية
بقلم جيمي راسكين، سناتور ولاية ماريلاند وأستاذ مادة القانون الدستوري في الجامعة الأميركية في واشنطن، العاصمة

٤٦ **المراجع**

٤٧ **مصادر الإنترنت**

فيديو على خط الإنترنت

- بداية جديدة
حوار مع تشارلي كوك وجيري هاغستروم مسجل على فيديو IIP
- الحكومات المحلية هي التي تجري جميع الانتخابات في الولايات المتحدة
فيديو اخباري لإذاعة صوت أميركا
- المرشحون للرئاسة يظهرون تنوعاً جديداً
فيديو إخباري لإذاعة صوت أميركا
- أين يقع السكان الريفيون في انتخابات ٢٠٠٨؟
فيديو مركز الاستراتيجيات الريفية
(يستعمل بإذن من المركز)

http://usinfo.state.gov/journals/itdhr/1007/ijde/ijde1007.htm

كيف تُغيّر الإنترنت معالم حلبة المنافسة

بقلم آندي كارفين

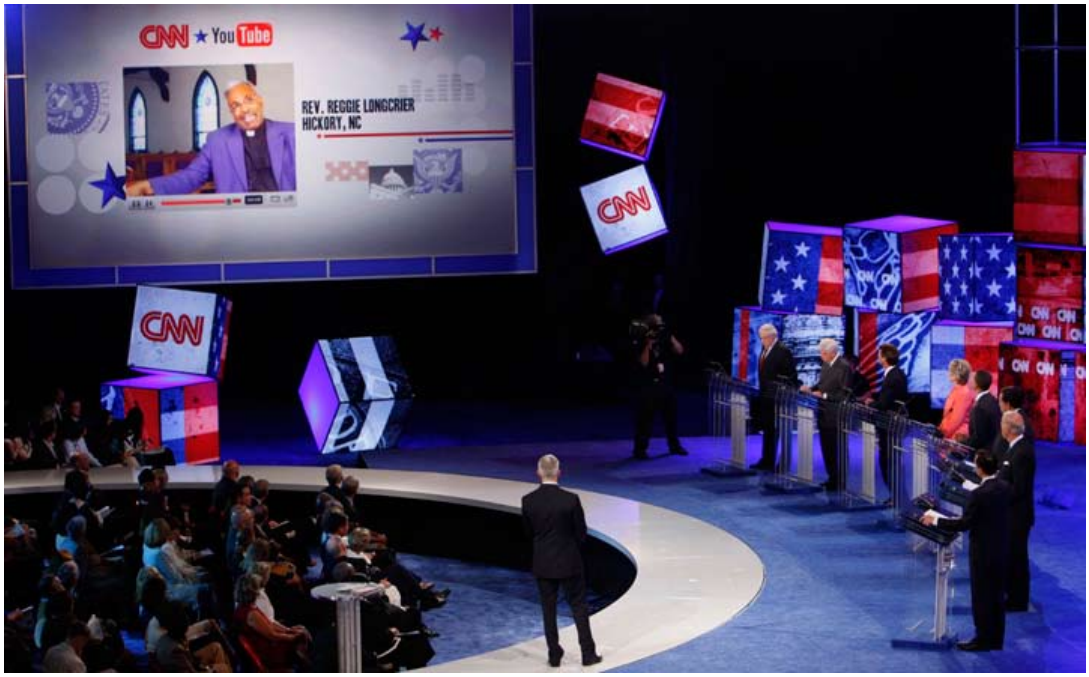

© AP Images/Charles Dharapak

الأملون بترشيح الحزب الديمقراطي لهم لمنصب الرئاسة مايك غرافل، كريس دود، جون إدواردز، هيلاري كلينتون، باراك أوباما، بيل ريتشاردسون، جوزيف بيدن، ودينيس كوسينيش يستمعون إلى سؤال موجّه من القس ريغي لونغ كراير من هيكوري في ولاية نورث كارولينا، خلال مشاركتهم في المناظرة التي قامت بتنظيمها كل من شبكة سي أن أن، يوتيوب، وغوغل وذلك في كلية سيتاديل العسكرية في تشارلستون بولاية ساوث كارولينا في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٧.

أحدثت شبكة الإنترنت ثورة في الاتصالات في العقد الماضي، فجمعت الناس حول أيّ غرض من الأغراض الممكن تصورها. يتطرق المؤلف هنا إلى العديد من المُبتكرات على شبكة الإنترنت التي بدأ التعامل بها في الميدان السياسي، حيث بدأ المرشحون، كما المواطنون الذين حتى يفوقونهم إبداعاً، يستعملون هذه التكنولوجيا للتأثير في الناخبين. آندي كارفين هو مدير سابق لشبكة ديجيتال ديفايد نتوورك [www.digitaldivide.net]، وهو يكتب مدونة إلكترونية بعنوان "ليرنينغ ناو" (*Learning.now*) لدى خدمة الإذاعة العامة [www.pbs.org].

سوف تمثل الانتخابات العامة لسنة ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة بلا شك حداً فاصلاً في التاريخ الأميركي، ولكن ليس بالضرورة بسبب أي مرشح ما أو سياسة مُعينة. فكما جرت عليه العادة في الدورات الانتخابية الأخيرة، صارت شبكة الإنترنت وسيلة سياسية فعّالة بالنسبة للحملات الانتخابية، وجمع الأموال، وانخراط المجتمع المدني فيها. أمّا ما الذي يجعل هذه الدورة الانتخابية بالذات مُثيرة للاهتمام فهو ان الكثير من الابتكارات التي تحصل في مجال الإنترنت ليست من صنع الحملات أو السياسيين أنفسهم، بل من صنع الشعب الأميركي.

إن الوصول إلى شبكة الإنترنت ليس ظاهرة جديدة على الإطلاق في الولايات المتحدة. فابتداءاً من منتصف التسعينيات، حاز الملايين من الأميركيين على فرصة الوصول إلى شبكة الإنترنت، والمهارات التكنولوجية المرافقة، سواء كان ذلك في البيت، أم في العمل، أم في المدرسة. ووفقاً لتقرير أصدره في حزيران/يونيو ٢٠٠٧ مشروع "بيو إنترنت وأمريكان لايف"، فإن ٧١٪ من جميع الأميركيين البالغين أصبحوا يملكون إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت من داخل بيوتهم، بينما أصبح حوالي ٥٠ بالمئة من البالغين لديهم إمكانية الوصول السريع إلى شبكة الإنترنت عبر نطاق الترددات الواسع العالي السرعة.

وفي وضع مشابه كذلك، نجد أن السواد الأعظم من المدارس الحكومية الأميركية والمكتبات العامة أصبحت موصولة بالإنترنت. هذا ولا يزال هناك بعض الثغرات في إمكانية الوصول هذه بسبب عدم توفّر المهارات لدى السكان المهمشين والمحرومين، وخاصة عندما يتعلق الأمر بمستويات التعليم والدخل، وكذلك الأمر بالنسبة للمتقدمين في السن، والمعاقين، والأقليات الاثنية. لكن الاتجاه العام طيلة العقد الماضي تميز بالتنامي البارز في إتاحة الدخول إلى الإنترنت.

وفي حين بدأ الشعب الأميركي يصبح متصلاً بالإنترنت في أول الأمر، كان الكثير من المضمون المتوفر على هذه الشبكة يُنتج على

أيدي مهنيين أو أناس يمتلكون الخبرة التقنية. فالنشر على الإنترنت كان يقتضي وجود مهارات تقنية مسبقة، كما كان يقتضي حيازة المقدرة على إنتاج كمّ كبير من المضمون المنقح. وعلى الأخص، فإن الصوت والصورة على شبكة الإنترنت كان يتم اعتبارهما، بوجه عام، أنهما يقعان ضمن الحيز الخاص بوسائل الإعلام الرئيسية.

لكن هذا لا يعني ان شبكة الإنترنت كانت خالية أيضاً من المضمون الذي ينتجه عامة الناس. فمنذ بداية التسعينيات، كان ثمة عدد لا يكف عن التنامي أيضاً من الناس الذين شرعوا بنشر مجلاتهم الشخصية، أو "سجلاتهم المدونة على شبكة الإنترنت"، التي تدور حول أحداث وشؤون حياتهم اليومية. بعضها كان مثيراً للاهتمام، بينما الكثير غيرها لم يكن كذلك. لكن فكرة إنشاء السجلات الخاصة على شبكة الإنترنت، أو المدونات، كانت قد أصابت من الأوتار الحساسة لدى بعض مطوري خدمات الإنترنت ما يكفي لجعلهم يبدأون بتصميم أدوات تسهل على أي كان نشر نصوصه على الخط مباشرة. وقد طورت هذه الظاهرة بسرعة مفرداتها ومصطلحاتها الفنية الخاصة بها، ومن بينها مصطلح "Web 2.0" ومصطلح "social media" (الصحافة الاجتماعية)، التي أصبحت إحدى أكثر الطرق الشائعة لوصف تشعبات هذه الاتجاهات.

مجتمعات افتراضية

كما ابتدأ أيضاً عدد متنام من مستخدمي شبكة الإنترنت المشاركة في مجتمعات الإنترنت. ولم تكن هذه المجتمعات ظاهرة جديدة بأي حال من الأحوال، ذلك لأن جماعات البريد الإلكتروني ومجتمعات لوحات الرسائل عبر الإنترنت كان لها بعض الوجود منذ سبعينيات القرن العشرين. ولكن مع تطور الإنترنت لكي تصبح ظاهرة سائدة، فإن هذا النوع من المجتمعات التي تكوّنت على الإنترنت صارت بدورها اتجاهاً سائداً أيضاً. وبدلاً من أن يبقى الناس محكومين لسيطرة جماعات ذات توجهات تكنولوجية، فانهم شرعوا بأنفسهم في تشكيل مجتمعات على الشبكة حول المجتمعات الجغرافية القائمة، من أمثال المدن والأحياء المجاورة، إضافة إلى المجتمعات التي تجمع بين أفرادها اهتمامات مشتركة، مثل الهوايات أو الجمعيات المهنية.

وبحلول بدايات العقد الحالي، كانت المدونات الإلكترونية، على وجه الخصوص، قد أقلعت بجديّة حيث بدأ الألوف من الناس ينشؤون المدونات الخاصة بهم. وخلال بضع سنوات، لم يلبث هؤلاء الألوف من أن يصبحوا ملايين. ولم يحتج الأمر من بعض الناس إلى الكثير من الوقت لكي يقوموا بنشر مذكرات يومية حول القضايا السياسية. وسرعان ما صار أصحاب المدونات يحشدون المناصرين للقضايا السياسية أو للمرشحين الذين يشاركونهم في الرأي. ثم ما لبثوا ان استعملوا أدوات مجتمعات الإنترنت من اجل تنسيق التفاعل فيما بينهم.

إن أحد افضل الأمثلة المُبكِّرة المعروفة عن مجتمعات الإنترنت الشعبية هذه، وهي المعروفة أيضاً بالمجتمعات "الناشطة سياسياً" على الشبكة، كانت الحملة الرئاسية لهوارد دين خلال العام ٢٠٠٤. فالمرشح دين الذي طالما اعتبرته الصحافة، كما المعلقون السياسيون، مجرد مرشح من الدرجة الثالثة، قد تمكن من استثارة حماس شديد على الإنترنت وذلك من خلال استخدام المدونات، وحملات الرسائل المكثفة عبر البريد الإلكتروني، والنقاشات التي تدور رحاها عبر مجتمعات الإنترنت. وسرعان ما صار دين يتلقى الدعم السياسي، بما في ذلك التبرعات المالية من ألوف الناس في أرجاء البلاد. وعندما ازداد التعريف بسيرته الشخصية على الشبكة، فان وسائل الإعلام الرئيسية بدأت هي بدورها تغطي أخباره بصورة أوسع أيضاً، وذلك بعدما باتت تشعر بنجاحاته التي حققها في تمويل حملته، كما بتعاظم قاعدة شعبيته على الشبكة. فخرج هذا الرجل من المجهول تقريباً وبات قوة سياسية لا بد لها من أن تؤخذ بعين الاعتبار. ومع انه خسر في نهاية المطاف ترشيح الحزب الديمقراطي له، إلاّ ان تقنياته التنظيمية الناجحة عبر الإنترنت قد ساعدت في تطوير البنية التحتية على شبكة الإنترنت للناشطين الليبراليين لكي يحتشدوا في سبيل قضايا أخرى.

كما أن ثمة حملات أخرى شعبية ناشطة سياسياً على شبكة الإنترنت كانت قد سبقت حملة دين، وهي ما تزال مستمرة حتى يومنا هذا. والمثال على ذلك هو ان مؤسسي إحدى شركات برمجيات الكمبيوتر في منطقة سان فرانسيسكو كانوا قد بدأوا بإرسال رسائل بالبريد الإلكتروني إلى أصدقائهم وزملائهم الناخبين في العام ١٩٩٧ طالبين منهم المبادرة إلى حثّ المسؤولين الذين كانوا قد صوتوا لهم ان يضعوا حداً لعملية الاتهام في الكونغرس التي كانت مساقة يومها ضد الرئيس بيل كلينتون، وان "ينتقلوا" إلى مسائل سياسية أخرى. وقد كان لهذه الرسائل الإلكترونية صدى طيب لدرجة ان هؤلاء الأصدقاء والزملاء بدأوا بتوجيه نفس الرسائل إلى غيرهم من الناس. ومع مرور الوقت، قامت هذه الحملة الصغيرة بتنظيم نفسها لتصبح في ما بعد منظمة متواصلة للسياسات العامة، تركز اهتمامها على القضايا التقدمية، وأخصها العمل على إنهاء الحرب في العراق. وهذه المنظمة (Iraq.MoveOn.org) هي الآن إحدى أقوى لجان العمل السياسي في أميركا بما لها من الملايين من مستعملي شبكة الإنترنت الذين يشاركون في حملاتها السياسية المستندة إلى البريد الإلكتروني.

المحتوى الذي يولّده المستخدمون والشبكات الاجتماعية

مع حلول انتخابات الكونغرس في العام ٢٠٠٦، كان ثمة اتجاهان جديدان في الإنترنت قد قدما الأمثلة عن الأشياء التي

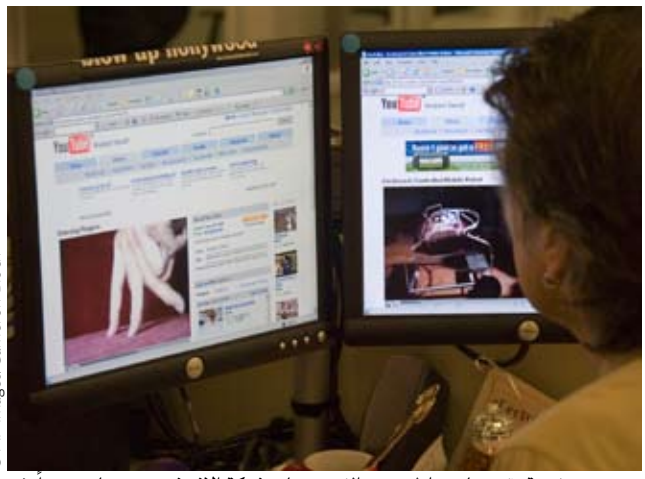

© AP Images/Cameron Bloch

يو تيوب، خدمة تقوم على تبادل صور الفيديو على شبكة الإنترنت. وهي تلعب دوراً في السياسة في الولايات المتحدة.

© AP Images/Lauren Burke

قسم خاص بالمدونين على الإنترنت أنشئ قرب القسم الرئيسي لكتّاب محطات البث والصحافة المطبوعة، أثناء المؤتمر القومي الديمقراطي. وقد قامت مدونة "البلوغرز بوليفارد" بتغطية أعمال المؤتمر السياسي القومي تغطية حية للمرة الأولى في العام ٢٠٠٤ وذلك في بوسطن، بولاية ماساتشوستس

يمكن ان تحدث خلال دورة الانتخابات المقبلة في العام ٢٠٠٨. فقد شهدنا أولاً انفجاراً في ما يوصف أحياناً بـ "المحتوى الذي يولّده المستخدمون" والذي يشار إليه اختصاراً بـِ يو جي سي (UGC). وهكذا، فان "يو جي سي" هي جوهرياً أي نوع من مواد الإنترنت التي قام الهواة بإنتاجها، وهذا يشمل النصوص، والصور الفوتوغرافية، والمواد السمعية، وأشرطة الفيديو.

ومن الأمثلة المعروفة عالمياً عن ال "يو جي سي" هو الشريط المصور عن عملية إعدام صدام حسين الذي تم تصويره بواسطة هاتف نقّال. وفي حين كانت الحكومة العراقية قد اكتفت بإصدار جزء رسمي من شريط فيديو يوثق التحضيرات الجارية للإعدام، فقد كان المحتوى الذي يولده المستخدمون، أي أحد الذين شاهدوا عملية الإعدام، هو الذي كان سبب العناوين الرئيسية للإعلام حول العالم.

وليس ثمة نقص في المحتويات التي يولدها المستخدمون على شبكة الإنترنت، وذلك بفضل المواقع الإلكترونية التي تتخصص في تبادل محتويات وسائل الإعلام المتعددة من أمثال: "يوتيوب" (للفيديو) و"فليكر" (للصور الفوتوغرافية). ووفقاً إلى بحث بادر إلى نشره مشروع "بيو إنترنت وأميريكان لايف"، في العام ٢٠٠٦، فان ما يقارب الأربعين مليون أميركي كانوا قد نشروا بعض الأشكال من مواد المحتوى الذي يولده المستخدمون "يو جي سي"، على الإنترنت، في حين كان واحد من كل سبعة مستخدمين للإنترنت في الولايات المتحدة قد قام بإنشاء مدونة إنترنت خاصة به.

وخلال دورة انتخابات العام ٢٠٠٦، لم تكن هناك من حادثة استأثرت بنفس قوة "يو جي سي" أكثر من تلك الحادثة التي دعيت "ماكاكا مومنت" (لحظة ماكاكا).

ذلك انه خلال قيامه بحملته من اجل إعادة انتخابه، كان شاب يدعى إس آر سيدارث يتتبع سناتور ولاية فيرجينيا، جورج ألن، بانتظام، وهذا كان شابا يعمل لصالح حملة خصم السناتور المذكور، جيم ويب. وقد كانت مهمة هذا الشاب التوثيق بواسطة الفيديو كل مناسبات الظهور العام لجورج ألن. وكان الهدف من ذلك التقاط أي شيء قد يقوله السناتور في العلن لعل وعسى ان يكون مادة مفيدة للاستعمال في حملة ويب. وخلال إحدى زياراته في سياق حملته في شهر آب/أغسطس من تلك السنة، كان ألن قد أشار إلى سيدارث هذا أمام المشاركين في حملته، واصفاً إيّاه في مناسبتين بعبارة "ماكاكا". ثم قام سيدارث هذا، وهو يتحدر من أصول هندية، بنشر الشريط الذي يحتوي على ملاحظة ألن هذه على موقع "يوتيوب"، وسواه من المواقع الإلكترونية، الأمر الذي ما لبث أن أدى إلى عرض هذه الملاحظة أمام مئات الألوف من مستخدمي الإنترنت. وهكذا سرعان ما صار شريط الفيديو هذا حدثاً إعلامياً انتخابياً رئيسياً حيث بات على ألن أن يدفع عنه الاتهامات التي تعتبر ان عبارة "ماكاكا"، التي تعني (من بين بعض معانيها الأخرى) نوعاً من أنواع القرود، إنما استعملت من جانبه بطريقة عرقية تحقيرية. اعتذر ألن وأصلح موقفه بالقول ان هذه الكلمة لم تكن تعني بالنسبة إليه أي معنىً تحقيري. لكن، وفي وقت لاحق من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ذاك، خسر ألن محاولته في إعادة انتخابه، وكان ذلك بفارق أصوات ضئيل. وقد اعتقد العديد من المعلقين ان محتوى شريط الفيديو الشخصي الذي استعمله سيدارث قد لعب دوراً في تمكّن ويب من هزيمة ألن.

أمّا المحتوى الذي يولدّه المستخدمون، فعلى الأرجح لم يكن ليصبح قوة رئيسية في السياسة على شبكة الإنترنت لولا قيام إتجاه ثان هام: تنامي حجم الشبكات الاجتماعية على الإنترنت. فمجتمعات الإنترنت كانت موجودة منذ الأيام الأولى لظهور الإنترنت. لكن في السنوات العديدة الأخيرة، فان عدد وحجم هذه التجمعات تنامى بشكل بارز في نفس الوقت الذي كانت تتحسن فيه التكنولوجيا وتزيد من تسهيل قيام المستخدمين بإدخال المحتويات الخاصة بهم على الشبكة وتفاعلهم مع بعضهم البعض. فمواقع من أمثال: "ماي سبايس" (My Space) و"فايس بوك" (Facebook) قد تمددت من مجرد مجتمعات محصورة في أماكن محددة كان يستخدمها المراهقون والطلبة الجامعيون، لتصبح قوى فاعلة منتشرة على شبكة الإنترنت تضم في عضويتها عشرات الملايين. ووفقاً لتقرير صدر في تموز/يوليو ٢٠٠٧ عن شركة ابسوس للاستطلاع، فان ٢٤ بالمئة من مستعملي الإنترنت في الولايات المتحدة قد ساهموا في شبكات اجتماعية خلال الشهر الذي سبق صدور التقرير. بينما قام ثلث جميع مستعملي شبكة الإنترنت بإنزال أشرطة فيديو عنها. أمّا المرشحون خلال حملة ٢٠٠٦ الانتخابية فقد استفادوا من هذه الاتجاهات وبادروا إلى إنشاء نبذات ذاتية عنهم على مواقع الشبكات الاجتماعية الرئيسية، في حين قام البعض منهم بتحميل هذه المواقع إعلانات انتخابية دعائية، كما سواها من مواد الوسائل الإعلامية المتعددة.

© AP Images/Charles Dharapak

دان بارليت، الذي كان مديراً للاتصالات في البيت الأبيض حينذاك، يشارك في العام ٢٠٠٣ في دردشة حية على خط الإنترنت من البيت الأبيض في اتصال مباشر مع المواطنين الأميركيين.

مبتكرات العام ٢٠٠٨ على شبكة الإنترنت

إن الدورة الانتخابية للعام ٢٠٠٦، ما كانت سوى عيّنة عن بعض ما سوف نشهده في العام ٢٠٠٨. فمنذ حملة الانتخابات الرئاسية السابقة، بدأ المرشحون المحتملون بدفع شبكات العلاقات الاجتماعية في خطوة إضافية عن طريق إنشاء شبكة علاقات اجتماعية مكرسة خصيصاً لحملاتهم. وتميز بنوع خاص المرشحان الديمقراطيان، باراك اوباما وجون ادواردز، بشبكة كل منهما الاجتماعية الواسعة. وقد استعملا هذه الوسائل من أجل حشد مؤيديهما، وبالطبع، من أجل استدرار الدعم المالي منهم إلى خزائن حملتيهما أيضاً.

فالمرشحون من كلي الحزبين السياسيين الرئيسيين قد اعتنقوا خدمة الفيديو عبر الإنترنت كوسيلة طبيعية للتفاعل مع قواعدهم. حتى ان بعضهم قد ذهب بعيداً إلى درجة أنه اختار استعمال فيديو الإنترنت السريع كوسيلة لإعلان ترشيحه.

وتماماً كما بادر المرشحون إلى إنشاء شبكات اجتماعية خاصة بهم، فقد أصبحنا نرى الآن اتجاهاً جديداً بالكامل يقوم فيه الأفراد العاديون بإنشاء شبكاتهم الخاصة بهم أيضاً، عاملين على استقطاب غيرهم من نفس العقلية حول الاهتمامات السياسية التي يتشاطرونها معاً. إن مبدأ "صمم بنفسك" شبكتك الاجتماعية كانت فكرة غير مطروقة حتى خريف العام ٢٠٠٦، لكن في الفترة القصيرة المنقضية منذ ذلك الحين، فان الأدوات المتوفرة على شبكة الإنترنت من أمثال "Ning.com" جعلت من الممكن اليوم لأي كان ان يصنع لنفسه شبكة اجتماعية موجّهه نحو موضوع معيّنٌ. ونرى الآن ان الأفراد، كما الحملات التي تظهر فجأة بمصادر محدودة من التمويل، قادرة على استعمال هذه الوسائل ذاتها من اجل تشكيل قاعدة للنشاط السياسي على مدونات الإنترنت.

كما حصلت مؤخراً تطورات في الشبكات الاجتماعية التي تركز بشكل خاص على جمع التبرعات. ولعل أكثرها إثارة للاهتمام هو الموقع المسمى "Change.org"، أو منظمة التغيير، وهو موقع كان قد وجد أصلاً من اجل تمكين الأفراد من حشد الناس حول الأهداف الخيرية، لكن هذه الشبكة الاجتماعية ما لبثت أن أُعيد النظر في بنيتها بما يسمح للناس بالتعاون من أجل دعم قضايا سياسية محددة أو مرشحين معيّنين. فعلى سبيل المثال، ثمة جماعة من الناشطين في سبيل حق امتلاك السلاح قد تتمكن من استعمال هذا الموقع من أجل تشكيل لجنة غير رسمية للعمل السياسي تقوم على جمع الأموال دعماً للمرشحين الذين يوافقون على مواقف هذه الجماعة السياسية. وإذا لم يكن مثل هذا المرشح المطلوب قد جرى انتقاؤه بعد، فان موقع "Change.org" يقوم بالاحتفاظ بالأموال المتجمعة في حساب ائتماني ريثما يقوم الحزب السياسي المعنى بتسمية ذلك المرشح. وعندما يقوم المرشح بتسلم الأموال رسمياً من هؤلاء الناشطين على الإنترنت، فان خصمه يتلقى رسالة من موقع الإنترنت ذاته تُعلمه فيها أن المواطنين يجمعون المال ضده بسبب موقفه من هذه القضية.

وباختصار، فإنه في الوقت الذي لا تزال فيه الحملة الانتخابية للعام ٢٠٠٨ مجرد حدث لم يأخذ بعد مجراه، فان شيئاً واحداً يبقى مؤكداً، وهو ان الإنترنت قد غيرت إلى الأبد طريقة التفاعل بين المرشحين وناخبيهم في الولايات المتحدة. وقد أصبح من الممكن لأكثر من واحد أو اثنين من المرشحين الحائزين على المركز الأول في المنافسة أن ينجح في جمع الأموال لحملته، كما أن المرشحين لن يستطيعوا بعد الآن أن يسيطروا تماماً على توجيه رسائلهم. فلقد اعتنق الناس أدوات الشبكة "Web ٢,٠" كي يجعلوا أصواتهم مسموعة، ولم تعد المسألة أكثر من مسألة إلى أي حدّ سيحسن المرشحون الاستماع إلى هذه الأصوات. ■

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية

تكنولوجيا الاقتراع الجديدة: حلٌّ أم مشكلة؟

بقلم بول إس ديغريغوريو

© AP Images/Rajesh Kumar Singh

مسؤول انتخابي في الهند يتفحص ماكينات الاقتراع الإلكترونية قبيل انتخابات أيار/مايو ٢٠٠٧.

كما هو الحال في العديد من الديمقراطيات الأخرى، فإن جهود الولايات المتحدة تنصب اليوم على مواجهة الحاجة إلى تحسين العملية الانتخابية كي يتمكن جميع المواطنين من الإدلاء بأصواتهم بحرية، وسهولة، وأمان. وهنا يصف خبير بشؤون الانتخابات التدابير التي اتخذتها الحكومة الأميركية لتسهيل عملية الإدلاء بالأصوات عبر البلاد، كما يناقش الآمال المرتقبة والعثرات الممكنة في أنظمة الاقتراع الإلكتروني، فيما تنتقل هذه التكنولوجيا لتصبح هي المسار السائد في إدارة الانتخابات. بول إس ديغريغوريو هو الرئيس السابق لوكالة المساعدة الانتخابية الأميركية، وقد عمل طيلة ٢٢ سنة كخبير انتخابي في اكثر من عشرين بلداً.

خلال العقد الماضي، شهد العالم تركيزاً بارزاً على عمليات الاقتراع. وتقوم دول عديدة، غنية وفقيرة، نامية وغير مكتملة النمو، باستعمال التقنيات الجديدة لانتقاء قادتها. فالمقترعون في الهند، وهي أكبر ديمقراطيات العالم، يدلون بأصواتهم عن طريق استعمال تكنولوجيا كبس الأزرار الإلكترونية، بينما المقترعون في هاييتي، وهي أفقر الديمقراطيات في النصف الغربي من الكرة الأرضية، يبرزون بطاقات تعريف شخصية حديثة تحمل صورتهم ويبصمون عند الإدلاء بأصواتهم. وبالفعل، ففي استونيا يستطيع الناخبون اليوم ان يستعملوا البطاقة الذكية من أجل الإدلاء بأصواتهم عبر شبكة الإنترنت من أي مكان في العالم.

وفي الولايات المتحدة، يجري الإدلاء بالأصوات أو يتم إحصاؤها، في ٩٠٪ من الحالات، إلكترونياً. ويشترط الآن على كل مركز اقتراع، وفقاً للقانون، أن يكون مجهزاً بآلة انتخابية من شأنها أن تساعد الناس من ذوي الحاجات الخاصة على التصويت بسرية واستقلالية. وهكذا، فإن ناخباً ضريراً يستطيع أن يضع سمّاعات على أذنيه ويلمس شاشة أو أزرارا من أجل التقدّم للاقتراع والإدلاء بصوته، باستقلالية. ولعل الولايات المتحدة هي البلد الوحيد في العالم الذي يتوفر فيه هذا النوع من وسائل الاقتراع.

أمّا المقترعون من ذوي الحاجات الخاصة الأخرى، كأن يكون الناخب لا يحسن استعمال اللغة الإنجليزية كلغة أساسية، فأصبحت تتم مساعدتهم أيضاً عبر هذه التكنولوجيا الجديدة. ففي مقاطعة لوس

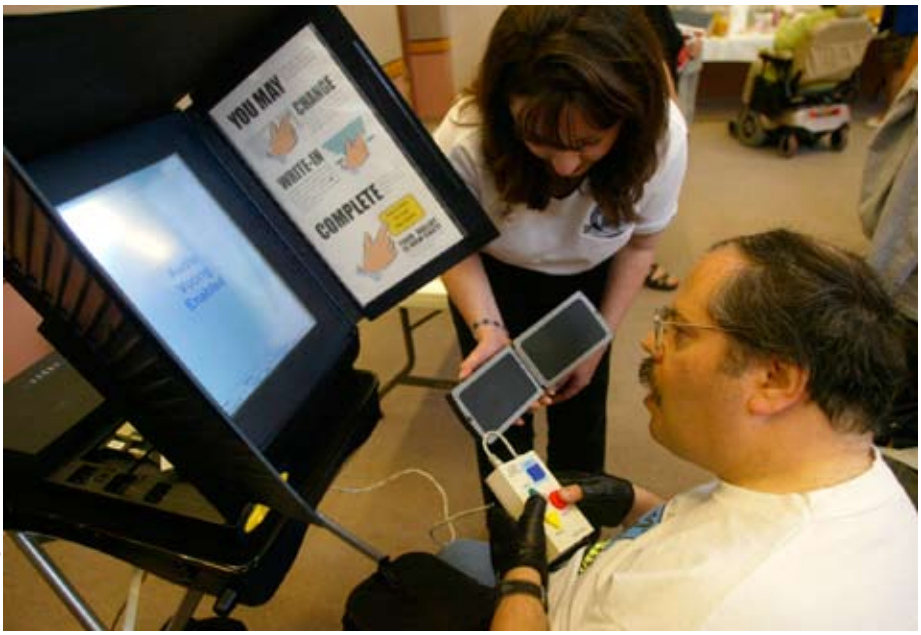

© AP Images/Home News Tribune/Keith Muccilli

بناءً على مقتضيات قانون مساعدة أميركا في التصويت، تقوم التكنولوجيا بمساعدة أصحاب الحاجات الخاصة على الإدلاء بأصواتهم.

انجلس بكاليفورنيا، تتوفر بطاقات التصويت بثماني لغات. ومن الواضح ان التقنيات الحديثة يمكن لها ان تكون مُعيناً كبيراً لمثل هؤلاء المقترعين الذين تواجههم إعاقات جسدية أو عوائق لغوية.

إن غالبية هذه التقنيات الانتخابية الجديدة، والتي هي في ازدياد، إنما قد تمّ إدخالها في غضون السنوات العشر الماضية. ولا تمرُّ سنة دون أن تقوم المزيد من الدول بإدخال أساليب جديدة من شأنها ان تجعل إمكانية الاقتراع متيسرة لكل شرائح المجتمع.

هل تكون هذه التقنيات الجديدة قادرة على تحقيق مشاركة أوسع للناخبين، كما على كبح ضعف إقبالهم عليها؟ هل تلقى هذه التقنيات ثقة جميع شرائح المجتمع؟ أم أنها تُنتج مشاكل جديدة، وتوفّر أفضلية غير منصفة لصالح بعض المقترعين؟ إنها لأسئلة هامة يجري بحثها الآن على المستويات الدولية الداخلية والخارجية على حد سواء.

تحسين العملية الانتخابية في الولايات المتحدة

تلقى العملية الانتخابية في الولايات المتحدة اهتماماً كبيراً داخل البلاد، كما في خارجها، وذلك بعد الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٠، حيث لم يكن أحد ليدري لفترة ستة أسابيع من هو الرئيس الفائز على وجه التأكيد. والمفردات من أمثال: "معلقة"، "حبلى بالاحتمالات"، و"مغمّزة" قد باتت جزءاً من المعجم العالمي. لهذا، فإن الإدارة المسؤولة عن الانتخابات في الولايات المتحدة قد قطعت شوطاً كبيراً منذ ذلك الحدث الفاصل. ففي العام ٢٠٠٢، صادق كونغرس الولايات المتحدة على "قانون مساعدة أميركا في التصويت" التاريخي الذي صار يدعى اختصاراً بعبارة "هافا". وقد أتاح هذا القانون للمرة الأولى توفير مساعدة فدرالية أساسية للولايات الخمسين، كما لمقاطعة كولومبيا، والأراضي الأميركية عبر البحار، من أجل تحسين عمليات الانتخاب. وفي الحقيقة، انه صدر من القوانين والأنظمة المتعلقة بالانتخابات في الولايات المتحدة خلال السنوات السبع الماضية اكثر مما صدر في المئتي سنة الماضية من التاريخ الأميركي.

ومثلما هو الحال إلى حدٍ كبير في هولندا، وإنجلترا، واليابان، وفي دول أخرى عديدة، فإن جميع عمليات الاقتراع في الولايات المتحدة هي اقتراعات محلية بالأساس، وهذا يعني انه يتم الإشراف عليها من المسؤولين المحليين الذين يقومون باتخاذ معظم القرارات حول أسلوب الاقتراع الذي ينبغي ان يعتمده الناخبون ضمن مناطق صلاحياتهم القانونية. وقد أعطى قانون "هافا" الموظفين المسؤولين عن عمليات الاقتراع في كل ولاية مزيداً من الصلاحيات من أجل الإشراف على الهيئات الانتخابية المحلية وتنظيمها. في معظم الولايات يكون ثمة أمين سرّ للولاية، وهو موظف حكومي يتم انتخابه على أساس حزبي ويكون هو رأس السلطة المشرفة على الانتخابات في الولاية. أمّا في ولايات قليلة، بما فيها نيويورك والينوي، فيكون هناك مجلس مشترك من الحزبين مهمته الإشراف على عملية الانتخاب. وتنفرد الولايات المتحدة في كون اكثر من ٧٠٪ من سلطات الاقتراع المحلية يتم انتخابها على أساس حزبي، ويكون لمثل هذه الوظائف ألقاب من أمثال كاتب المقاطعة، مدقق حسابات المقاطعة، أو المشرف على الانتخابات. وهؤلاء الرسميون يكونون مسؤولين أمام الناخبين حيث تتم إعادة انتخابهم كل أربع سنوات.

إن قانون "هافا" قد أوجد وكالة فدرالية تدعى وكالة المساعدة الانتخابية الأميركية (إي آي سي) وذلك من أجل تأمين التركيز قومياً على إدارة الانتخابات. وللمرة الأولى في تاريخ أميركا، يجري تخصيص ما يزيد عن ثلاثة مليارات دولار من الأموال الفدرالية من أجل تحسين العملية الانتخابية. إن وكالة إي آي سي المذكورة [http:www.eac.gov]، التي باشرت أعمالها في العام ٢٠٠٣، هي هيئة مؤلفة من أربعة أعضاء اثنان ديمقراطيان واثنان جمهوريان، يقوم الرئيس بتعيينهم ومجلس الشيوخ بتثبيت هذا التعيين. ولقد كنت من بين الأوائل الذين جرى تعيينهم في هذه الوكالة وتوليت رئاستها خلال العام ٢٠٠٦.

بالإضافة إلى توزيع الأموال، فإن وكالة المساعدة الانتخابية الأميركية تضع معايير جديدة لاستعمال التكنولوجيا في الاقتراع، وهذه المعايير تجري متابعتها بعناية من جانب الدول الأخرى. وحيث أن هذه الوكالة تعمل بالتعاون مع المؤسسة القومية للعلوم والتكنولوجيا [http://www-vote.nist.gov]، فإنها أنشأت مبادئ إرشادية جديدة ذات شأن للنظام الانتخابي من شأنها أن تركز على الأمن كما على العوامل الإنسانية. وهذه المبادئ الإرشادية تساعد الولايات في ضمان نزاهة الأجهزة الإلكترونية وسهولة استخدامها لكي يقوم باستعمالها ملايين المقترعين في كل انتخاب. يضاف إلى ذلك، فإن الوكالة المذكورة تركّز على الجانب الإداري لتكنولوجيا

الانتخابات، فتقوم بإنتاج العديد من الوثائق المصممة لمساعدة الموظفين المسؤولين عن الإشراف على الانتخابات من إدارة العناصر الهامة في أنظمة التصويت الإلكترونية، بما في ذلك اختبار مدى منطقيتها ودقتها. وفي السنوات السابقة، قام مجلس أوروبا [http://www.coe.int] كذلك بمباشرة مشروع لتأمين معايير مشابهة لأنظمة الاقتراع الإلكتروني، حيث أن دولاً أوروبية عدة أمست تتحرك نحو اعتماد وسائل الاقتراع الإلكترونية.

ولعل أحد أكبر التحديات التي تواجه المسؤولين عن جميع عمليات الاقتراع هي مسألة تدريب الموظفين العاملين في مراكز الاقتراع، كما المقترعين، على استعمال تكنولوجيا الاقتراع الحديثة. ففي الولايات المتحدة، حيث يكون معدل عمر الموظف في مركز الاقتراع هو ٧٢ سنة، فإن إدخال وسائل إلكترونية ذات بطاقات ذاكرة كمبيوتر والتي تحتاج إلى التدقيق فيها وتحريكها، قد سببت نقصاً في عدد الموظفين بلغ ١,٣ مليون موظف تقتضي الحاجة إليهم للقيام بعملية الاقتراع في سائر أنحاء البلاد. ولعل الولايات المتحدة يجب أن تتبع السبيل الذي اتخذته بلجيكا حيث يتم تجنيد من هم في عمر الثماني عشرة لكي يقوموا بتسيير عملية الانتخابات.

هل يكون التصويت عبر الإنترنت هو مستقبلنا؟

مع زيادة اختراق الإنترنت في سائر أرجاء العالم، وبالتأكيد ضمن الكثير من البلدان، فقد باتت الديمقراطية الإلكترونية مفهوماً آخذاً في الترسُّخ والانتشار بسرعة. فمثلما هو الحال في القطاع الخاص، يقوم المرشحون، والأحزاب السياسية، والحكومات، باستخدام الإنترنت من اجل إبلاغ رسالتهم إلى عامة الناس، ولجعل الناس يستجيبوا لها. وتسمح الآن بلدان عديدة، بما فيها استونيا، وهولندا، وسويسرا، وإنجلترا لمواطنيها الإدلاء بأصواتهم عبر شبكة الإنترنت. ففي الانتخابات المحلية التي أقيمت في سويندون بإنكلترا التي استعملت فيها تقنية آمنة قامت بتطويرها مؤسسة "أفري وان كاونتس" (كل صوت مهم) [http://www.everyonecounts.com] كان باستطاعة الناخبين ان يقوموا بالإدلاء بأصواتهم عبر الهاتف، وبواسطة الإنترنت، وفي المكتبات العامة، أو بواسطة إسقاط لائحة ورقية في صندوق، أو بواسطة استعمال أي من ثلاثمئة جهاز كمبيوتر موزعة على ٦٥ موقعاً في أرجاء البلدة. لقد كانت هذه العملية الاقتراعية واحدة من اكثر عمليات الاقتراع طموحاً، ونجاحاً، في تاريخ عمليات الاقتراع التي أشرفت عليها الحكومة البريطانية.

فكون البشر باتوا يعيشون في مجتمع عالمي متحرك، أصبح مواطنو كل بلد يواجهون تحدي المشاركة في الانتخابات. ففي هذا الخريف يتوقع ان يواجه الناخبون العسكريون الاستراليون هذا التحدي بالإدلاء بأصواتهم عبر الإنترنت من اجل المشاركة فى الانتخابات البرلمانية. والأميركيون الموجودون في الخارج الذين يقدّر عددهم بستة ملايين أميركي يجدون صعوبة في الإدلاء بأصواتهم، حيث يحتاج معظمهم إلى اللجوء إلى استخدام البريد العادي من اجل ممارسة حقهم بالاقتراع. وفي تقدير "مؤسسة الاقتراع عبر البحار"

© AP Images/Paul Sakuma

في سان هوزيه، بكاليفورنيا تكون اللافتات في مراكز الاقتراع مكتوبة باللغات الإنجليزية والإسبانية، والصينية، والفيتنامية، وذلك تطبيقاً لشروط القانون الفدرالي لحقوق التصويت.

[http://www.overseasvotefoundaiton.org]، وكذلك الوكالة الفدرالية للمساعدة الانتخابية الأميركية، تبقى هناك اكثر من ربع أصوات هؤلاء المواطنين الذين يحاولون الاقتراع تذهب دون احتساب. والجهود التي يقوم بها برنامج الوكالة المذكورة .[http://www.fvap gov] لتحسين هذه العملية قد ساعدت في ذلك، لكن التقرير الأخير الصادر عن مكتب المحاسبة الحكومي [http://www.gao.gov] يشير إلى أن ثمة المزيد مما يتوجب القيام به في هذا الشأن.

وفي حين تمكّن برنامج "أميركان آيدول"، البرنامج التلفزيوني الأكثر شعبية في أميركا، من تلقي ٧٣ مليون صوت في مدة أربع ساعات، وذلك اكثر من عدد الأصوات التي تلقاها المرشح الفائز في معركة الرئاسة في الولايات المتحدة في انتخابات عام ٢٠٠٤، حيث بلغت الأصوات ٦٢ مليوناً، فإنه قد بات من غير الصعب التصور أن مقترعي برنامج "آيدول" من الجيل الناشئ، سوف يطالبون باستعمال نوع ما من التكنولوجيا النقالة عندما يصبحون في سن تسمح لهم بممارسة الحق في المشاركة في الانتخابات الرئاسية.

© AP Images/Harry Cabluck

السيدة الأولى في تكساس، أنيتا بيري، تدلي باكراً بصوتها في مقاطعة ترافيس في محكمة مدينة أوستين، خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٦.

ومع ازدياد استعمال التكنولوجيا في العمليات الانتخابية، تزايدت أيضاً حملات التدقيق والتشكيك في التصويت الإلكتروني. ففي حين بدأ الأميركيون في استعمال وسائل التصويت الإلكترونية من أجل الإدلاء بأصواتهم منذ أواخر الثمانينيات، لكن لم يحدث إلاّ منذ صدور قانون "هافا" وانتشار موجة التصويت الإلكتروني في الولايات المتحدة والعالم، أن بدأنا نسمع بالعديد من الجماعات التي تشكلت لتثير التساؤلات وحتى لتعارض استعمال وسائل الاقتراع الإلكترونية، لا سيما الانتخابات التي لا تقترن بأي سجل ورقي [http://www.verifiedvoting.com]. وفي أيرلندا، حيث قد يستغرق العد اليدوي للأصوات التفضيلية (تصويت يدرج فيه المقترع أسماء من ينتخبهم وفقاً للأفضلية) مدة تمتد لأسبوع، فان المحاولة التي جرت لاعتماد التصويت الإلكتروني من اجل تسريع هذه العملية هناك، قد باءت بالفشل.

والمؤسسات الدولية، وسواها من المنظمات التي لها علاقة بمراقبة سير عمليات الاقتراع وتقييمها، من أمثال مكتب المبادرات الديمقراطية وحقوق الإنسان، التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا [http://www.osce.org]، ومؤسسة "آي أف إي اس"، المعروفة سابقاً باسم المؤسسة الدولية لأنظمة الانتخابات .[http://www/ifes org]، ومركز كارتر[http://www.cartercenter.org] ، ومؤسسة خط الانتخابات [http://www.electionline.org]، كان عليها أن تطوّر منهجيات جديدة من أجل ان تقرر ما إذا كانت الانتخابات التي تتضمن اقتراعاً إلكترونياً هي انتخابات حرة ومنصفة. فمراقبة لوائح الأصوات الانتخابية الورقية وهي تعدّ يدوياً شيء، أمّا مراقبة نقاط الأصوات المدلى بها إلكترونياً وإحصاؤها فهو شيء آخر مختلف كليّاً.

فتكنولوجيا الاقتراع الحديثة التي تجتاح ديمقراطياتنا الجماعية قد عززت، بكل تأكيد، سلطة المقترعين، وقادت إلى ازدياد مشاركتهم، كما أنها في حالات كثيرة حصنت الشفافية عن طريق إعلان النتائج قبل السماح لأي محاولة في تغييرها. ومع كل ذلك، فهل استطاعت هذه التكنولوجيا مضاعفة الثقة بالنتائج؟ هذا سؤال سوف يبقى مطلوباً الإجابة عليه طالما بقي النقاش قائماً حول الإصلاح الانتخابي كما حول استعمال التكنولوجيا الحديثة في العمليات الانتخابية حول العالم. أمّا الأمر الذي لا يثير نقاشاً رغم كل ذلك، فهو ان التكنولوجيا سوف تستمر في تحسين الطرق التي نقترع بها، في نفس الوقت الذي تستمر فيه بتحسين جميع أوجه حياتنا اليومية. ■

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية

الاقتراع للمرة الأولى

بقلم ريبيكّا زيفمن

شابتان أميركيتان تصفان ماذا يعني حق الاقتراع بالنسبة إليهما، كما تعبِّران عن مدى حماستهما للمشاركة في التصويت للمرة الأولى. ريبيكّا زيفمن هي كاتبة في مكتب برامج الإعلام الخارجي في وزارة الخارجية الأميركية.

إن حق المشاركة في الانتخاب هو أحد الامتيازات الأساسية في الديمقراطية. وفي الولايات المتحدة، يحق لكل مقيم يحمل الجنسية الأميركية ويكون عمره ثمانية عشرة سنة على الأقل، بأن يدلي بصوته في الانتخابات.

وبالنسبة للمقترعين للمرة الأولى، فإن الإدلاء بأصواتهم لأول مرة يعتبر مناسبة تذكارية بالنسبة إليهم. فهي فرصة لهم من أجل ممارسة حقهم الذي يحميه الدستور، في المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية.

وفي هذه المقالة ناخبتان، إحداهما طالبة بلغت حديثاً سن الاقتراع، وأخرى نالت الجنسية الأميركية مؤخراً، تعبِّران عن أفكارهما بمناسبة اشتراكهما بالاقتراع للمرة الأولى.

جوانا فيشر طالبة جامعية في العشرين من عمرها، وهي من شارلوت، بولاية نورث كارولينا، وتقضي تسعة اشهر من السنة في الجامعة في ووترفيل، بولاية ماين. وقد قامت بالإدلاء بصوتها للمرة الأولى في العام ٢٠٠٥، في انتخابات ولاية ماين.

ولم يكن ثمة شكّ عند فيشر في أنها ستدلي بصوتها في أول مناسبة تتهيّأ لها. "كنت على ثقة دائمة بأنني سوف أتسجل لكي أُصبح ناخبة حالما تحصل انتخابات أكون عندها قد بلغت السن التي تؤهلني للاقتراع"، تقول فيشر. وتضيف، "أعتقد أنني نشأت في عائلة تهتم بالسياسة، وتهتم بالأمور التي تحدث من حولنا".

وحتى قبل أن تبلغ فيشر سن الاقتراع، فإنها كانت قد شاركت في العملية السياسية. فخلال الانتخابات الرئاسية التي جرت في العام ٢٠٠٤، كانت فيشر في السابعة عشرة، أي أقل بسنة واحدة فقط من عمر التأهل للمشاركة بالانتخابات. وتعويضاً عن عدم تمكنها من الاقتراع، قامت فيشر بالعمل في حملة ارسكين باولز المرشح لمنصب عضو في مجلس الشيوخ الأميركي، وقامت بتوزيع النشرات الإعلانية من بيت إلى بيت في مدينة شارلوت التي تقطنها. كما أنها تطوعت أيضاً في مدرستها لمساعدة زملائها الأكبر منها سناً في التسجيل لممارسة حق الاقتراع. تقول فيشر، "كان] الاقتراع هو[المهم حقاً بالنسبة لي، رغم كوني لم أدل بصوتي فيه، فإنني أنجزت الكثير من الأعمال."

وعندما بلغت الثامنة عشرة آلت فيشر على نفسها ان تتسجل للاقتراع. تقول، "إن والديَّ لم يذكرا لي حتى أنه يجب عليّ التسجيل للاقتراع". وتستطرد قائلة، "شعرت أن هذا الأمر يعني شيئاً منطقياً لي."

وهكذا، وفي الثامن من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥،

Courtesy of Joanna Fisher

جوانا فيشر، المقترعة للمرة الأولى، من شارلوت، في ولاية نورث كارولينا، تطالع خارج مهجعها الجامعي.

تسجلت جوانا ثم أدلت بصوتها لأول مرة بعد ذلك بدقائق فقط. تقول جوانا، "كان ذلك الاقتراع مجرد عملية انتخابية محلية في ووترفيل. وكانت مخصصة لانتخاب رئيس البلدية، ومفوض المدينة. وهي أشياء محلية في الحقيقة". ثم تضيف شارحة، "تقدمت مبرزة رخصة قيادة صادرة في نورث كارولينا (من اجل التعريف). وقد اقتضى الأمر مني فقط ثلاث دقائق أدليت بعدها بصوتي."

ومنذ ذلك الاقتراع الأول، كانت فيشر قد اقترعت مرة أخرى، ولكن هذه المرة في المنافسة على حاكمية الولاية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٦. وهي الآن تتطلع قُدماً نحو انتخابات العام ٢٠٠٨ الرئاسية والكونغرسية. قالت، "إنني شديدة التوق للاقتراع القادم لانه سيكون مناسبة لمشاركتي الأولى في اقتراع الرئيس"، ثم تضيف، "أنها انتخابات لأربع سنوات، وهي تبرز صورتنا القومية، لأنفسنا كما للبلدان الأخرى."

أمّا مالافيكا جاغناثان، ٢٣ عاماً، فتشعر بحماس مشابه للاشتراك في الاقتراع للمرة الأولى. وكمراسلة لمجلة "غرين باي برس غازيت" في غرين باي، بولاية ويسكونسن، كانت محبطة خلال قيامها بتغطية الانتخابات بحكم وظيفتها، في حين لم تكن هي قادرة على المشاركة فيها شخصياً.

ويعود أصل جاغناثان إلى بنغالور في الهند، لكنها هاجرت إلى الولايات المتحدة في العام ١٩٩٥، حيث استقرت مع عائلتها

Courtesy of Malavika Jagannathan

مالافيكا جاغناثان، مراسلة مجلة غرين باي برس غازيت، وهي مواطنة جديدة ومقترعة جديدة، تعمل في مكتب الأخبار.

في كوليج ستايشن في ولاية تكساس. ومنذ نعومة أظفارها، كانت عائلتها شديدة التركيز على ضرورة المشاركة السياسية. تقول مالافيكا، "والدتي كانت تقول لي دائماً أنه رغم ان جوازات سفرنا تعود إلى بلاد أخرى، فلا بد لك من أن تكوني ناشطة في مشاركتك في أي مجتمع تكونين فيه."

ومثلها في ذلك مثل فيشر، فإن جاغناثان كانت منخرطة في العمل السياسي قبل وقت طويل من أن تصبح مؤهلة للاقتراع. ففي المدرسة الثانوية كانت تتطوع لمصلحة الحزب الديمقراطي كما لمصلحة حزب الخضر، وكانت تقوم بتوزيع المنشورات الدعائية، وتنظم حملات تسجيل المقترعين في مدرستها. تقول، "كنت أقوم بترتيب حجيرات الاقتراع الصغيرة، لكنني لم اكن قادرة على القيام بتسجيلهم]الطلبة الآخرين[بنفسي لأنني أنا نفسي لم أكن مسجلة كمقترعة."

ووفقاً إلى جاغناثان، فإن وضعيتها كغير مواطنة قد ألهمتها في الحقيقة لكي تصبح أكثر تعمقاً في السياسة. "لقد عرفت أنني لست مؤهلة]للاقترع[، لكنني قادرة بكل تأكيد بأن أساهم بطرق أخرى غير الاقتراع." وأضافت، تقول، "أعتقد أن ذلك هو إلى حدٍّ ما سبب شدة انغماسي في السياسة".

وفي الرابع عشر من شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، صارت جاغناثان مواطنة أميركية. وفي اليوم التالي لذلك قامت بزيارة قاعة غرين باي سيتي ووضعت علامة نعم في المربع المخصص لذلك على طلب التسجيل الذي يسأل السؤال التالي: "هل أنت من مواطني الولايات المتحدة الأميركية؟"

ومع أن فترة حوالي الشهرين كانت لا تزال تفصلها عن موعد الانتخابات القادمة، لكن جاغناثان كانت شديدة التوق لكي تسجل نفسها فيها كناخبة. فهي تقول، "أعتقد أنني ما لبثتُ أتحدث عن الاقتراع لمدة طويلة لدرجة أن الشيء الأول الذي اعتبرت أنه كان عليَّ القيام به هو أن أسجل نفسي."

وبعد شهرين شاركت جاغناثان بالتصويت في انتخابات تمهيدية محلية مع بعض الآخرين من الذين يقترعون أيضاً للمرة الأولى. تقول، " كنت شديدة الانفعال. وكان المركز الذي عليّ ان اقترع فيه هو الكنيسة القريبة من محل سكني، حيث تقوم في خدمته بعض السيدات العجزة النحيلات. أخبرتهن ان هذه هي تجربتي الأولى في التصويت، فصرن هنّ أيضاً متحمسات لذلك".

بعد قيامها بتغطية عدة دورات انتخابية، بوصفها صحافية، وبوصفها متطوعة لمصلحة حزب سياسي، كان من بواعث سعادتها أن تقوم هي نفسها أخيراً بالمشاركة في الاقتراع والإدلاء بصوتها. قالت، "لقد تراكم الأمر لدي منذ مدة طويلة، وحسبما أعتقد خاصة بعد انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، عندما كنت أتحرّق غيظاً من مجرد الجلوس هنا لتغطية انتخابات ليس لي الحق بالإدلاء فيها بصوتي، ويبدو الآن أنني قد أشبعت رغبتي هذه بطريقة ما."

ومع أن مرشحيها المفضلين لم يحالفهم النجاح في ذلك اليوم، فإن جاغناثان قد أخذت على نفسها عهداً في ذلك اليوم أمام رفاقها وعائلتها، بأنها سوف لا تأنف عن محاولة الاقتراع في كل دورة انتخابية لاحقة. قالت شارحة، "لقد شعرت انني جزء من شيء ما". ،أضافت "أعتقد لان هذا لم يكن في متناولي لمدة طويلة، فإنني قد أيقنت الآن أهمية هذا الأمر."

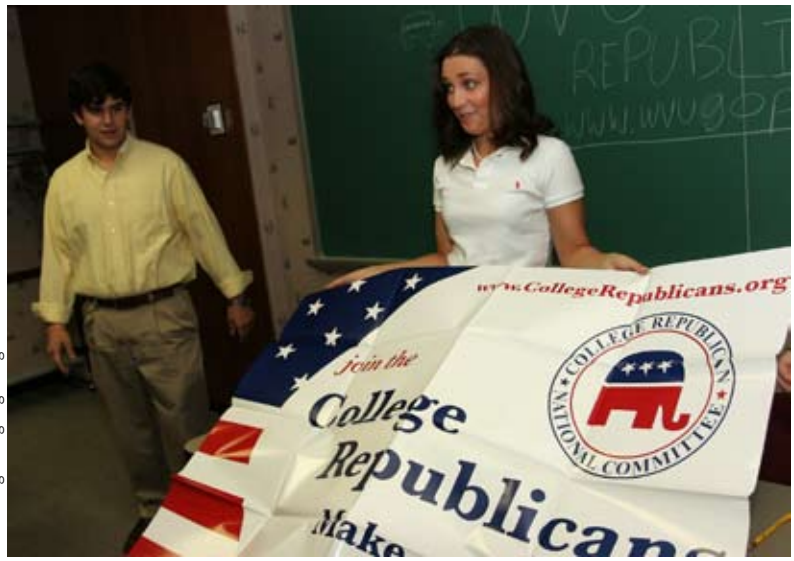

© AP Images/Lingbing Hang

طلاب يكشفون عن ملصق دعائي جمهوري جامعي في جامعة وست فرجينيا في مورغان تاون.

ووفقاً إلى جاغناثان، فإن المواطنين الجدد قد يثمّنون قيمة المشاركة في حق التصويت اكثر من المواطنين المولودين في البلاد أصلاً. قالت، "أعتقد أنك إذا كنت مولوداً مع هذه الحقوق فإنك قد لا تنظر إليها بنفس الأهمية". وأردفت تقول، "أمّا، عندما يكون مفروضاً عليك ان تعيش دون ممارسة هذه الحقوق، ومن ثم تحصل عليها، فإنها تصبح أكثر أهمية بكثير بالنسبة إليك." ■

انتخابات الكونغرس

بقلم إل ساندي مايزل

© AP Images/Lawrence Jackson

يتحدث أعضاء الكونغرس هؤلاء إلى المراسلين الصحفيين بعد خروجهم من مقابلة في البيت الأبيض مع الرئيس بوش، عقب زيارتهم إلى العراق في العام ٢٠٠٦.

تعتبر انتخابات عضوية الكونغرس مهمة في نظر المواطنين الأميركيين بقدر أهمية الانتخابات الرئاسية ذاتها. وهذه المقالة تصف تركيب الكونغرس الأميركي، والعناصر التي تلعب دورها في انتخابات الكونغرس والأثر المحتمل لانتخابات العام ٢٠٠٨ على سياسة الحكومة الأميركية. إل ساندي مايزل هو أستاذ الشؤون الحكومية في جامعة كولبي في ووترفيل، بولاية ماين.

عندما يتوجه المواطنون الأميركيون إلى صناديق الاقتراع في الرابع من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، من العام ٢٠٠٨، فإنهم لن يقوموا بالاقتراع لإنتخاب رئيس للبلاد فحسب، بل سيختارون أيضاً ٤٣٥ عضواً في مجلس النواب، كما سيختارون ثلث أعضاء مجلس الشيوخ المئة. سينصب الاهتمام على الانتخابات الرئاسية، إلاّ أن انتخابات الكونغرس تبقى مهمة بدرجة مساوية.

فوفقاً للنظام السياسي الذي أرساه الدستور الأميركي، فإن السلطات التنفيذية والتشريعية إنما تشترك في صنع القرار. وفصل السلطات لن يكون مهماً لو كان الحزب نفسه يُسيطر دائماً على الرئاسة، وعلى الكونغرس، خاصة إذا كان أعضاء الحزب منضبطين في إتباع قياداتهم. لكن أيا من هاتين الحالتين لا تحصلان. فالسلطات الحكومية ليست منفصلة فقط بمعنى ان فرعي مناصب السلطات الحكومية الفدرالية يتبوأها أفراد مختلفون، أي أنه من غير الممكن لسناتور أو نائب أميركي أن يتولى منصباً تنفيذياً في الفرع التنفيذي للحكومة في الوقت نفسه– بل أيضاً ان هذه المناصب التنفيذية والتشريعية يتم اختيار المرشحين لها في انتخابات منفصلة، رغم ان انتخاباتها قد تجري في اليوم نفسه. ويعود للمواطنين كامل الحرية في أن يقترعوا لمصلحة رئيس للبلاد من الحزب الأول، ولمصلحة سناتور من الحزب الثاني، ولعضو في الكونغرس ينتمي إلى أي من هذين الحزبين أو إلى حزب ثالث. وهذا الأمر ليس أمراً محتملاً فحسب، بل وأنه قد يكون شائعاً بحيث يقوم حزب سياسي مُعيّن بالسيطرة على البيت الأبيض ويقوم حزب آخر بالسيطرة على مجلسي الكونغرس. ويطلق على مثل هذا الوضع صفة «الحكومة المنقسمة». أكثر من ذلك، فإن أعضاء مجلسي النواب والشيوخ لا يعتمدون على قادة أحزابهم من أجل تأمين إعادة انتخابهم، وهم في العادة يعبرون عن استقلاليتهم عن طريق التصويت بما يتناسب مع مصالح ناخبيهم حتى ولو تعارضت تلك المصالح مع مواقف حزبهم.

تكوين الكونغرس

يتألف الكونغرس من هيئتين: مجلس النواب ومجلس الشيوخ. أُنشئ مجلس النواب ليكون الهيئة الأقرب إلى الناس، وليُنتخب من الشعب مباشرة في دوائر صغيرة نسبياً، عبر انتخابات متكررة (كل

سنتين). والآن لدى كاليفورنيا، الولاية الأكثر عدداً بالسكان، ثلاثة وخمسون مقعداً في مجلس النواب. اما الولايات السبع الأقل عدداً بالسكان فلدى كل منها مقعد واحد فقط.

أما مجلس الشيوخ فمُصمم بطريقة تعكس مصالح الولايات بحيث تتمثل كل ولاية، بصرف النظر عن عدد سكانها، بمقعدين في هذا المجلس. وتكون مدة ولاية عضو مجلس الشيوخ ست سنوات، ويتدرج انتخاب ثلث أعضاء هذا المجلس كل سنتين. وفي الأصل كان يتم انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ الممثلين لكل ولاية بواسطة مشرعي كل ولاية. إلا أنه ابتداءاً من العام ١٩١٣، بات انتخابهم يتم من الشعب مباشرة. ولقد اعتقد مؤسسو الاتحاد أنه من الأفضل إبعاد الشيوخ عن دائرة عواطف الناس لأنهم كانوا ينتخبون بطريقة غير مباشرة ولفترة ولاية أطول. لكن أسئلة كثيرة تُثار اليوم حول ما إذا كان هذا التصوّر ينطبق على الواقع الراهن.

© AP Images/Elaine Thompson

كاثي روزيث، مواطنة مهتمة من سياتل، بولاية واشنطن، تجمع عرائض لوضع مبادرة التعليم على ورقة الاقتراع.

ومع أن مجلسي النواب والشيوخ يتمتعان بسلطات متساوية، هناك اعتقاد عام بأن مقعد السناتور يُحاط بهالة أوسع من مقعد النائب: فقاعدته الشعبية أوسع جداً (خلا عن الولايات السبع الأصغر حجماً، حيث هي متساوية)، ومدة ولايته أطول، ويتلقى الشيوخ اهتماماً قومياً أكبر لأن عددهم أقل من عدد زملائهم النواب.

وتجري الانتخابات لإختيار النواب، كما الشيوخ وفقاً للقواعد ذاتها، مع اختلافات بسيطة حسب كل ولاية. فالحزبان الديمقراطي والجمهوري، أو أي حزب نشط آخر سواهما في ولاية ما، يقومون بتسمية مرشحيهم من خلال انتخابات تمهيدية. اما المرشحون المستقلون فيحصلون على ترشيح مباشر عن طريق التقدم بطلب قبول ترشيح. ومن يربح انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني العامة هو المرشح الذي ينال اكبر عدد من الأصوات، دون الحاجة إلى نيل غالبية معينة.

عوامل تلعب دورها في انتخابات أعضاء الكونغرس

ثمة ثلاثة عناصر أساسية تقرر مصير انتخابات الكونغرس: التوجهات الحزبية السائدة في الدائرة الانتخابية، وجود أو غياب مرشح يشغل حالياً نفس المنصب الذي يترشح إليه، وأخيراً قضايا اليوم. ويوصف النظام السياسي في الولايات المتحدة بأنه نظام يقوم على ثنائية حزبية متنافسة، ذلك ان الحزبين الديمقراطي والجمهوري قد سيطرا على المسرح السياسة الولايات المتحدة منذ منتصف القرن التاسع عشر. اذ ان ما يزيد عن ٩٩ بالمئة من أولئك الذين جرى انتخابهم إلى الكونغرس إنما كانوا إما جمهوريين وإما ديمقراطيين. والنظام الذي يتميز بوجود ممثل واحد عن كل دائرة يفوز بالأكثرية العددية، هو نظام سياسي يعزز نظام الحزبيين. فالمرشحون المستقلون، أو الأعضاء في حزب ثالث، الذين قد يستفيدون من نظام يقوم على التمثيل النسبي، لا يجنون أي فائدة في حال كانت أعداد الأصوات متقاربة.

المنافسة للسيطرة على الكونغرس كانت شديدة خلال العقود الماضية، تماماً كما هو الحال بالنسبة إلى منصب الرئاسة. إلا ان هذه المنافسة لا تكون شديدة الوقع في كل دائرة انتخابية وفي كل ولاية من الولايات. فبعض الدوائر وحتى بعض الولايات تميل ميلاً شديداً نحو هذا الحزب أو ذاك. فعلى سبيل المثال: غالباً، ما يفوز الديمقراطيون في مساتشوستس، بينما يفوز الجمهوريون في وايومينغ. وقد حصلت بعض الاستثناءات، لكن ما من سياسي سينخرط في انتخابات الكونغرس للعام ٢٠٠٨ دون أن يعلم مستوى النفوذ الاعتيادي للحزب لدى ناخبي الدائرة أو الولاية.

ويمكن تفسير النتائج الانتخابية بوجود أو غياب مرشح يشغل نفس المنصب المرشح له. ذلك انه لمدة تزيد عن ثلاثة عقود، فإن ٩٥ بالمئة من أعضاء مجلس النواب القائمين الذين سعوا لإعادة انتخابهم لمناصبهم، إنما استطاعوا الفوز بها من جديد. والشيوخ الذين سعوا لإعادة انتخابهم لمناصبهم غالباً ما نجحوا في ذلك أيضاً. وحتى في الانتخابات التي يجري فيها تبادل مقاعد كثيرة ما بين الحزبين، فإن نسبة حصول هذا التبادل تكون على أشدها في المقاعد التي لا يترشح لها من جديد النواب الذين يشغلونها حالياً. كما نلاحظ تأثير هذه العوامل عندما ننظر إلى المرشحين المحتملين الساعين إلى نيل ترشيح الحزب لهم لعضوية مجلس الشيوخ. ففي ما يتعلق بالمقاعد المحتمل ان يشتد التنافس حولها، أي المقاعد التي لا يتنافس عليها عضو حالي في دائرة منقسمة بصورة متقاربة بين الجمهوريين والديمقراطيين، فعندئذ من المرجح ان يتنافس العديد من المرشحين في الانتخابات الحزبية الأولية. اما إذا كان المقعد شاغراً، لكن أحد الحزبين يسيطر على الدائرة، فمن المرجح عندئذ أن تشهد الانتخابات التمهيدية لذلك الحزب منافسة شديدة، بينما تكون هنالك منافسة قليلة، أو معدومة، لدى الحزب المنافس. وفي النهاية، لو كان عضو حالي يسعى إلى إعادة انتخابه، فمن غير المرجح أن يلقى منافسة جادة، وقد يجد قادة الحزب المنافس صعوبة في إيجاد مرشحين راغبين في دخول حلبة المنافسة. تنطبق جميع هذه العموميات على مجلس الشيوخ بدرجة

© AP Images/H. Rumph, Jr.

في فيلادلفيا بولاية بنسلفانيا، يقوم أحد المحاربين السابقين في العراق، باتريك مورفي، بحملة لانتخابه لعضوية الكونغرس في انتخابات نصف الولاية للعام ٢٠٠٦.

اقل مما تنطبق على مجلس النواب لأن مقعد السيناتور طالما كان يعتبر اشد أهمية من مقعد النائب، كما لا يمكن التنبؤ مسبقاً بنتائج الانتخابات مثل انتخابات مجلس النواب.

سوف يتم انتخاب رئيس جديد للولايات المتحدة في العام ٢٠٠٨ وسوف تُسيطر المسائل القومية، بدءاً بالحرب في العراق، إلى مسألة الإرهاب، إلى سياسات الهجرة، إلى تأمين مصادر موثوقة للطاقة، على المشهد السياسي. فإذا بقي تأييد الناس للرئيس بوش على انخفاضه الحالي بين جمهور الناخبين، واذ بقيت هذه المسائل دون حل خلال انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني، فلربما توفرت للديموقراطيين أفضلية النجاح في منافسات شديدة التقارب والحدة.

تداعيـات نظـام الحـكم

بعد انتخابات الكونغرس في العام ٢٠٠٦، شهدت واشنطن انقساماً حكومياً، حيث كان الجمهوريون يسيطرون على البيت الأبيض والفرع التنفيذي للحكم، بينما كن الحزب الديمقراطي يسيطر على مجلسي الشيوخ والنواب، رغم هامش التفوق الطفيف جداً في مجلس الشيوخ.

ويشغل الجمهوريون حاليا ٢٢ من أصل ٣٤ مقعداً في مجلس الشيوخ سوف يعاد التنافس عليها في انتخابات العام ٢٠٠٨. وحتى إذا حصل الديمقراطيون على مكاسب ضئيلة في العام ٢٠٠٨، فإن ذلك لن يوفر لهذا الحزب أكثرية طاغية في مجلس الشيوخ. فقوانين مجلس الشيوخ تقتضي وجود ستين صوتاً لاتخاذ أي إجراء رئيسي، ومن المستبعد جداً أن يتمكن الديمقراطيون من الاقتراب من هذا العدد.

يشغل الديمقراطيون حوالي ٣٠ مقعداً في مجلس النواب أكثر من الجمهوريين. وفي الوقت الذي يخطط فيه كثيرون من شاغلي المقاعد الحاليين إلى البقاء في الحلبة، فإن ثمة ما يقارب ٢٥ نائباً يحتمل ان تخلو مقاعدهم بعد انتهاء ولاية هذا الكونغرس. ومعظم هذه المقاعد، وربما ٢٥ مقعداً آخر كان قسم كبير منها قد انتزعه الديمقراطيون من الجمهوريين في انتخابات العام ٢٠٠٦، ستشهد منافسة ساخنة في انتخابات العام ٢٠٠٨. ويبدو ان الديمقراطيون يتمتعون بأفضلية بسيطة في هذه السباقات، وقد يتمكنون من إحداث تعزيز طفيف لمصلحة أكثريتهم الحالية، لكن مرة أخرى لن تكون كافية لإعطائهم غالبية مريحة تطلق يدهم في إدارة الحكم.

وتأسيساً على نتائج انتخابات الكونغرس القادمة، فإنه لو تمّ انتخاب رئيس جمهوري لمنصب الرئاسة في العام ٢٠٠٨، فهو قد يواجه معارضة قوية تسيطر على أكثرية في مجلسي النواب والشيوخ. أما لو انتخب رئيس ديمقراطي، فمن المحتمل أن يحكم بمجلس كونغرس يسيطر عليه حزبه. لكنه سيكون مجلساً يملك فيه الجمهوريون قوة كافية لمعارضة جميع المبادرات السياسية الرئيسية.

فنظام حكم يقوم على فصل السلطات، وعلى الكثير من الضوابط والتوازنات، وعلى تقرير غالبية، نتائج الانتخابات التشريعية بفضل قوة الفريق الموجود في السلطة، وليس الاتجاهات القومية، سوف يشجع على التغيير البطيء في السياسة القومية. وهذا هو ما هدف إليه واضعو الدستور. المسائل الحاسمة الأهمية ستتحكم في انتخابات العام ٢٠٠٨. وفي حين سيكون الرئيس الجديد قادراً على التصرف في بعض القضايا دون توافق الكونغرس، فإن سياسات كثيرة أخرى للحكومة الأميركية، غير تلك التي لا تتعدى حدود البلاغة الخطابية، سوف لن تشهد سوى القليل من التغيير. ■

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية.

الناخب الأميركي المتغيّر

دانيال غوتوف

تكشف نتائج استطلاعات الرأي الانتخابية الأخيرة عن هموم، ومعتقدات، ومشاعر المواطنين الأميركيين في الوقت الذي يستعدون فيه للإنتخابات الرئاسية التي ستجري في العام ٢٠٠٨. ويعبر الناخبون عن قلقهم جراء التهديدات الإرهابية، والتشاؤم حول المسائل الداخلية، والاهتمام بالإصلاح الحكومي. ويستنتج أحد مستطلعي الرأي الديمقراطيين «أن الهيئة الانتخابية الأميركية، المتحفظة بوجه عام تجاه التغييرات الجذرية، هي الآن أكثر توتراً حيال الاستمرار في نفس الخط السياسي». دانيال غوتوف هو شريك في مؤسسة ليك ريسرتش بارتنرز» في واشنطن العاصمة.

© AP Images/Ed Andrieski

يأمل هذا الناشط السياسي بجمع الأموال لتسجيل الناخبين الذين هم من أصول لاتينية، وأن تؤدي جهوده إلى دفع الناخبين إلى التصويت في ولاية كولورادو.

مع اقتراب الحملة الانتخابية الرئاسية في العام ٢٠٠٨، يجد الناخبون الأميركيون أنفسهم في موقف فريد، بل ومضطرب. فاستطلاعات الرأي تشير إلى ان البلاد ضالعة في حرب تعارضها أكثرية الأميركيين. وبعد حوالي ستة أعوام على إحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، فإن الخوف من حصول هجوم إرهابي آخر لا يزال يعشش في وعي عامة الناس. أما النظرة الاستشرافية للناخبين حول المظاهر المتعددة للمسائل المحلية إنما تلونها المخاوف المتعاظمة. فدوامة الاستياء الشعبي تأخذ مجراها على خلفية من النقد الساخر المتفشي تجاه قادتنا المنتخبين، فيما يوازن ذلك إحساس بأن السلطة المؤسساتية المتمثلة بالقوة التي تملكها الحكومة الأميركية هي وحدها التي ستكون قادرة على مساعدة البلاد في التغلب على التحديات التي تواجهها هذه الأيام. فالمواسم السياسية المتقلبة التي شهدناها خلال السنوات العديدة الماضية تشدد على النقطة القائلة بأن ليس بامكان أي من الحزبين السياسيين الكبيرين التفاخر بأنه يتمتع بغالبية مسيطرة. أكثر من ذلك، فإنه للمرة الأولى بغضون عشرات السنوات لم يترشح الرئيس أو نائب الرئيس الحالي لأعلى منصب في البلاد.

وفي وسط هذا الاضطراب، فإن الهيئة الانتخابية في الولايات المتحدة، التي تكون عادة متحفظة إزاء التغيير الجذري في الأوضاع القائمة، أصبحت الآن أكثر توتراً بالنسبة لاستمرار المحافظة على الوضع القائم. فاستطلاعات الرأي الحالية تظهر ان ١٩ بالمئة فقط من الاميركيين يعتقدون ان البلاد تتجه في المسار الصحيح، وهي قراءة تعتبر الأكثر انخفاضا منذ عشر سنوات. (في شهر تموز/يوليو ١٩٩٧، كان ٤٤ بالمئة من الشعب الاميركي يشعرون ان البلاد تتجه في المسار الصحيح، فيما كان ٤٠ بالمئة منهم يشعرون ان السياسة الاميركية تسير في الاتجاه الخاطئ). أما الآن فيعتقد ٧٨ بالمئة من الاميركيين اعتقادا كاملا بأن سياسة الولايات المتحدة تسير في الاتجاه الخاطيء.

واتساع نطاق عدم الرضا لدى الناخبين قد خلق رغبة ملموسة لديهم في التغيير في الولايات المتحدة على ثلاث جبهات أساسية: تحسين الأمن القومي داخليا وخارجيا، المشاركة في البحبوحة والازدهار في الاقتصاد المحلي، وتعزيز محاسبة ومساءلة الحكومة أمام الناس الذين تنوي خدمتهم.

القلق الشعبي حول مسائل الأمن والإرهاب

وفي حين تحول مزاج الهيئة الانتخابية تحوّلا دراماتيكياً في الأشهر الثلاثة الماضية، فإن بعض الحقائق السياسية سوف تبقى قائمة خلال العام ٢٠٠٨. وربما ستبقى الحقائق الأكثر بروزاً وأهمية هي هجمات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، وما أعقب تلك الهجمات ونتج عنها، والتي لا تزال تحدد بمقدار كبير أيامنا وسياساتنا الحاضرة. ومخاوف الناخبين الغريزية تعني ان كلا من الانتخابات الفدرالية الثلاثة التي حصلت بعد هجوم الحادي عشر من أيلول،سبتمبر قدر رست بشكل أساسي، وإن لم يكن بشكل أوحد، على مسألة الأمن.

فوفقاً لاستطلاعات الرأي للناخبين الخارجين من مراكز الاقتراع والتي رافقت دورتي الانتخاب الماضيتين، فإن المخاوف حول الإرهاب قد برزت كثيراً. خلال العام ٢٠٠٤، عبرت نسبة ١٩بالمئة من الناخبين ان ما يشغلهم في الدرجة الأولى هو مسألة الإرهاب، (وهي

نتيجة تأتي في الدرجة الثانية بعد المسألة الاقتصادية التي حازت على ٢٠ بالمئة). وعلى نحو شبيه بذلك، ففي العام ٢٠٠٦، اعتبر ٧٢ بالمئة من الناخبين الأميركيين أن الإرهاب يشكل مسألة هامة عند اتخاذهم قرار التصويت. وأنه في شهر سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦، في آخر مرة وجهت فيها شبكة أخبار آي بي سي هذا السؤال، أفاد ثلاثة أرباع الاميركيين تقريباً (٧٤ بالمئة) انهم يخشون من حصول المزيد من الهجمات الإرهابية الكبيرة على الأراضي الأميركية، وقد عبّر ٢٩ بالمئة منهم عن قلقهم البالغ من حصول ذلك. وفي حين ان شدة هذه المخاوف قد انحسرت بعض الشيء في السنوات التي تلت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، لكن المستويات الإجمالية لهذه المخاوف لم تتزحزح أبداً. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أي بعد اقل من شهر واحد من الهجمات، كانت نسبة الاميركيين القلقين من حصول هجمات إرهابية إضافية على أرض الولايات المتحدة ٨١ بالمئة (٤١ بالمئة كانوا قلقين جداً).

ومنذ غزو العراق وتنامي المعارضة الشعبية للحرب، ففقد غدت أبعاد مسألة الأمن والإرهاب تزداد تعقيداً وإرباكا من الناحية السياسية. ففي العام ٢٠٠٢، اعتبر الأميركيون ان الجمهوريين أقدر من سواهم على التعامل مع مسألة الإرهاب وذلك بفارق بلغ هامشه ٢٣ نقطة: أي بنسبة ٤٧ إلى ٢٤ بالمئة. ومع حلول شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦، نجد ان وضعية هذه المسألة الأساسية قد انقلبت بشكل أساسي عندما فضل الناس الديمقراطيين على الجمهوريين بنسبة ٤٤ إلى ٣٧ بالمئة.

أما في العام ٢٠٠٨، فسيقوم الناخبون الأميركيون بإختيار المرشح الذي يشعرون أن أميركا على يده ستكون في موقع أكثر أمانا في هذه الدنيا.

ازدياد التشاؤم على الجبهة الداخلية

في الوقت الذي ما زال فيه كل من موضوع العراق وموضوع الإرهاب يحتلان العناوين الرئيسية، فإن قلق الناخبين على الجبهة الداخلية انما هو كثيف بنفس القدر. وفي الواقع ان استطلاعات الرأي للناخبين الخارجين من مراكز الاقتراع في العام ٢٠٠٦ أظهرت ان مقدار القلق حول المسائل الاقتصادية يتساوى مع المخاوف حول الأمن القومي، والعراق، والأخلاقيات. وعندما سئلوا عن مدى أهمية المسائل المختلفة على اتخاذ قرارهم الإنتخابي في اختيار أعضاء الكونغرس، فإن ٨٢ بالمئة من الأميركيين قالوا إن الاقتصاد هو إما بالغ الأهمية (٣٩ بالمئة) وإما مهم جداً (٤٣ بالمئة). وذلك مقارنة مع ٧٤ بالمئة من الذين اعتبروا الفساد والأخلاق كمسألتين بالأهمية نفسها (منهم ٤١ بالمئة اعتبروا هاتين المسألتين في أقصى درجات الأهمية)، كما ان هناك ٦٧ بالمئة اعتبروا ان العراق يشكل مسألة هامة (منهم ٣٥ بالمئة اعتبروها مسألة في أقصى درجات الأهمية)، و٧٢ بالمئة اعتبروا الإرهاب مسألة هامة (و٣٩ بالمئة منهم وضعوها في أقصى درجات الأهمية).

ومنذ انتخابات العام ٢٠٠٦، صار اهتمام الناخبين بمسائل الاقتصاد أكثر بروزا. فثلثا الذين استطلعت آراؤهم (أي ٦٦ بالمئة) من الأميركيين اعتبروا الظروف الاقتصادية للبلاد بأنها مجرد «مقبولة» (٤٣ بالمئة)، أو سيئة (٢٣ بالمئة). بينما لم تزد نسبة الأميركيين

© AP Images/Mike Carlson

الرئيس بوش يتحدث عن الحرب العالمية ضد الإرهاب في ميناء تامبا بفلوريدا في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠٠٦.

الذين قالوا إنها ممتازة عن ٥ بالمئة و٢٩ بالمئة منهم اعتبروا انها جيدة. أكثر من ذلك، ان غالبية قدرها ٥٥ بالمئة من الاميركيين تعتقد ان الاقتصاد القومي ينحدر نحو الأسوأ. بينما اعتقد ٢٨ بالمئة منهم أن الاقتصاد باقٍ كما هو، وهذا تشخيص ليس ايجابيا بمكان، و١٦ بالمئة أن الاقتصاد سائر نحو التحسن.

إن المخاوف الاقتصادية الأميركية قد تبدلت مع الأيام. فالوظائف الآمنة المرتفعة الدخل لا تزال مسألة تنال اهتماما مركزيا، ولكن في البيئة التي بات يجد فيها العاملون الأميركيون صعوبة متزايدة في التماشي مع كلفة المعيشة الآخذة في الارتفاع، أصبح الناخبون يضعون الكلفة المعقولة للعناية الصحية في أولويات اهتمامهم الاقتصادية. عندما طُلب إليهم أن يختاروا الموضوع الاقتصادي الذي يثير أشد قلقهم الشخصي فإن أكثرية قدرها ٢٩ بالمئة من مجمل المقترعين اختاروا ارتفاع كلفة العناية الصحيحة، وهي نسبة أعلى من الذين اختاروا ارتفاع الضرائب (٢٤ بالمئة)، ومن نسبة الذين اختاروا تقاعداً مضموناً (١٦ بالمئة)، ومن الذين ابدوا قلقهم من فقدان الوظيفة (١١ بالمئة)، أو من نفقات أخرى من أمثال العناية بالأطفال وتعليمهم (١٠ بالمئة). فالأميركيون الذين يصفون توفير العناية الصحية كإحدى دعائم الحلم الأميركي يعتبرون الآن الارتفاع القياسي لنفقات العناية الصحية يشكل تهديداً مباشراً لتحقيق حلمهم هذا. ويعتقد الناخبون أيضا أن تكاليف العناية الصحية إنما تشكل عقبة أمام إتاحة الفرصة للمرء للبدء بأعماله الخاصة. وهذه نتيجة هامة في مجتمع يؤمن بالمبادرة الفردية في مجال الأعمال، ويصبو فيه ٤٨ بالمئة إلى تحقيق ذلك بالفعل.

يضاف إلى ذلك، ان تيار العولمة يجبر العمال الأميركيين على أن يتنافسوا مع عمال من ذوي الأجور المنخفضة في دول قد لا تكون تحمي الحقوق الأساسية للناس، فبات هؤلاء يرتابون تماماً من جدوى العولمة هذه. وهناك ٦٥ بالمئة من الأميركيين ينظرون إلى ازدياد حجم التجارة بين الولايات المتحدة وسواها من البلدان كمسألة مؤذية بأكثرها للعمال الأميركيين. وهذا يؤكد على التحول في المواقف منذ نهاية العقد الماضي، حينما كانت أكثرية مؤلفة من ٥٦ بالمئة ترى أن ازدياد التجارة يساعد الشركات الأميركية إلى حد كبير، فبات الآن نصف الأميركيين تماماً (٥٠ بالمئة) يعتبرون أن التجارة تؤذي بمعظمها الشركات الأميركية.

والأكثر من ذلك جذرية، هو أن ثمة شعور متزايد بين عامة الشعب بأن الطبقة الاجتماعية الوسطى لم تعد تشارك في ازدهار البلاد، بل في الواقع تخسر مواقعها بينما تقوم قلة قليلة من الناس بجني الأرباح الهائلة. إن استطلاعات رأي الناخبين لدى خروجهم من مراكز الاقتراع تشير إلى تآكل ثقة الناخبين في الحلم الأميركي خلال القرن الحادي والعشرين. إذ ان نصف الذين جرى استفتاؤهم، قالوا أنهم لا يملكون أكثر مما يكفيهم للإستمرار في الحياة، بينما قال ١٧ بالمئة منهم بأن أوضاعهم في تراجع. وثمة ما هو أقل من ثلث الذين تمّ استفتاؤهم (٣١ بالمئة) قالوا إنهم يتقدمون مالياً. والأكثر إثارة للعجب هو مدى التشاؤم الذي وصل إليه الأميركيون في نظرتهم إلى مستقبل أطفالهم. فثمة ٤٠ بالمئة من الذين تم استفتاؤهم توقعوا بأن تكون حياة الجيل القادم من الأميركيين أسوأ من حياة الجيل الحالي و٢٨ بالمئة منهم قالوا انها ستكون شبيهة بما هي عليه الآن، و٣٠ بالمئة فقط توقعوا حياة أفضل للجيل الأميركي القادم. وفي العام ٢٠٠٨، سيختار الناخبون الأميركيون المرشح الذين يثقون به أكثر من سواه لكي يشدد على تحقيق حلمهم الأميركي، وهو بالذات المشاركة الفعلية في التقدم الاقتصادي، وتوفر فرص أفضل للعمال لتأمين مستقبل أفضل لأولادهم.

الرغبة المتزايدة في التغيير والمساءلة

إن العاصفة المتلبدة من القلق الشعبي حول القضايا الخارجية والداخلية تغذي الرغبة المتطلعة نحو إصلاح جذري في الحكومة الأميركية. فانتخابات العام ٢٠٠٦ شكلت، في أوجه عديدة منها، صرخة شعبية تطلب المزيد من المحاسبة والمساءلة. إذ ان ثلاثة أرباع الناخبين كانوا قد وجدوا أن الفساد والأخلاقيات ذات أهمية مماثلة في تصويتهم في انتخابات الكونغرس، وقد جاء تشديد بعضهم على ذلك بغزارة ملفته (٤١ بالمئة منهم اعتبروا هذه المسألة ذات «أهمية قصوى»).

© AP Images/Mark Humphrey

أزرار تحمل شعارات تحث على التصويت معروضة في مؤتمر قيادات المحاربين القدامى في فيتنام الذي عقد في ناشفيل بولاية تينيسي.

وبينما قد تساعد حرب العراق في تفسير سبب تدني نسبة التأييد لأداء الرئيس الحالي، إلا أنها لا تفسر لماذا يحظى أيضا الكونغرس الجديد الذي يسيطر عليه الحزب المنافس بهذه الدرجة من التقدير المنخفض لدى المقترعين.

وجاءت نسبة التأييد لسياسة الرئيس بوش عند معدل ٣١ بالمئة فقط بينما لم تبلغ نسبة التأييد التي أعطيت إلى الكونغرس أكثر من ٢١ بالمئة، وهي نسبة مُحرجة أكثر من الأولى. وبإختصار، فإن الناس يطالبون بالتغيير وهم يعتبرون جميع القادة المنتخبين مسؤولين عن إجراء هذا التغيير. وعليه، فإن غالبية قدرها ٥٦ بالمئة من الأميركيين توافق الآن «أن الحكومة الفدرالية إنما تحتاج إلى أن تتحول بالكامل، وهذا يعني أن تجري فيها عملية تغيير جذرية شاملة». ولا يقول أكثر من ٣٤ بالمئة «إن الحكومة الاميركية تحتاج إلى بعض التعديلات الطفيفة لكنها لا تحتاج إلى عملية تغيير تحوّلي»، وثلاثة بالمئة فقط يعتقدون أن «الحكومة الفيدرالية لا تحتاج إلى أن تجرى عليها أية تعديلات».

ورغم إنخفاض الثقة بالحكومة، فإن نصف الأميركيين يرغبون في زيادة دور هذه المؤسسة في التصدي للتحديات التي تواجه البلاد. فاثنان وخمسون في المئة منهم يوافقون على أن «على الحكومة أن تبذل المزيد في سبيل حل المشاكل ومواجهة حاجات الناس»، مقارنة بأربعين بالمئة فقط ممن يعتقدون «ان الحكومة تقوم بأشياء كثيرة يُحسن تركها لقطاع الأعمال والأفراد». والجدير بالذكر أن هذه الأرقام هي مرآة عكسية لصورة العواطف التي تمّ تسجيلها منذ عشر سنوات تقريباً. (٤١ بالمئة قالوا «أن على الحكومة ان تفعل أكثر، مقابل ٥١ بالمئة قالوا بأن «الحكومة تقوم بأكثر مما يجب»).

وبإختصار، فإن اتجاهات الناخب في الولايات المتحدة تتغير في واقع الأمر، فهو أصبح أكثر تشاؤماً، وأشد قلقاً، وأقل شعورا بالأمان. وفي الوقت نفسه، يبقى لدى الناخب الأميركي أمل حذر بالمستقبل. فالناخبون يبحثون عن قائد يملك إمكانيات بارزة لكي يتفهم المشكلات التي تتحدى الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، ولكي يقوم بمواجهتها وحلّها، فإذا تصرف على هذا النحو، ضمن للولايات المتحدة مكانتها في هذا العالم. ويتوازن هذا الميل لإيجاد يد خبيرة ثابتة، مع الرغبة العارمة في العثور على قائد يمثل التغيير الذي باتت تطالب فيه الأكثرية العظمى من الأميركيين اليوم. والمرشح الذي يستطيع بشكل مقنع أن يوائم بين هذه الأبعاد التي قد تبدو متناقضة، إنما هو المرشح الذي سوف يربح الرئاسة في انتخابات العام ٢٠٠٨. وهو الذي سيكون قادرا على تحويل صورة الدولة الاميركية في أعين المواطنين الاميركيين أولا، وما هو الأهم، في أعين العالم قاطبة. ■

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية.

النساء الناخبات في الولايات المتحدة

بقلم كيلّيان كونواي

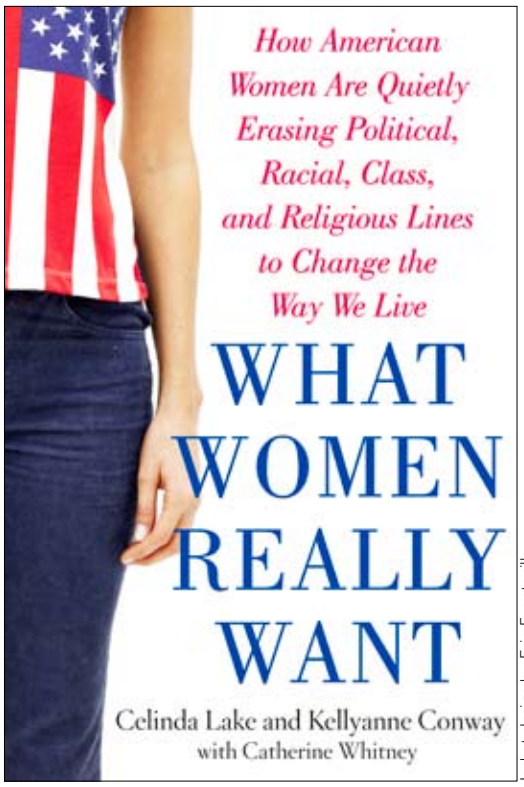

غلاف كتاب «ما الذي تريده النساء بالفعل»، للكاتبة كيلّيان كونواي، ٢٠٠٥.

تُشكِّل النساء أكثر من نصف مجموع الناخبين في الولايات المتحدة وقد كان لهن أثرهّن في النتائج الانتخابية لأكثر من أربعين سنة خلت. يبحث مُستطلع للرأي من الحزب الجمهوري أنماط التصويت لدى النساء، ويُناقش القضايا التي تهمّهن، ويصف عدة فئات من النساء الناخبات اللواتي ينبغي مراقبتهن في العام ٢٠٠٨.

كيلّيان كونواي الرئيسة والمديرة التنفيذية لشركة لاستطلاع الرأي تدعى «ذي بولينغ كومباني إنك» (The Polling Company,™inc)، في واشنطن العاصمة. وتُشكِّل «وومان ترند» (Woman Trend) (اتجاهات المرأة) قِسماً من هذه الشركة.

تستيقظ المرأة العادية في الولايات المتحدة صباح كل يوم لتجد أمامها عدداً لا يُحصى من المسؤوليات، والشجون، والهواجس التي لا تكون سياسية بحد ذاتها ولكنها تتأثر كلها بالعمل السياسي والحكومي. هذه القضايا قد تشمل: هل ولدي يتعلم جيداً في هذه المدرسة؟ هل هذا الحي آمن؟ في حال غيّرت وظيفتي، هل أفقد تأميني الصحي؟ هل دخل الضمان الاجتماعي كافٍ لوالديّ كي يحتفظا بمنزلهما ولا يستنفدان مُدخراتهما؟

نظرة إلى الماضي: منظور تاريخي

شكلت النساء منذ العام ١٩٦٤ غالبية الناخبين المؤهلين، لكن نسبة النساء المؤهلات اللواتي شاركن فعلياً في التصويت لم تتعدَّ نسبة الرجال المؤهلين الذين أدلوا بأصواتهم إلا في العام ١٩٨٠، كما يظهر في الجدول ١. وعلى الرغم من القلق العميق لدى بعض المعلقين بأن قلّة فقط من النساء تسعى إلى أن تشغل مناصب منتخبة في هذا البلد، أو حتى تشغلها فعلياً (كما وأنه لم يسبق أبداً لامرأة أن انتُخبت رئيسة)، فقد كان للنساء تأثيرهن في النتائج الانتخابية لما يزيد عن ثمانية عقود، وكانت لهن كلمتهن في تقرير من سيكون الرؤساء وما هي السوابق التي تعتمد بطريقة أثرّت في صياغة السياسة العامة مباشرة وبصورة دراماتيكية.

تميل المرأة إلى تفضيل انتخاب أصحاب المناصب الحاليين، وعلى الأخص بالنسبة للرئاسة، حيث تفضّل المحافظة على شيء موثوق به ومتوفّر في متناول اليد بدلاً من تجربة شيء جديد وغير معروف. والواقع، ان آخر ثلاثة رؤساء ممن فازوا بإعادة انتخابهم حصلوا على دعم أكبر من النساء عند إعادة انتخابهم في الدورة الثانية. وتُناصر المرأة أيضاً شاغلي المناصب الحاليين في انتخابات

الجـدول ٢

دراسة استطلاعية أجرتها شركة استطلاع الرأي (The Polling Company.™inc.) بعد انتخابات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦

عندما اتخذتن القرار لمن ستصوّتن اليوم، أي من القضايا التالية كانت الأهم لكن؟

النساء المقترعات فعلياً ليلة الانتخابات

٢٠٠٦	٢٠٠٤	
٪٢٢	٪١٦	الوضع في العراق
٪١٥	٪٢٣	الحرب على الإرهاب
٪١١	٪١٧	الأخلاقية/القيم العائلية
٪١١	٪١٦	الوظائف/الاقتصاد
٪٦	٪٣	التعليم
٪٦	٪٧	العناية الصحية/العناية الطبية/الأدوية الموصوفة
٪٥	٪٣	الضرائب
٪٥	غير متوفرة	الإجهاض
٪٤	غير متوفرة	الهجرة
٪٢	٪٢	البيئة

الكونغرس، كما أنها تتميز بالاستمرارية في أنماط تصويتها أكثر من الرجل. والطريف في الأمر ان هذا الميل الطبيعي إلى إعادة انتخاب أصحاب المناصب، هو أحد الأسباب التي أدّت إلى عدم فوز الكثير من النساء المرشحات للمناصب العليا.

يتجاهل السياسيون، والأحزاب، والنقاد، والاستشاريون المحترفون تلك الفئة من النساء اللواتي يمتنعن عن التصويت، ويبدو ان أكثر ما يستحوذ على تفكيرهم، بدلاً من ذلك، هو الناخبات «المحتملات» أو «المتأرجحات» بين حزب وآخر. في الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠٠٤، امتنع عن التصويت أكثر من نصف (٥٤,٥ بالمئة) النساء بين عمري ١٨ و٢٤ سنة. غير أن معدل مشاركة النساء في التصويت لهذه الفئة من العمر كان أعلى من نفس الفئة من الرجال الذين بلغت نسبة مشاركتهم ٤٠ بالمئة فقط. وفي الطرف الآخر من طيف الأعمار، فقد امتنعت عن التصويت نسبة ٢٩ بالمئة فقط من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٦٥ و ٧٤ سنة، مقابل ٢٦,١ بالمئة من الرجال من نفس الفئة. تشمل الأسباب الرئيسية التي تذكرها النساء لعدم المشاركة في التصويت «المرض/العجز» (١٩,٨ بالمئة)، «كثرة الانشغال/تضارب المواعيد» (١٧,٤ بالمئة)، «عدم الإهتمام» (١٠,٧ بالمئة)، و«عدم التعاطف مع المرشحين أو قضايا الحملة الانتخابية» (٩,٧ بالمئة). فإذا استثنينا الإجابتين الأخيرتين، تجدر الإشارة إلى أن حوالي تسع من أصل كل عشر نساء لم يشاركن في التصويت لأسباب غير الافتقار إلى شعور الارتباط بالعملية الانتخابية.

ما الذي تريده النساء الناخبات بالفعل؟

من المعروف، تقليدياً، ان النساء ينجذبن أكثر نحو مجموعة القضايا المعروفة بـ "SHE"، أي الضمان الاجتماعي، والعناية الصحية، والتعليم، في حين يُعتبر ان الرجال يهتمون أكثر بقضايا "WE"، أي الحرب والاقتصاد. وقد أظهرت الانتخابات القومية الثلاثة الأخيرة (٢٠٠٢، ٢٠٠٤، ٢٠٠٦) ان هذا التقسيم السهل لم يعد منطبقاً على الواقع.

في العام ٢٠٠٤، ومجدداً في العام ٢٠٠٦، قالت النساء لمستطلعي الرأي إن الهموم التي حفّزتهن على التصويت وعلى كيفية التصويت تركزّت على «القضايا النسائية» غير التقليدية. ففي سؤال محصور بأجوبة محددة تتشكل من عشرة خيارات ممكنة، جاء الوضع في العراق على رأس اللائحة كمصدر للقلق المُحفّز (٢٢ بالمئة) وتلاه الحرب على الإرهاب (١٥ بالمئة). ونالت كل من الأخلاق/القيم العائلية، والوظائف/الاقتصاد ١١ بالمئة من الأجوبة لكل منها، في حين حصلت جميع الخيارات الستة المتبقية على نسب تقل عن العشرة بالمئة، كما يُبيّن الجدول ٢.

فوفقاً لما اقترحته أنا والكاتبة المشاركة معي، مُستطلعة الرأي الديمقراطية سليندا لايك، في كتابنا: ما الذي تريده النساء بالفعل: كيف تزيل النساء الأميركيات بهدوء الحواجز السياسية، والعرقية والطبقية، والدينية لتغيير طريقة حياتنا (فري برس، ٢٠٠٥)، فإن النساء المقترعات لا تشغلهن قضية وحيدة أيضاً. وإنما ينظرن إلى مجموعة واسعة جداً من الأفكار، والقضايا، والأفراد، والانطباعات، والأيديولوجيات قبل اتخاذ القرار النهائي. إن تركيز وسائل الإعلام

الجـدول ١

سـلوك النســاء المقترعـات

	نسبة النساء المؤهلات المقترعات	نسبة الرجال المؤهلين المقترعين
١٩٨٠	٪٥٩,٤	٪٥٩,١
١٩٩٢	٪٦٢,٣	٪٦٠,٢
١٩٩٦	٪٥٥,٥	٪٥٢,٨
٢٠٠٠	٪٥٦,٢	٪٥٣,١
٢٠٠٤	٪٦٠,١	٪٥٦,٣

على القضايا المثيرة للخلاف يجعل الأمر يبدو كما لو أن المرأة تهتم فقط بقضية واحدة يوم الانتخاب، وانه يتوجب إعارة تلك القضية اهتماماً خاصاً لدفعها إلى الاقتراع. لكن الواقع ان تصويت النساء يدل على عكس ذلك تماماً.

لا تشكِّل النساء موقعاً خاصاً بهن

ليس للنساء مواقف مُوحدّة إزاء النظام السياسي، أو تصويت موحد ضمن هذا النظام. فعندما يعود الأمر للإدلاء بصوتها، يمكن ان تقترع امرأة لجميع الديمقراطيين بينما تقترع أخرى لجميع الجمهوريين، في حين قد تختار امرأة ثالثة مقاربة مختلطة فتنتقي وتختار مَن وما يناسبها أكثر. وفي نهاية المطاف، تطرح المرأة المقترعة على نفسها سؤالين جوهريين عند اتخاذها القرار حول أي رئيس سوف تدعمه: «هل يعجبني هذا الإنسان؟» و«هل هذا الإنسان يشبهني؟» السؤال الأول هو بمثابة اختبار «حجرة الجلوس» الكلاسيكي: هل ترغب المرأة في رؤية هذا المرشح على جهاز التلفزيون في حجرة جلوسها خلال السنوات الأربع أو الثماني المقبلة؟ وأما السؤال الثاني فهو أكثر تعقيداً، من حيث أنه يبحث في ما إذا كانت المرأة تعتقد ان المرشح يهتم، ويقيّم، ويواجه، ويخشى نفس الأشياء مثلها.

من المستحيل تقسيم التجارب الحياتية ومواقف النساء الأميركيات على أساس الفئتين الثنائيتين، الجمهورية والديمقراطية. فقد أصبحت المرأة تحمل معها إلى صناديق الاقتراع أكثر من الأيديولوجية السياسية، وهكذا صار يترتب على السياسيين إدراك المراحل الحياتية، كما والفئات الديمغرافية التي تقع ضمنها النساء. المفهوم الذي نستخدمه مراراً وتكراراً في شركتي، شركة استطلاع الرأي/اتجاهات المرأة، هو «وجوه حوّاء الثلاثة» الذي تصوّره ثلاث مراحل حياتية متمايزة قد تكون مرّت بها امرأة بلغت عمر الـ ٤٨ سنة في هذا البلد. فقد تكون جدّة من الطبقة الكادحة، أو قد تكون صاحبة مهنة غير متزوجة وبدون أولاد، أو متزوجة وأم لطفلين. من الناحية التقنية، يمكن أن تقعن جميعهن في نفس الفئات الديمغرافية بالنسبة للعمر والجنس، لكن تجاربهن الحياتية سوف تكون مختلفة تماماً وينتج عنها رؤى متنوعة حول الوضع الحالي للأمور. فالسياسة ليست فئة منعزلة بالنسبة للنساء، بل ان السياسة هي حلبة صراع شاملة تصدّر إليها النساء تجارب حياتهن، واحتياجاتهن، وتوقعاتهن.

© AP Images/Ted S. Warren

طلاب في سن الثانية عشرة يحملّون عُلباً تحتوي على عرائض إلى باص مدرستهم. إنهم يأملون في إجراء استفتاء بخصوص تمويل إضافي للتعليم في سياتل، بولاية واشنطن.

تشمل بعض المجموعات النسائية التي تجدر مراقبتها في العام ٢٠٠٨:

- النساء من ربات العمل: تملك النساء حوالى ١٠,٤ مليون شركة في الولايات المتحدة وتوظف أكثر من ١٢,٨ مليون أميركي. وفي حين ان ٧٥ بالمئة من مجموع الشركات الأميركية ليس بها موظفون، فان هناك نسبة تدعو إلى الدهشة تبلغ ٨١ بالمئة من الشركات التي تملكها النساء هي شركات يديرها شخص بمفرده أو تديرها «الأم أو الأب». أما معدل نمو الشركات التي تمتلكها النساء فيزداد باستمرار بنسبة تبلغ ضعفي معدل ازدياد كافة الشركات في البلاد.
- النساء غير المتزوجات: توَخّر النساء الأميركيات الزواج ليس لعدم توفّر الخيارات، بل بكل بساطة لأن لديهن الكثير من الخيارات. حالياً، تبلغ نسبة النساء غير المتزوجات، في عمر الخامسة عشرة وما فوق، ٤٩ بالمئة، كما ان أكثر من نصفهن (٥٤ بالمئة) يقعن في فئة الأعمار التي تتراوح بين ٢٥ و ٦٤ سنة.
- لَسنَ أمهات بعد: مع دخول المزيد من النساء في القوة العاملة، ومع الازدياد المتواصل في عدد النساء اللواتي يُنجبن أطفالاً بعد العمر التقليدي للإنجاب، فان عدداً أقل من النساء في أواخر العشرينات أو أوائل الثلاثينات من العمر يمكن وصفهن «بمتزوجات ولهن أطفال».
- الفئة الأولى من كبار السن: النساء بين سن ٥٠ و٦٤، والعديد منهن لهن أولاد يسكنون معهن، يأملْنَ بالحصول على مخصصات التقاعد والحياة الطويلة (البحث عن إطالة الحياة)، ويسعين وراء إيجاد الحلول وتحقيق الرُقي.
- نساء الأقليات: تشكل الأقليات الآن ثلث المقيمين في الولايات المتحدة كما ان أربع ولايات أصبحت تتكون بغالبيتها من الأقليات، ومن المتوقع أن تلحقها خمس ولايات أخرى بحلول العام ٢٠٢٥. فالسكان من أصل إسباني لاتيني على وشك أن يصبح لهم الأثر الأهم في التركيب السكاني، لكن ازدياد المقترعين الأميركيين الآسيويين هو أيضاً اتجاه يجدر متابعته.
- نساء جيل ١٩٧٩ وما بعد: كما هو مُبيّن في الجدول ٣، فقد أظهرت دراسة استطلاعية لتلفزيون لايف تايم أجرتها شركة استطلاع الرأي «ذي بولينغ كومباني إنك»، ومؤسسة ريسيرتش بارتنرز أن غالبية (٥٤ بالمئة) نساء الجيل المولود في العام ١٩٧٩ وما بعد تعتقد ان التصويت يُشكِّل أفضل طريقة لإجراء تغيير في السياسة الأميركية. وخارج السياسة، تقول نصف نساء هذا الجيل تقريباً (٤٢ بالمئة) ان أفضل طريقة لإجراء تغيير في العالم هي «مساعدة الأقل حظاً مني، سواء بالوقت أو بالمال». بين الخيارات الستة الأخرى المطروحة عليهن، قالت ٢ بالمئة فقط «ان لعب دور نشط في السياسة» يُشكِّل أفضل طريقة لتحقيق ذلك. وبعد خيار مساعدة المحتاجين، تأتي خيارات «أن يكون الإنسان صالحاً» (١٦ بالمئة)، و«المساعدة في وقف العنف والاعتداء الجنسي على النساء» (٩ بالمئة)، و«المساعدة في المحافظة على البيئة» (٨ بالمئة)، و«الدفاع عن بلدي والمحافظة على بقائه سالماً عن طريق الخدمة العسكرية» (٤ بالمئة).

إذا صرخت امرأة ما بغضب، «انني أكره السياسة»، فان ما تقوله في الواقع هو انها تهتم فقط بمن يدير المدارس العامة وما يتم تعليمه فيها، وكيفية الوصول إلى العناية الصحية وكيف يتم توفيرها وتسديد تكاليفها في الولايات المتحدة، وما إذا كانت البلاد آمنة، ومزدهرة، وذات قدرة تنافسية على النطاق العالمي. لكن من الواضح أن تلك المرأة لا تعني ذلك بالفعل. فالسياسة ونظام الحكم هما الوسيلتان اللتان يجري بواسطتهما التغيير في كل تلك المجالات، ولكنهما ليستا بالضرورة المنظور الذي تتفاعل من خلاله النساء معهما.

الجـدول ٢

أي من الطرق التالية تعتقدين أنها الأفضل لك شخصياً لإحداث فرق في السياسة الأميركية؟

(يقبل جواب واحد فقط)

٥٤٪	التصويت في الانتخابات
٩٪	التطوع في حملة انتخابية
٨٪	التبرع لقضية
٧٪	كتابة رسالة أو بريد الكتروني إلى مسؤول منتخب
٧٪	تنشيط شبكتي الاجتماعية من الأصدقاء وأفراد العائلة
٤٪	الترشح لمنصب سياسي
٣٪	التبرع بالمال لحملة انتخابية

التطلع قُدماً إلى العام ٢٠٠٨

ما الذي يستطيع المتنافسون على الرئاسة توقعه من النساء في العام ٢٠٠٨؟ إن العنصر المتغيّر في هذه الانتخابات الرئاسية قد يكون ترشح امرأة يمكنها تحويل المناظرات العامة من النقاش حول مسألة رئاسة امرأة افتراضية إلى رئاسة امرأة فعلية، أي هيلاري رودام كلينتون.

ومع هذا، فإن التجارب السابقة قد أثبتت أن المرأة لا تصوّت بالضرورة لامرأة أخرى. فلو كان الأمر كذلك، لفازت السناتور إليزابيث دول أو السناتور كارول موسلي – براون بترشيح حزبيهما للرئاسة عندما حاولتا ذلك سنة ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، على التوالي، بالاستناد إلى أساس بسيط هو ان النساء يشكلن غالبية الناخبين. ويختلف سباق العام ٢٠٠٨ عن الانتخابات السابقة لأن هذه الانتخابات تتضمن العديد من الأشياء التي تحدث لاول مرة. فالمرشحون بينهم امرأة، وأميركي أفريقي، ورجل من طائفة المورمون، وإسباني لاتيني، وكلهم في وضع مناسب قد يمكنهم من كسب تسمية أحزابهم.

يتفوق الولاء للحزب على مسألة الجنس، كما يتبيّن من استطلاع نشرته في تموز/يوليو ٢٠٠٧ مجلة نيوزويك، حيث وجد ان ٨٨ بالمئة من الرجال و٨٥ بالمئة من النساء يقولون انه إذا اختار حزبهم مرشحة امرأة، فإنهم سوف يصوتون لصالحها إذا كانت مؤهلة للوظيفة. غير ان الأميركيين يبدون حماساً أقل حول «العامل النسائي» عندما يتعلق الأمر بكيفية الحكم على زملائهم المواطنين: ٦٠ بالمئة من الرجال مقابل ٥٦ بالمئة من النساء فقط يعتقدون ان البلاد أصبحت جاهزة لرئاسة سيدة. أمّا بالنسبة للعرق، فيُبدي الناخبون تردّداً أقل للتصويت لمرشح أميركي أفريقي مؤهل، إذ ان ٩٢ بالمئة من البيض و ٩٣ بالمئة من غير البيض يقولون إنهم سوف يؤيدون مرشحا كهذا. وعلى غرار الجنس، فإن عدداً أقل من الناخبين يشكك بان البلد جاهز لانتخاب رئيس أميركي أفريقي: ٥٩ بالمئة من الناخبين البيض و٥٨ بالمئة من الناخبين غير البيض فقط يعتقدون ان البلاد قد تنتخب رئيساً أسود. عند الإجابة على استطلاعات الرأي، بإمكان الناخبين أحياناً إزاحة مواقفهم وآرائهم النمطية وسحبها على مواقف أصدقائهم وعائلاتهم وأعضاء مجتمعاتهم كطريقة لإعادة التأكيد على مواقفهم الخاصة، وفي نفس الوقت إخفاء ما يعتقدون أو يعرفون انه موقف «غير مقبول» أو «غير شعبي». أحد أوجه الحذر تجاه هذا المفهوم هو ان مواقف الناخبين قد تتأثر في العام ٢٠٠٧ بوجود مرشح بارز أميركي أفريقي وبوجود امرأة مرشحة بارزة. فأي معارضة لترشيح «أميركي أفريقي» أو «امرأة» يمكن ان يكون سببه مجرد الكره لمرشح إفرادي معين.

وفي حين يعتبر هذا السباق إلى الرئاسة الأوسع من نوعه منذ عقود (لأول مرة منذ ٨٠ سنة لا يسعى لا الرئيس الحالي ولا نائب الرئيس إلى الترشح لهذا المنصب)، لكن هناك شيئا واحدا أكيدا: سوف تُشكِّل النساء، كما فعلت منذ العام ١٩٨٠، غالبية الناخبين التي تقرر من الذي سيحتل المكتب البيضاوي. ■

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية

تغطية الحملة الرئاسية: المشهد من باص الصحافة

بقلم جيم ديكنسون

© Reuters/Jim Bourg

ممثلو وسائل الإعلام يأخذون أفلاماً، ويلتقطون صورا، ويطرحون الأسئلة على المرشح على متن باص الصحافة خلال جولة لحملة بالباص في ولاية آيوا، في كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٤.

يقوم صحفي سياسي متمرس في اطلاعنا على القصة الداخلية للحياة على الطرقات العامة خلال الحملة الانتخابية لأحد المرشحين الرئاسيين الاميركيين، ويبحث عبرها في دور المراسل الصحفي في إبلاغ رسالة المرشح إلى الشعب الأميركي. تكون أيام الحملة طويلة ومكتظة بالأحداث. ويصبح موظفو ومستشارو الحملة مصادر قيّمة للمعلومات في حال تمت تنمية علاقات وديّة معهم. وفي حين تصبح توقفات الحملة على الطريق أحداثاً روتينية، لكن يكون على الصحفيين المهنيين أن يبقوا دائماً على استعداد للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة ونقل الأخبار العاجلة. جيم ديكنسون هو مراسل صحفي متقاعد يعمل لحساب صحيفة الواشنطن بوست.

آخر عمل في أي يوم انتخابي طويل هو عبارة عن توزيع برنامج عمل اليوم التالي الطويل أيضاً، وهو المعروف بالكتاب «المُنزل» أو «الإنجيل»، لدى جميع المشاركين، أي الصحافة والموظفين والمستشارين، وهو إمّا يُعطى لنا بينما ننزل من الطائرة أو يُمرّر لنا من تحت باب غرفة الفندق. يبدأ اليوم عادة على هذا الشكل تقريباً:

- ٦:١٥ صباحاً الحقائب في رواق الفندق.
- ٧:١٥ صباحاً المرشح ومكتب ممثلي الصحافة يغادرون الفندق إلى المحطة KXYZ-TV.
- ٧:٣٠ صباحاً الموظفون وفرق الصحفيين يصعدون إلى الباص للذهاب إلى مطعم بالم لتناول فطور الساعة الثامنة مع غرفة التجارة ونادي الروتاري.
- ٧:٤٥ صباحاً مقابلة لمدة خمس دقائق للمرشح مع مُعدّ البرامج الإخبارية في محطة KXYZ، جو سميث.
- ٧:٥٠ صباحاً مغادرة محطة KXYZ إلى مطعم بالم.
- ٩:٠٠ صباحاً مغادرة مطعم بالم إلى مطار أفيري في هيوستون.

وهكذا دواليك، تستمر الكثير من الأحداث والأجزاء المتحركة لذلك النهار. فاجتماع غرفة التجارة/الروتاري، يعني على الأقل، اننا يجب ان لا نقلق عما إذا سيكون لدينا الوقت الكافي لاختطاف الفطور في مقهى الفندق. (إحدى القواعد الحديدية في الحملة: الأكل عند أية فرصة، لأن بإمكان البرنامج ان يفوّت عليك وجبة طعام). بعدها يعطينا مكتب ممثلي الصحافة لدى محطة KXYZ "تقريراً"

مكتوباً عما تم قوله وفعله هنا. مكتب ممثلي الصحافة مخصص للمناسبات حيث الوقت، والمكان، والاعتبارات الأخرى لا تستوعب كامل الفريق الصحفي. يضم هذا المكتب عادة مراسل صحيفة يومية، ومراسل محطة تلفزيون، ومراسل مجلة إخبارية، ومراسل مؤسسة خدمة إخبارية (أي مراسل من كل من وكالتي آسوشيتد برس ورويترز) ويحدد لكل واحد منا دوره ضمن المكتب الصحفي.

«الكتاب المُنزل» المذكور هو كناية عن وثيقة مُفصلة جمعت بعناية فائقة على يد موظفي الحملة بحيث تسمح للجميع بتنظيم يومهم. وكل مراسل يكون لديه أولويات ومشاريع عمل مختلفة. فما هو الذي يبدو انه الحدث الرئيسي والمصدر المرجح لأهم أخبار ذلك النهار؟ هل هذا «وقت تقديم الأخبار»، أي كتابة وإرسال الروايات الإخبارية التي تكون متضمنة في البرنامج الزمني وعند النقاط الصحيحة فيه؟ يكون لمعظمنا مواعيد نهائية متعددة لتسليم مقالاتنا المختلفة بسبب اختلاف الجغرافيا وبرامج الإنتاج الفردية لمؤسساتنا. لكن هل هناك من حدث يمكنني تجاهله كي أتمكن من الإمساك بموظفي المرشح الذين احتاج إلى التحدث معهم لأجل تحليل إخباري أنا بصدد إعداده؟

الحملة الرئاسية الأميركية رقصة معقدة وغامضة يشارك فيها عدد كبير من الناس. انها بالنسبة لكل من ينخرط فيها عملية طويلة، مضنية، وأكثر إرهاقاً للبعض مما هي لغيرهم. فالمرشح الذي يحتل المرتبة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة في الانتخابات الأولية، مثلاً، سوف يحاول حشر مزيد من الأحداث في يومه، وعلى وجه التحديد، في الولايات الصغيرة ولكن الأساسية، مثل آيوا (أول مؤتمر حزبي مغلق في البلاد) ونيو هامشاير (أول انتخابات تمهيدية)، حيث تحدث «سياسة التجزئة»، أي الاتصال وجهاً لوجه مع الناخبين، وحيث لا تكون ضرورية وحسب بل وأيضاً متوقعة.

© AP Images/Robert F. Bukaty

مصور تلفزيوني يلتقط صوراً لباص الحملة الذي وصل إلى دافينبورت، بولاية آيوا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

التحضير للحملة

قبل الصعود إلى طائرة الحملة بزمن بعيد، أكون قد أجريت أبحاثاً عن أعضاء موظفي الحملة. من هم المستشارون، والخبراء الصحفيون، ومنظمو استطلاعات الرأي الذي يتقاضون أجراً؟ من هم المستشارون غير الرسميين الذين لا يتلقون أجراً ويتمتعون بنفوذ كبير لأنهم كانوا من أصحاب المناصب السابقة المحترمة، أو ناشطين، أو «خبراء» سياسة؟

وأكون قد استوعبتُ أيضاً استراتيجية الحملة. كم من الجهد سوف يُبذل في الولايات التي تجري فيها الانتخابات التمهيدية مثل آيوا، ونيو هامشاير، وساوث كارولينا؟ كيف ستتعامل الحملة مع «الانتخابات التمهيدية الكبرى» الجديدة في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨ التي ستجري في ذلك العدد الكبير من الولايات، بما فيها الولايات التي تعتبر قنابل ضخمة متفجرة مثل نيويورك، وكاليفورنيا، وفلوريدا، والقادرة على تحديد المرشح الرئاسي لكل حزب في ذلك اليوم قبل تسعة أشهر من يوم الانتخاب العام؟ في أي ولاية يكون المرشح قوي وفي أي ولاية هو ضعيف؟ في أي مناطق من كل ولاية يكون فيها المرشحون المختلفون أقوياء وضعفاء؟ كل هذه التفاصيل تُشكّل أحجار البناء في أهم قرار سياسي يتخذه الشعب الأميركي، أي اختيار الرئيس.

ونحن، في الفريق الصحفي، نشكل عاملاً كبيراً في هذه العملية الانتخابية. لقد أصبحت الوسائل الإعلامية، بسبب تراجع الأحزاب السياسية، وفي نفس الوقت، ازدياد أهمية الانتخابات الأولية، أدوات لغربلة المرشحين. تقوم وظيفتنا على تقييم سياستهم، وصفاتهم الشخصية، مثل الذكاء، والمزاج، والصدق، والحكم على الأمور، والقدرة التنظيمية، وقدرة الإقناع، إضافة إلى مدى صلاحيتهم للرئاسة، وفي كل ذلك نساعد الناخبين على اتخاذ قرارات مُطّلعة في هذه المسألة الحيوية. لقد أخذنا هذا الدور بجدية منذ صدور كتاب: كيفية صُنع الرئيس ١٩٦٠، وهو أشهر وأكثر الكتب مبيعاً للكاتب ثيودور وايت حول الحملة الرئاسية الناجحة لجون إف كينيدي ضد ريتشارد نيكسون.

العمل مع المصادر

إن إقامة العلاقات الجيدة مع الموظفين والمستشارين الذي يمكن ان يشكلوا مصدراً جيداً للمعلومات تقع في طليعة الأولويات للمراسلين السياسيين. وهي عملية متواصلة من تقييم الشخصيات، والتودّد، والدبلوماسية. ومفتاح ذلك يكمن في تحديد المصادر التي تعرف فعلاً ما الذي يجري في الحملة، ومن منه يقبل بمشاطرتك هذه المعلومات، وهذا مزيج نادر بكل من الحملة والمكتب البيضاوي للرئيس على حد سواء. المستشارون المهنيون الخارجيون هم أحياناً كثيرة أفضل لهذا الغرض من الموالين القدامى المخلصين للمرشح، لأنهم يعرفون انهم سوف يعودون على الأرجح للمشاركة في حملة قادمة، كما سأفعل أنا

© AP Images/Stephan Savoia

بعد الإعلان عن تَرَشّحه للرئاسة، يسافر السناتور جون مكين مع زوجته وموظفيه في باص حملته من بورتسماوث إلى كونكورد بولاية نيو هامشاير، في نيسان/إبريل ٢٠٠٧.

أيضاً، ولأننا سوف نحتاج إلى بعضنا البعض.

إنني أُقدّر أيضاً المستشارين الذين لا يتقاضون مالاً والذين يسعون وراء المصلحة السياسية القومية بدلاً من السعي إلى حياة مهنية أو استثمار شخصي من وراء الحملة. في إحدى الحملات الرئاسية الديمقراطية، تصادقت مع ناشط سياسي ودود ومن قدامى سباقات كينيدي الرئاسية. تناولنا طعام العشاء سوية على الطريق مرتين. عند نقطة ما، قرّر انه لا يمكنه بعد الآن قبول أخطاء الحملة وحساباتها الخاطئة. واعتقاداً منه ان بإمكانه الوثوق بي في تلقي القصة بشكل صحيح وحماية هويته في نفس الوقت، أعطاني نظرة عظيمة داخلية عن «خلفية» الحملة، مما يعني ان بإمكاني استعمال المعلومات لكن دون ذكر اسمه والتعريف عنه. كانت النتيجة إحدى أفضل تحليلات الحملة التي كتبتها.

في العام ١٩٨٨، كنت أعمل مع صحيفة الواشنطن بوست وغطّيت يومها حملة السناتور آل غور في ما يُسمّى بانتخابات الثلاثاء الكبرى التمهيدية الذي أجرت خلاله عدة ولايات جنوبية انتخاباتها الأولية في نفس اليوم في محاولة منها لزيادة نفوذ تلك المنطقة في التسميات الرئاسية. (لقد أجاد غور في تلك الانتخابات لكن لم يكن يملك الموارد الكافية للانتخابات التمهيدية التالية في الولايات الشمالية). توقف غور في تينيسي، ولايته الأم، عند مستشفى يتضمن جناحاً جديداً للأطفال من أحدث ما عرفته التكنولوجيا. قابلنا هناك حاكم أركنساو آنذاك، بيل كلينتون، وقرّرت أنا عدم المشاركة في جولة المستشفى بل بإجراء مقابلة خاصة مع كلينتون. فقد كنت أعلم في محادثات سابقة انه كان محللاً سياسياً ممتازاً ويسهل الوصول إليه. وشكلت المقابلة وقتاً صرفته بطريقة مفيدة للغاية. وقد غطّيت غيابي بالاتفاق مع زميل من جريدة غير منافسة في الغرب الأوسط على أساس تزويده بفحوى مقابلتي مع كلينتون مقابل تزويده لي بأحداث الجولة في المستشفى.

توقَعٌ غير المتوقع

يحدد الكتاب المُنزل، أو «الإنجيل»، ما هو المُخطط، لكنه لا يستطيع استباق الألف حدث وحدث غير المتوقع الذي قد يبرز فجأة. عليّ ان أكون دائماً على استعداد للاستجابة لكل ما هو غير متوقع، والذي هو بالطبع ما يُميّز صناعة الأخبار: التطورات الجديدة في العراق، أو إجراءات الكونغرس الجديدة حول الهجرة أو العناية الصحية، أو كما أخبار مرشح خرج من الانتخابات التمهيدية لحزبه بسبب مشكلة في جمع المال، وهكذا دواليك.

هذه الانعطافات في الأحداث كثيراً ما يكون مرحباً بها لمجرّد كون المراسلين والناشرين يملّون من سماع نفس الخطب الدعائية للمرشح، أو الخطاب التقليدي المعتمد للحملة الانتخابية. وهذا ما يكرره المرشح المرة تلو الأخرى في كل محطة أمام حضور جدد يقدرون كلماته لكنها تقودنا نحن المراسلين إلى البحث باستمرار عن

Courtesy of Jim Dickenson

.المؤلف جيم ديكنسون (يسار) مع المحرر ليونيل ليندر في صحيفة ناشيونال أوبزرفور

أخبار جديدة رئيسية أو عن قصص خاصة بنا أو تحليلية. غير انني، في إحدى الحملات، ألّفت وأرسلت ما ظننت انه قصة رائعة صوّرت فيها الأحداث الكبرى للحملة في ذلك اليوم بصورة بديعة، ورسمت فيها موقف المرشح بالنسبة لقضاياه الرئيسية الثلاث. كنت فخوراً جداً بالقصة وأرسلتها قبل الموعد النهائي المحدّد لها. ولكن، جاء الحدث التالي الذي أشار فيه مرشحي ان منافسه افتتح جولته الحالية بتأكيد، مشكوك بأمره، يشدد على أن ثاني أُكسيد الكربون الذي تطلقه أوراق الأشجار كان سبب السديم والضباب الأسود في سلسلة الجبال الشرقية الأميركية، مما أثار نقاشاً حامياً حول سياسته البيئية. وهكذا أمضينا اليومين التاليين مندفعين لرواية الخبر الجديد، وبذلك تم تدمير جهدي الأدبي المضني خلال الأيام السابقة بسبب ما اعتقدت انها مسألة سخيفة.

مع التكنولوجيا الأحدث للكمبيوترات النقالة وأجهزة البلاك بيري وما شابه، أصبحنا قادرين أكثر فأكثر على توقع التطورات حتى عندما نكون على الطريق. فبإمكاننا رصد مؤسسات الخدمات الأخبارية ومواقع الإنترنت لمنظمات الأخبار الأخرى. لم يعد علينا مطاردة موظفي ومستشاري الحملات لمعرفة ردات فعلهم على الأحداث العاجلة، إذ أنهم يسبقونا عادةً في الحصول عليها بمجرد إرسال بريد إلكتروني. ان إرسال الروايات الاخبارية من الطريق ضمن الوقت المحدد كان أمراً صعباً في العصر السابق للكمبيوترات والموديمات، لكن الاتصالات مع مكتب الأخبار في مركز الصحيفة أصبحت الآن متواصلة وفورية بفضل الهاتف الخليوي، والتواصل اللاسلكي مع الإنترنت، وموديمات ذات سرعة عالية تعمل عبر النطاق الواسع لإرسال واستلام الروايات الأخبارية، والمذكرات، ومستندات الخلفيات على كمبيوتراتنا النقالة. فمن الواضح أن التكنولوجيا الجديدة بما فيها الأقمار الصناعية قد سهلت أيضاً حياة طواقم التلفزيون، التي كانت تُشكِّل لهم عملية تصوير وإرسال الأخبار إلى المراكز الرئيسية في مدنهم، وفي الوقت المناسب لنشرة أخبار المساء، كابوساً لوجستياً يومياً.

غير ان التكنولوجيا الجديدة تعني أيضاً مزيداً من العمل. فمراسلو المنظمات الإخبارية التي تملك مواقع على شبكة الإنترنت ومحطات إذاعة يتوقع منهم إرسال الأخبار العاجلة إليها خلال النهار. ان أحداً منا، ولأسباب تقنية، لم يفهم أبداً لماذا أصبحت الأوقات المحددة للطبعة الأولى في كل من الصحيفتين اليوميتين الكبرتين حيث عملتُ، وهما الواشنطن ستار والواشنطن بوست، قبل ساعة، أي السابعة مساء بدلاً من الثامنة، بعد ان باتت غرف الأخبار تعمل عبر أجهزة الكمبيوتر. وهذا يعني أيضاً ان مكتب الأخبار أصبح بإمكانه الاتصال بك بسهولة ليعرض أفكاراً حول قصص أخبارية كثيراً ما تكون غبية.

انها لحياة عظيمة ان كنت أنت لا كلّ. انها حياة للشباب والأقوياء الذين يستطيعون العمل ١٦ ساعة في اليوم وتأجيل موعد طعام العشاء إلى الحادية عشر ليلاً. عندما كنت شاباً ورجلاً قوياً (أي لغاية سن الخمسين)، كنت اعتبر هذا العمل تحدياً منعشاً ومنشطاً.

من أكثر الملاحظات التي كنت اسمعها بتكرار من الناس عندما كانوا يعلمون انني أعمل في صناعة الأخبار، «يبدو انه عمل مثير للاهتمام. يمكنك ان تتعلم شيئاً جديداً كل يوم». «أجل»، كنت أجيب، مفكراً لنفسي، «ليس لديكم أي فكرة عن ذلك». ■

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية

استطلاعات الرأي السياسية: لماذا لا يُمكننا الاستغناء عنها

بقلم جون زغبي

منذ ستينات القرن العشرين ازدادت كمية استطلاعات الرأي العام بشكل هائل. في هذا المقال يبحث خبير الاستطلاعات جون زغبي أهمية الاستطلاعات، ليس من أجل اختبار مواقف الناس نحو المرشحين المتنافسين على المناصب فحسب، بل وأيضاً لكشف اللثام عن قيم الناخبين ومشاعرهم بالنسبة للقضايا الراهنة. كاتب هذا المقال هو رئيس مؤسسة زغبي انترناشونال Zogby International، ومركزها في يوتيكا، بولاية نيويورك، ولها مكاتب في واشنطن، وميامي، ودبي. دأبت المؤسسة على تتبع اتجاهات الرأي العام منذ العام ١٩٨٤ في أميركا الشمالية، وأميركا اللاتينية، والشرق الأوسط، وآسيا، وأوروبا.

© AP Images/Jeff Geissler

ألفونسو مارتينيز يتسجّل للإدلاء بصوته بينما يملأ سيارته بالبنزين، في مدينة سانتافيه بولاية نيو مكسيكو.

أكسب معيشتي عبر طرح الأسئلة، وها هنا البعض منها: ماذا تعني لنا الاستطلاعات المبكرة التي تجرى قبل عدة أشهر من الانتخابات؟ هل انها تتكهن أو تكون مجرد قراءات للمزاج العام؟ ومع كل الكلام حول الانحباس الحراري العالمي، هل ان الاميركيين (وكل الذين يتابعون الانتخابات الأميركية) أصبحوا ضحية "التلوث الاستطلاعي"، أي الاستطلاعات الزائدة عن اللزوم التي تدور في الحقل العام؟ وهل يمكننا ان نستغني عنها؟ سوف نحاول الإجابة على كل واحد من هذه الأسئلة.

ماذا تعني استطلاعات الرأي المُبكرة قبل عدة أشهر من الانتخابات؟ هل أنها تتكهن أو تكون مجرد قراءات للمزاج العام؟

أفضل استعارة يمكنني التفكير فيها حول قيمة الاستطلاعات المُبكرة تتعلق بشخص يحدد هدفاً لنفسه في تخفيف وزنه بحلول نوفمبر. فهل يكون على ذلك الشخص أن يتجنب بكل بساطة الميزان لعدة أشهر أو أن يحاول قياس مدى تقدم هدفه بين فترة وأخرى؟ معظم الذين يحاولون تخفيف وزنهم يشبهون تماماً السياسيين المحترفين أو المولعين بالسياسة، فهم يرغبون بالحصول على المعلومات في كل الأحيان. وبالطبع، فان الشخص الذي يتبع حمية غذائية لا يمكنه التأكد من أن هدفه سوف يتحقق في التاريخ المحدد، لكن التقارير حول تقدّم الوضع التي تُمثلها الاستطلاعات سوف توفّر له الأسباب إمّا لبذل جهود إضافية أو للاحتفال بمدى التقدم ومن ثم تقديم الحلوى.

الاستطلاعات المُبكرة يُمكنها أن توفر معطيات وافرة تفوق بكثير مجرد إظهار من هم المرشحون الذين يتقدمون على غيرهم في المنافسة. فما هي القضايا المسيطرة في الساحة السياسية في اللحظة الحاضرة؟ ،هل ستتغير هذه القضايا السائدة أو هل ستدعو الحاجة إلى التعامل معها نفسها؟ تُبيّن الاستطلاعات المُبكرة أيضاً المزاج العام للناس. فهل هم راضون عن الاتجاه الذي تسير فيه البلاد، أو وطبعاً للسؤال الذي نطرحه نحن المستطلعون عليهم: "هل الأمور سائرة في المسار الخاطئ؟" إن كل هذه الأمور تُشكّل قراءات هامة، والاستطلاعات لا تقوم بأكثر من إضافة العلم إلى ما يراه المرشحون وما يشعر به مجموع الناس، كالرضا والاكتفاء، أو الاستياء، أو الغضب، أو الإحباط، أو الثقة، أو حتى اليأس.

من المهم الإدراك بأننا نحن الذين نعمل في استطلاعات الرأي نحاول سبر أغوار أكثر من المشاعر الأحادية الأبعاد للناس، أو الأفكار العابرة حول أمور قد لا يفهمها الناخبون أنفسهم. فالاستطلاعات الجيدة تحاول تحديد القيم التي يؤمن بها الناخبون حول قضايا معينة. فالقيم ليست عابرة. بل تكون متأصلة وحتى مقدسة. كما انه في كثير من الأحيان يمكن للناس أن يواجهوا شعوراً بالتناقض حول قيمهم الذاتية. فنفس الناخب قد يشعر بأن الحرب في العراق تسوء لانها تتسبب بالقتل والدمار غير المبرر، ولكن يمكنه في نفس الوقت أن يهتم بنفس القدر بأن شرف وسلامة أميركا هما على المحك. وتُلقى على عاتق المرشحين ومساعديهم المحترفين مهمة صياغة الرموز والرسائل اللازمة لإقناع الناخبين بعدم الانجراف وراء نزاعاتهم الداخلية. وهذا هو السبب بأن الاستطلاعات تكون ذات قيمة للمساعدة في تحديد الرسالة الفضلى الواجب إبلاغها والموضوع الواجب التأكيد عليه في الحملة الانتخابية.

وفي نفس هذا السياق، فقد علمتني تجارب ثلاثة عقود من ممارساتي في أخذ الاستطلاعات ان أهمية رأي الأكثريات يمكن أن

تكون في أحيان كثيرة أقل وقعاً من مدى عمق شعور الناس حول قضايا أساسية معينة. دعونا نتفحص لبرهة القضايا الأهم حالياً في الحملة الرئاسية للعام ٢٠٠٨. إننا نجد أن المركز الأول الطاغي على كل ما عداه هو الحرب في العراق. فتقريباً ثلاثة من كل خمسة ناخبين يضعون الحرب في طليعة القضايا التي تقلقهم. وفي حين أن معارضة الحرب جاءت في العام ٢٠٠٤ بأكثرها من جانب الديمقراطيين (اكثر من ٨٠ بالمئة)، إضافة إلى كثرة من المستقلين (أكثر من ٦٠ بالمئة)، فإن مناصرة الحرب لدى الجمهوريين كانت عميقة بنفس قدر عمق معارضة الديمقراطيين لها حينذاك. وهكذا، فقد وجد الرئيس بوش ان حرب العراق لم تؤثر على وضعه كثيراً من حيث أنه ربطها بالحرب على الإرهاب، وهو شأن رأى معظم الناخبين بأن بوش هو أفضل قدرة على التعامل معه من منافسه الديمقراطي، السناتور جون كيري. ولكن بحلول العام ٢٠٠٥، فإن الدعم لدى الجمهوريين المحافظين للحرب لم يتراجع إلى حدٍ ما فحسب، بل برزت أيضاً أقلية صلبة من الجمهوريين الليبراليين والمعتدلين لتعارض الرئيس.

أما مسألة الحرب على الإرهاب فتقع في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، وتوفر لنا نظرة مفيدة على دينامية الرأي العام. فعندما أُعيد انتخاب بوش في العام ٢٠٠٤، كان يُعتبر الأفضل بسبب كونه المرشح الأقدر على التعامل مع مسألة الحرب على الإرهاب، وقد نال نسبة ٦٧ بالمئة من الآراء حول هذه المسألة مقارنة مع ٢٤ بالمئة لكيري. لكن بحلول العام ٢٠٠٥، أصبح الديمقراطيين متساوين مع الجمهوريين تقريباً في أعين عامة الناس بما يعود لقدرتهم في محاربة الإرهاب. وفي الحين الذي نتقدم فيه نحو العام ٢٠٠٨، فان الديمقراطيين غير جاهزين لكي يستطيعوا النجاح ضد الجمهوريين في هذا السياق، لأن الناخبين ليست لديهم حدة عالية من الدعم للديمقراطيين حول محاربة الإرهاب كي يتمكنوا من تحقيق النصر. أو على الأقل ليس لديهم ذلك حتى الآن.

في الدورات الانتخابية القليلة الأخيرة، كانت المسائل الأكثر حدة تدور حول "**الله**، والأسلحة النارية، والمثليين". لكن الجمهوريين يمكن أن يكونوا قد بدأوا بخسارة تفوقهم في هذا السياق لأن الناخبين أصبحوا يتحولون إلى قضايا أخرى، مثل العراق والعناية الصحية، والتي تُثير لديهم مشاعر في عدم الأمان، والغضب، والإحباط. أما ردات الفعل حول هذه المسائل فإنها تثير انفعالات حادة جداً.

وما يبشر بأن يصبح مسألة ساخنة أيضاً في العام ٢٠٠٨، هو الهجرة إلى البلاد. يعارض الأميركيون الهجرة غير القانونية، لكنهم يعتقدون انه من المنصف فتح مسار للحصول على الجنسية لمن هم داخل الولايات المتحدة. إنهم يرغبون في تحقيق سيطرة أكبر على الحدود، لكنهم يعارضون إنفاق مئات الملايين من الدولارات على بناء سياج بين الولايات المتحدة والمكسيك. ولكن، كما هي الحال مع حرب العراق، فان هذه المسألة لم تؤثر فيها نسبة الأكثريات التي تناصرها أو تعارضها بنفس القدر الذي أثّر فيها عمق الدعم أو المعارضة لها من جانب عدد صغير نسبياً من الناخبين. أما الجمهوريون فإنهم يواجهون وضعاً صعباً مرة أخرى في مواجهتهم لهذه المسألة.

المرشحون الجمهوريون للرئاسة والكونغرس عالقون بين أعلى وأكثر الأصوات محافظة، أي الأصوات التي تعارض أية جهود لتشريع وضع الناس الموجودين في البلاد بشكل غير قانوني والعدد المتزايد من أصوات الناخبين الذين يتحدرون من أصل لاتيني المستائين من بناء جدار فاصل على الحدود الجنوبية. لنأخذ هذه الأرقام بالاعتبار: كان الأميركيون اللاتينيون يشكلون ٤ بالمئة من ٩٢ مليون ناخب في انتخابات ١٩٩٢، و٥ بالمئة من ٩٥ مليون ناخب في العام ١٩٩٦، و٦ بالمئة من ١٠٥ مليون ناخب في العام ٢٠٠٠، و٨,٥ بالمئة من ١٢٢ مليون ناخب في العام ٢٠٠٤. وكنسبة مئوية من الناخبين الأميركيين فإنهم لا يزالون يزدادون بدرجة أسرع من نسبة نمو عدد السكان ككل. وعندما فاز الرئيس بوش بنسبة ٤٠ بالمئة من أصوات الأميركيين اللاتينيين (بزيادة ٥ نقاط عن العام ٢٠٠٠) فانه كان يحصل على قطعة أكبر بكثير من كعكة هي نفسها أصبحت أكبر بكثير. ونتيجة لقضية الهجرة إلى البلاد بشكل رئيسي (بالإضافة إلى قضيتي العراق والاقتصاد)، فإن حصة الجمهوريين من إجمالي الأصوات انخفض إلى ٢٨ بالمئة في انتخابات الكونغرس للعام ٢٠٠٦، وبذلك تكبدوا هزيمة كبيرة. وحيث ان الاستطلاعات المُبكرة للعام ٢٠٠٨ تُظهر ان الجمهوريين يعانون من ضعف بين الأميركيين اللاتينيين، فإنهم يواجهون خياراً صعباً حول مسألة الهجرة إلى البلاد.

هل هناك تلوث استطلاعي؟

في ستينيات القرن العشرين، كانت هناك منظمتان للاستطلاع، وهما منظمتا غالوب وهاريس لاستطلاع الرأي. وبحلول السبعينيات اتفقت شبكات التلفزة الرئيسية مع الصحف الكبرى في هذا المجال. وحتى حلول العام ١٩٩٢، لم تكن هناك سوى بضعة منظمات لاستطلاع الرأي. وأسباب إجراء الاستطلاعات من جانب وسائل الإعلام ومن جانب منظمات الاستطلاعات المستقلة كانت واضحة. فقد كانت هذه الاستطلاعات بمثابة رقابة ضد إساءة استخدام الاستطلاعات من مرشحين متواطئين قد يحاولون الادعاء بأنهم يحصلون على تأييد

© AP Images

المستطلع الدولي جون زغبي يلقي كلمة في أوكلاهوما سيتي، بولاية أوكلاهوما، يصف فيها الأهمية المتزايدة لدور الأميركيين اللاتينيين في انتخابات العام ٢٠٠٨.

أكبر عن طريق إصدار استطلاعات مزيفة لتضليل كل من الرأي العام والمساهمين المحتملين. وتحققت هذه الرقابة عن طريق إنشاء سجل عام عن نتائج المسح تجريه مصادر مستقلة موثوقة.

ومع انفجار موجة شبكات الأخبار الكيبلية وغيرها من وسائل الأخبار، تكاثرت أيضاً استطلاعات الرأي. وأصبح هناك على الأقل ٢٥ منظمة للاستطلاعات في الحقل العام في ٢٠٠٦، ولا يزال العدد على تزايد. وهكذا، يصبح السؤال الحقيقي هو، هل اصبح لدينا محطات أخبار ومؤسسات استطلاع زائدة عن اللزوم. حتى الآن، يبدو أن الاميركيين تعجبهم الخيارات الإضافية المُتاحة في مصادر الأخبار، كما من الاستطلاعات المتعددة. فالأميركيون يرغبون في ان يشعروا بأنهم على تواصل مع ما يحدث، وفي ان يعرفوا ما إذا كانت آرائهم تقع ضمن الرأي العام السائد أو إذا كانت تقع على أطرافه، وفي كيفية أداء مرشحهم لدى الرأي العام الأوسع، أي لما هو أبعد من عالمهم الخاص المؤلف من أصدقائهم، ومصففي شعرهم، ومتاجر حاجياتهم، وعائلاتهم، وأحيائهم المجاورة.

ولكن، مع ازدياد عدد الاستطلاعات تأتي بعض المسؤوليات الإضافية التي تقع على عاتق كل من المستطلعين، وعامة الناس، ووسائل الإعلام. فمن يعمل منا في هذه المهنة لديه التزام تذكير الاميركيين بما يمكن للاستطلاعات أن تحققه، وما لا يمكن لها أن تحققه. فنحن نسمع دوماً اننا كمستطلعين "نقوم بتنبؤات" في كل مرة ننشر فيها إحدى نتائج استطلاعاتنا. بينما في الواقع ان جلّ ما نقوم به هو مجرد اخذ صورة سريعة للحظة محددة من الزمن، حيث نقرأ الأرقام على عدّاد، ونحدد مواقع التقدم على مقياس مدّرج. فمن الممكن ان يحدث أي شيء بين تاريخ أخذ الاستطلاع وتاريخ إجراء الانتخابات، حتى ولو كان الاستطلاع قد جرى في اليوم السابق للانتخابات.

كما ان الاستطلاعات لا تكون مثالية. فنحن لا نتحدث مع كل شخص ضمن مجموعة مُعينة من السكان، لكننا بدلاً من ذلك نأخذ عينة من المجموعة. وهكذا، يصبح هناك مصدر قائم ضمنياً للخطأ في أخذ هذه العينات (مع العلم ان هناك عوامل أخرى يمكنها ان تسبب الأخطاء أيضاً). معظمنا يعمل على أساس وجود هامش من الخطأ في أخذ العينات مقداره "٣ نقاط أكثر أو أقل" في نتائج الاستطلاعات على المستوى القومي. ولذلك فمن الممكن ان يحدث تغيّر قد يصل في النتائج حتى ٦ نقاط. فإذا كان المرشح (أ) يحصل على ٥٣ بالمئة من الأصوات في استطلاع كهذا، والمرشح (ب) يحصل على ٤٧ بالمئة، عندئذ يمكن للمرشح (أ) أن يرتفع إلى ٥٦ بالمئة أو ينخفض إلى ٥٠ بالمئة، في حين أن المرشح (ب) قد يرتفع إلى ٥٠ بالمئة أو ينخفض إلى ٤٤ بالمئة. وبعبارات أخرى، من الممكن للمرشحين ان يحصلا على نفس عدد الأصوات. وهكذا يمكننا أن نعرف إذا كانت نتائج الانتخابات ستكون قريبة من بعضها، ولكن لا يمكننا ان نتنبأ بنتيجتها، إلا من خلال شعورنا الحدسي أو تحليلاتنا للأرقام المتوفرة لدينا. وهو ما يكون هدفه الرئيسي التسلية وليس التوقّع أو التنبؤ.

فعلى عامة الناس ان تحتفظ بقدر طبيعي من الشك حول الاستطلاعات، رغم كونها تُشكِّل أدوات مُفيدة جداً لفهم ديناميات الانتخابات، ولهذا لا يجب صرف النظر عنها تماماً. فبوجه عام، يكون نتاج عملنا كثير الدقة. لكن في العام ٢٠٠٠، عندما كانت استطلاعاتي (مع استطلاعات سي بي اس نيوز) تُشير إلى ان نائب الرئيس حينذاك آل غور سوف يفوز بهامش ضئيل جداً من مجموع عدد الأصوات، بينما كانت عدة استطلاعات أخرى تظهر ان الحاكم حينذاك جورج دبليو بوش سوف يتقدم بنقطتين أو ثلاث نقاط، فإننا كنا نقول نفس الشيء بالأساس.

وأخيراً، على وسائل الإعلام، وخاصة محطات البث، ان تحسن أداءها من ناحية تفسير الأخطاء في العينات، وطرح الأسئلة حول دقة الكلمات المستخدمة، وغيرها من المصادر الأخرى التي تقيد قدرة الاستطلاعات. وفي نفس الوقت على وسائل الإعلام ان تبلّغ النتائج ضمن سياقها الصحيح، أي أن تذكر الأحداث، والخطابات، والعوامل الأخرى التي قد تكون أثّرت في النتائج لحظة إجراء الاستطلاع.

هل يمكننا الاستغناء عن الاستطلاعات؟

في الواقع، انني لا أستطيع الاستغناء عنها مطلقاً. والظاهر انه لا يمكن للسياسيين المحترفين والمراقبين السياسيين أن يستغنوا عن الاستطلاعات أيضاً. فالاستطلاعات تؤدي وظيفة هامة من حيث كشفها لأعمق الأفكار، والمشاعر، والتحيّزات، والقيم، وسلوك الجسم السياسي في البلاد. لقد علمتني الخبرة بعد كل هذه السنوات أن الأفراد الاميركيين يمكنهم ان يكونوا غير مطلعين جيداً، أو غير مكترثين، أو مخطئين تماماً، لكن الشعب الأميركي ككل يكون دائماً مطّلعاً بما يكفي، وقلّما يخطئ عندما يجيب على أي استطلاع أو في نهاية المطاف عندما يدلي بصوته. ■

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية

بداية جديدة

مقابلة مع تشارلي كوك وجيري هاغستروم

© CORBIS/epa/Shawn Thew

ناخبون يقفون في صفوف للاقتراع في انتخابات التجديد النصفي سنة ٢٠٠٦ في ألكساندريا بولاية فرجينيا، يوم الثلاثاء، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٦.

الانتخابات الرئاسية الأميركية سنة ٢٠٠٨ ستكون غير اعتيادية لأن كلا من الرئيس الذي يشغل منصب الرئاسة الآن وكذلك نائب الرئيس غير مرشحين لأعلى منصب في البلاد. في مقابلة مع ميشيل أوستين الكاتبة في هيئة تحرير مكتب برامج الإعلام الخارجي، يناقش خبيران هذه الظاهرة ويلقيان نظرة على ما هو متوقّع لموسم انتخابات سنة ٢٠٠٨. تشارلي كوك هو رئيس تحرير وناشر تقرير كوك السياسي، وجيري هاغستروم هو محرر مساهم في مجلة ناشونال جورنال.

سؤال: هل بوسعكما أن تقولا لنا لماذا يُعير الأميركيون والمجتمع الدولي هذا القدر من الاهتمام في هذا الوقت المبكر بالسباق الرئاسي لسنة ٢٠٠٨، ولماذا يبدو هذا السباق مختلفاً عن الانتخابات الأميركية السابقة؟

كوك: إنها فعلاً المرة الأولى منذ ٨٠ سنة التي لا يكون فيها رئيس أو حتى نائب رئيس حالي يسعى إلى الرئاسة. فقيام سباق مفتوح بالكامل أمام الحزبين يُشكّل وضعاً استثنائياً بالفعل.

في العادة، يكون هناك رئيس أو نائب رئيس حالي سوف يفوز (بتسمية حزبه) بسهولة. من جهة أولى أو ربما يكون هناك شخصان فقط يخوضان الانتخابات، ثم يكون هناك حقل شاسع من المرشحين، من الجهة الثانية. أما هذه المرة، فهناك حقلان واسعان جداً على الجهتين. إنها دورة إنتخابية مدهشة فعلاً. ونحن لم نرَ أبداً شيئاً كهذا.

هاغستروم: أظن أنه أيضاً سباق ممتع للمشاهدين، وسباق هام بالنسبة للناس في البلدان الأخرى. ولمن المهم أن نبدأ باكراً في مشاهدته لأنه من غير الواضح أبداً من سيكون المرشحون وبالطبع من الذي سيفوز بالانتخابات في نهاية المطاف.

سؤال: لقد بدأ المرشحون بجمع المال في وقت أبكر من الانتخابات السابقة. ويعود جزء من هذا السبب إلى أن لا الرئيس أو نائب الرئيس الحالي مرشحين. هل هناك من أسباب أخرى؟

كوك: بات من الأصعب بصورة متزايدة التواصل مع الناخبين مما كانت عليه الحال في السابق. قبل عشرين وثلاثين سنة خلت، كانت هناك ثلاث شبكات تلفزيون، وكان بالإمكان الوصول فعلاً إلى أي

© AP Images/Alan Diaz

المرشحان الطامحان للرئاسة الأميركية عن الحزب الديمقراطي السناتوران باراك أوباما وهيلاري كلينتون خلال المناظرة الديمقراطية الأولية في كورال غايبلز، بولاية فلوريدا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

كان بهذه الطريقة. أما اليوم، بوجود التلفزيون الكيبلي، والأقمار الصناعية، والمئات من القنوات التلفزيونية، ومع توفّر العديد من أسباب اللهو الأخرى، أصبح من الصعب الوصول إلى الناخبين، ومن الأصعب إيصال رسالة لهم.

هاغستروم: قبل عدة سنوات، كان الناس يقومون بحملاتهم عبر المناسبات الكبرى، أو كانوا يقومون بحملاتهم في المصانع الكبرى، وكانوا يحصلون على مشاركة كبيرة. أما اليوم، فلا يمكنك عمل ذلك. علينا أن ندرك أن الأميركيين اصبحوا يعملون في المكاتب الآن ولا يذهبون بالواقع إلى تلك المناسبات الكبرى. لذلك أصبح من المفروض التواصل مع الناس عبر التلفزيون والإذاعة، وهذا يتطلب المال لشراء الإعلانات.

كوك: في الولايات المتحدة، يُصوّت الناس فعلاً للمرشح – أي الشخص – وليس للحزب، وهذا يتطلب أكثر بكثير من الإنفاق الذي قد نجده في انتخابات نظام الحكم البرلماني.

هاغستروم: إن استخدامنا لنظام الانتخابات الأولية لاختيار مرشحينا يعني أن المرشح يمكن أن يأتي من أي مكان. فهو، أو هي، ليس بحاجة لأن يكون له تاريخ طويل داخل الحزب للحصول على التسمية. لكن الأمر يحتاج إلى مال، وناس، ووقت للوصول إلى أعضاء الحزب هؤلاء قبل عملية الانتخابات الأولية.

سؤال: يبدو أن مُرشحي هذه السنة هم أكثر المرشحين تنوعاً في التاريخ الأميركي. هل لديك أفكار حول سبب حصول ذلك في هذا الموسم، وإذا كان ذلك سوف يؤسس لسابقة ما بالنسبة للانتخابات في المستقبل؟

هاغستروم: حسناً، أعتقد أن أحد الأسباب هو أن المجتمع قد تطور، وانه فعلاً أكثر تنوعاً وأكثر قبولاً للتنوع. قبل عشرين أو ثلاثين سنة، كان من الصعب جداً أن ينظر إلى هؤلاء [المرشحين] بجدية.

كوك: أفاد استطلاع غالوب للرأي التي جرى في وقت سابق من هذا العام، أن ٩٤ بالمئة من الأميركيين قد يصوتون لمرشح مؤهل أميركي أفريقي. وقال ٨٨ بالمئة إنهم قد يصوتون لمرشحة مؤهلة. مثل هذه الإحصاءات لم يكن بالإمكان رؤيتها قبل ثماني، أو ١٢ أو ١٦ أو ٢٠ سنة. فبلدنا اليوم أكثر تنوعاً مما كان عليه في السابق. إنه يقبل التنوع أكثر من أي وقت مضى. أجل، لقد ترشحت نساء في السابق، وترشح أميركي إفريقي للرئاسة، لكن لم يكن لهم أي حظ حقيقي. إنهم يترشحون هذه المرة ولهم حظوظ حقيقية، وهذه دلالة على حصول تغيّرات في أميركا.

سؤال: العديد من الناس في الولايات المتحدة يتوقعون أن تسيطر قضية العراق على الحملة الانتخابية. ما هي القضايا الأخرى التي نسمع عنها؟

كوك: أعتقد أن العراق سيكون عاملاً كبيراً لكنني لست متأكداً من ذلك، فنحن لا نعرف كيف سيكون الوضع في خريف ٢٠٠٨. كما أن كيفية تطور الاقتصاد قد يُشكِّل قضية أخرى وكذلك الأمر بالنسبة للبيئة والانحباس الحراري العالمي الذين أصبحا أخيراً في صلب النقاش العام. وهذه القضايا، في نهاية الأمر، هي التي سعى لإبرازها بعض الناس طيلة عشرين أو ثلاثين سنة. ولكن، في نهاية المطاف، معظم الناخبين يقيّمون الأشخاص وليس القضايا.

> (المرشح) ليس بحاجة لأن يكون له تاريخ طويل داخل الحزب لأجل الحصول على التسمية

هاغستروم: في النهاية، إن ما يهم فعلاً في السباق الرئاسي هو الشخصية. إنها مسألة الشخص الذي تثق به.

سؤال: العديد من الولايات قد نقلت انتخاباتها الأولية إلى تواريخ أبكر على التقويم. ويبدو كما لو أن عدداً كبيراً منها سوف ينظم انتخاباته في الخامس من شباط/فبراير. ما هو تأثير ذلك على موسم الحملات الانتخابية؟

كوك: حسناً، إنه لمن السخرية أن مجموعة من الولايات قد قرّبت انتخاباتها الأولية إلى الخامس من شباط/فبراير لكي يصبح لها دورها. والآن، قام عدد كبير منها بنفس الشيء تماماً إلى درجة أن معظم تلك الولايات وهؤلاء الناس لن يبقى لهم بالفعل الكثير ليقولونه. عندما يكون لديك ٢١ أو ٢٢ أو ٢٣ ولاية من أصل ٥٠ ولاية، من ضمنها بعض أكبر الولايات في الاتحاد، تصوت جميعها في نفس اليوم، يصبح من الصعب للولايات الفردية أن تستحوذ على أي اهتمام خاص. ما أظنه هو أننا سوف نعرف من هم المرشحين، إن لم يكن

بعد ٥ شباط/فبراير، فربما على أثر مجموعة الانتخابات الأولية بعد أسبوع أو أكثر من هذا التاريخ.

عندها سوف يحدث نوع من التراجع في الحملات الانتخابية لفترة قصيرة. فالناس سوف تركز لطيلة شهرين أو ثلاثة على أمور أخرى، ومن ثم ستعود الحملة لتأخذ مجراها بشكل ما باتجاه انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر.

هاغستروم: حتى الآن، يبدو أن المؤتمرات الحزبية المغلقة في ولاية آيووا والانتخابات الأولية في نيو هامبشاير التي ستجري قبل الانتخابات الأولية في ٥ شباط/فبراير سوف تكون ذات أهمية، إذ أنها ستوفر إشارة حول من هو الذي يُحبّه الشعب الأميركي.

سؤال: ما هو الذي يريده الناخبون المترددّون وهل لدينا أي فكرة الآن عما يسعون إليه في هذا الموسم؟

كوك: إنهم يبحثون عن الشخصية، أو عن شيء ما يريحهم، كما لو انكِ تحاولين تقرير من الذي ستدعينه إلى حجرة جلوسك العائلية ومن سوف تشاهدينه على جهاز تلفزيونك خلال السنوات الأربع القادمة. يدرك الناخبون أنهم لا يعرفون حتى الكثير عن القضايا التي سوف يواجهها الرئيس. إنه الإنسان هو الذي يشعرون بالارتياح معه، والذي سوف يتخذ القرارات حول أشياء لا سبيل لهم لمعرفة أنها موجودة.

Photograph by Sandra Bruckner

تشارلي كوك (إلى اليسار) وجيري هاغستروم في وزارة الخارجية في واشنطن العاصمة، في حزيران/يونيو ٢٠٠٧.

هاغستروم: أعتقد أن إحدى القضايا التي ستهم هؤلاء الناخبين، هي كيف سيكون الوضع في العراق عندما ندخل فعلاً في موسم الحملة الانتخابية. فقد تكون هذه قضيتهم الطاغية أو قد يحدث شيء آخر ليطغى على الحملة.

سؤال: كيف سيؤثر سباق ٢٠٠٨ على السياسة الخارجية الأميركية؟

هاغستروم: قال جميع المرشحين الديمقراطيين إنهم سيجرون تغييرات على السياسة في العراق، في حين أن المرشحين الجمهوريين يختلفون في هذه النقطة حول ما إذا كانوا سيسيرون على الطريق التي رسمها الرئيس بوش أو حول ما هي التغييرات التي سوف يقومون بها.

كوك: أعتقد أن رئيس الولايات المتحدة يمثل وجه أميركا أمام باقي العالم. ولهذا فهي فرصة لبداية جديدة.

سؤال: هل بإمكان أحدكما القول عما إذا كانت نسبة الاقتراع ستكون أعلى؟

كوك: لقد رأينا عملياً نسبة الاقتراع ترتفع خلال السنوات الست أو الثماني الأخيرة لسببين. فقد كنا نسمع الناس تقول، «لا فرق من الذي سيفوز». لكننا اليوم لا نسمع أحداً يقول ذلك لأنني أعتقد أن الناس أصبحت تدرك أن مسألة من سيكون رئيس الولايات المتحدة أمر هام، سواء أكان الأمر يتعلق بالإرهاب، أو كان يتعلق بالحرب، أو الفقر، أو إعصار كاترينا.

بعض المقارنات التي تجري حول نسبة اقتراع الناخب الأميركي ليست في الحقيقة مقارنات منصفة. فإنك عندما تنظر إلى الانتخابات في الولايات المتحدة ترى الانتخابات البلدية، وانتخابات المقاطعات، والولايات، والانتخابات الفدرالية، والانتخابات الأولية، والانتخابات العامة، وفي بعض الحالات الانتخابات الفرعية والانتخابات الخاصة. بكل بساطة، فإن الذي يُطلب من الأميركيين هو التصويت مرات تفوق بكثير ما هو مطلوب من الناس في البلدان الأخرى. أعتقد أن هناك أكثر من ٦٠٠،٠٠٠ وظيفة عامة تقررها الانتخابات في الولايات المتحدة. فالمقارنات الانتخابية مع بلدان أخرى ليست فعلاً مقارنات منصفة لأن الأميركيين يصوتون أكثر من أي شعب آخر في العالم. المسألة هي ببساطة أنهم موزعون على عدد كبير من الانتخابات أكثر اختلافاً.

هاغستروم: يدرك الناس فعلاً أن من سيفوز يُشكّل أمراً مهماً، وأنا أميل إلى الاعتقاد أن الناخبين سوف يكونون مُحفّزين للذهاب إلى صناديق الاقتراع، لكن ذلك قد يتوقف أيضاً على من سيكون المرشحون وما إذا كان يَهّم قاعدة كل حزب فعلاً انتخاب الشخص الذي تمّت تسميته.

سؤال: لقد رأينا أن التكنولوجيا تلعب دوراً أكبر في النقاش حول هؤلاء المرشحين، وعلى الأخص بصورة غير رسمية على شبكة الإنترنت. هل تعتقدان أن ذلك سوف يؤثر على كيفية قيام المرشحين بحملتهم؟

كوك: أعتقد أنه إذا ما نظرنا إلى مجمل موازنات الحملات، سوف نجد أن الموازنات ازدادت ولكن لا تزال نسبة مئوية صغيرة وصغيرة جداً من حملات [المرشحين] تكرس للتكنولوجيات الجديدة.

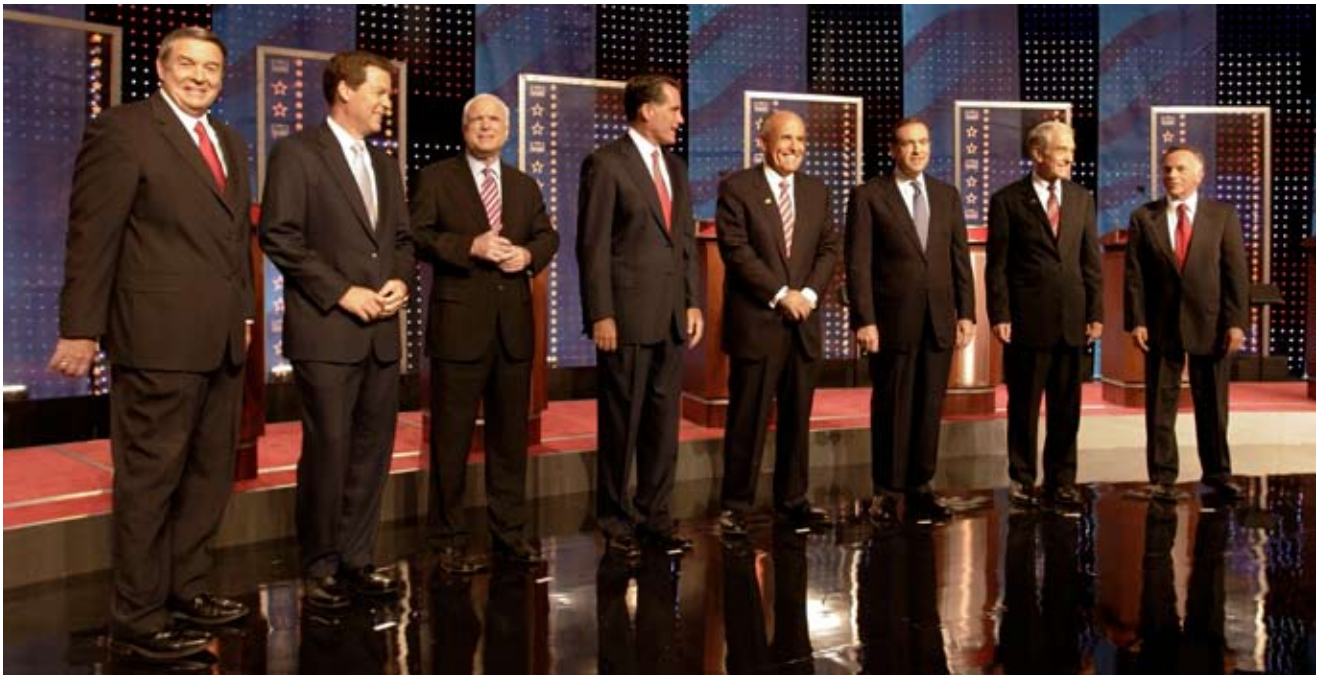

© AP Images/Bill Sikes

المرشحون الجمهوريون الطامحون للرئاسة)من اليسار(، توم تانكريدو، رون بول، مايك هوكابي، رودي جولياني، ميتّ رومني، جون مكين، سام براونباك، ودانكن هنتر مجتمعين في جامعة نيو هامشاير في دورام، لإجراء مناظرة رئاسية للمرشحين الجمهوريين في أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٧.

هاغستروم: (الإنترنت) وسيلة مفيدة لتنظيم مؤيديك، كما أنها مفيدة لجمع الأموال، لكنها لا تصلح للإقناع. أما الاستثناء من ذلك فهو اختراع اليو تيوب، الوسيلة المرئية المستعملة على الإنترنت.

فكل حملة اليوم لديها أحد الشبان مع كاميرا يتتبع المرشح المنافس. وهذا ما يعود بنا إلى قضية شخصية المرشح. يريد [الأميركيون] معرفة من يكون هذا الشخص خلال اللحظات التي يكون فيها غير محترس. وبعض هذه اللحظات التي يكون فيها دون احتراس تحدث عندما يكون المرشح منخرطاً في التحدث مع مجموعة من مؤيديه. وهكذا نجد هذا التطور الذي أصبح يتم فيه تصوير جميع المرشحين في كل الأوقات وبث أية أخطاء على اليو تيوب، وهو، بطريقة ما، يكشف عن الكثير. أنا لا أعتقد أن الناخبين يفكرون أن هذا هو الجانب الوحيد لذلك المرشح لكنه جانب أصبح جزءاً هاماً من تلك الحملات.

سؤال: في الانتخابات الأميركية، تتوقف حصيلة السباق الرئاسي على حفنة قليلة من الولايات الممكن أن تميل إلى أحد الحزبين، أو الولايات المتأرجحة. ونحن نرى بوجه عام أن نفس هذه الولايات تستهدف المرة تلو المرة لأنها قد تصوت إمّا للديمقراطيين أو للجمهوريين. هل هناك شعور أن الأمور ستتوقف على نفس حفنة الولايات المؤثرة، أو هل ستكون هناك ولايات جديدة؟

© AP Images/Shane Macomber

في احتفال بالانتخابات للحزب الجمهوري في فايل، بولاية كولورادو، نرى مظاهر الابتهاج لنتائج اقتراع الهيئة الانتخابية خلال عد الأصوات في تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٤.

كوك: إلى حدّ كبير، ستكون نفس هذه الولايات هي المؤثرة. إذا نظرت إلى سباق جورج دبليو بوش وآل غور سنة ٢٠٠٠، والى سباق جورج دبليو بوش وجون كيرّي سنة ٢٠٠٤، لم تكن هناك غير ثلاث ولايات في مجمل الاتحاد اختلفت فيها النتائج بين دورة وأخرى. استطاع غور كسب ولايتي نيو مكسيكو وآيوا لكنه خسر نيو هامشاير، وربح

المناصب المنتخبة

هناك مَثل شعبي أميركي مأثور يقول، «لا يمكن انتخابه كموظف لالتقاط الكلاب الشاردة». وهذا يعني أساساً أن المرشح غير قابل للانتخاب. إنه قول مجازي صرف لأن وظيفة «التقاط الكلاب» في الولايات المتحدة هي في الحقيقة من بين الوظائف المحلية القليلة التي لا تحصل فيها انتخابات. فالواقع أن المسؤولين المحليين المنتخبين يستأجرون «ملتقطي الكلاب» ويوفّرون على الناخبين وجوب تفحص المؤهلات الممكنة لهذه «الوظيفة». لكن تبقى هناك العديد من الفرص أمام الناخبين لوضع ثقلهم لصالح الذين يفضلونهم للمناصب المنتخبة الأخرى.

ففي حين أن للولايات المتحدة حكومة فدرالية موحدة، لكن البلد يتضمن خمسين حكومة ولايات وأكثر من ٣٠٠،٠٠٠ منصب منتخب للحكومات المحلية (المنطقة، المدينة، البلدة)، وحوالي ٢٠٠،٠٠٠ مقاطعة (district) لأغراض خاصة مثل مقاطعات المدارس ومقاطعات المياه. وعليه، فإن الناخبين الأميركيين مدعوّون للتصويت ليس للرئيس وللكونغرس وحسب بل وأيضاً لآلاف مسؤولي حكومات الولايات والحكومات المحلية، بما في ذلك نواب الولايات، وحكام الولايات، ونواب الحكام، ومدققو حسابات الولايات، ومفوضو المناطق (county)، ورؤساء بلديات المدن والبلدات، وأعضاء المجالس البلدية، والقضاة، ورجال الشرطة، وقضاة الصلح، ومأمورو الأمن، وأعضاء مجالس المدارس، ومجالس الكليات، ومجالس المرافق العامة، ومناصب أخرى في الشأن العام.

بعض المناصب المنتخبة تشمل مناصب الطبيب الشرعي (coroner) للمنطقة، وأعضاء مقاطعات الريّ، ولجان مدافن البلدة، وحُرّاس الأشجار، والعمال الذين يشرفون على نقل الأشجار التي تشكل خطراً الموجودة على ممتلكات البلدة. ■

كيرّي نيو هامشاير وخسر نيو مكسيكو وآيوا. اعتقد أن الأمر سيكون هو نفسه في ذات هذه الولايات، لكننا نرى أن الديمقراطيين يحسنون وضعهم أكثر قليلاً في بعض الولايات الجنوبية الغربية. سوف نرى أن كانت نيو هامشاير، التي كانت محافظة جداً وذات اتجاه جمهوري، قد أصبحت أقل محافظة وميالة أكثر إلى الديمقراطيين. لكننا سنرى في نفس الوقت بعض الولايات الأخرى وقد أصبحت ديمقراطية أقل وجمهورية أكثر، مثل لويزيانا. أما وست فرجينيا فإننا نرى توجهها الانتخابي يتغير وتصبح أصعب منالاً بالنسبة للديمقراطيين في حين كانت فيما مضى ولاية مأمونة لهم.

هاغستروم: إن ما أتوقعه في هذه الانتخابات هو الكثير من التنافس لأجل كسب الناخب الريفي. فأميركا الريفية تعتبر منطقة جمهورية، لكنها لم تكن دوماً جمهورية، وقد أبلى الديمقراطيون بلاءً حسناً فيها وخلال انتخابات الكونغرس في العام ٢٠٠٦.

سؤال: لقد أنفقت الولايات الإفرادية الكثير من المال والوقت منذ العام ٢٠٠٠ في البحث عن كيفية إدارة انتخاباتها. هل تعتقدان أن ذلك سيؤثر على نسبة تصويت الناخبين؟

كوك: كانت نسبة تصويت الناخبين سنة ٢٠٠٤ أعلى مما كانت عليه سنة ٢٠٠٠. خلال دورتي انتخابات التجديد النصفي الأخيرتين، ارتفعت أيضاً نسبة المشاركة في التصويت. إننا كبلد لا ننفق الكثير من المال على عملية إدارة الانتخابات، وكنتيجة لذلك لدينا نظام تعتريه الكثير من الأخطاء. وهذا لا يعني أن هناك تزويراً، على عكس ما يعتقد العديد من الناس.

لو كان الأميركيون يريدون إنفاق المزيد من المال على تعداد الأصوات وعلى إدارة الانتخابات، لكان لنا فعلاً نظام جيد بالواقع، لكن هل نريد القيام بذلك على حساب أمور أخرى، كالتعليم مثلاً؟ أو العناية الصحية؟ أو مسؤولياتنا حول العالم فيما يتعلق بالمساعدات الخارجية؟ في الخطة الكبرى للأمور، لا يكون التعداد الصحيح والدقيق للأصوات مسألة أولوية خاصة عندما لا تكون غالبيتها العظمى حتى متقاربة في الأصوات، أي لم يكن لهذا الأمر أبداً أولوية حقيقية لدى الناس فيما يتعلق بتخصيص تحويلاتهم.

هاغستروم: أحد الأسباب لرؤية هذا العدد الكبير من الروايات حول التباينات في نتائج الانتخابات هو أن انتخاباتنا تديرها حكومات الولايات. تتدخل الحكومة الفدرالية فقط عندما تحدث مشكلة كبرى. لذلك نجد أن هناك العديد من التفاوتات في الأنظمة بين ولاية وأخرى، وبين مقاطعة وأخرى.

العامل الثاني هو أنه لدينا هذا الإرث من عدم السماح للأميركيين الإفريقيين في الولايات الجنوبية بالتصويت. لا أحد يريد العودة إلى نظام نقيّد فيه حق التصويت. هناك مقاومة لأن نصبح متشددين إلى حد منع أي إنسان من التصويت. وهذه قضية هامة جداً في بلد متنوع السكان مثل الولايات المتحدة. ■

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية

كيف سيتم تمويل الانتخابات الرئاسية الأميركية العام ٢٠٠٨

بقلم جان ويتولد باران

© AP Images/Kichiro Sato

المرشح لمجلس الشيوخ شارود براون يتحدث إلى ناخبين في أحد المقاهي في آب/أغسطس، ٢٠٠٦، في ماونت جيليد، بولاية أوهايو خلال حملته الانتخابية.

الترشح في الانتخابات لإشغال منصب فدرالي في الولايات المتحدة يتطلب من المرشحين تأمين مبالغ هائلة من المال لتمويل حملاتهم، كما أن حكومة الولايات المتحدة تفرض أنظمة متشددة على عمليات جمع وإنفاق هذه الأموال. يشرح خبير قانون الانتخابات، جان ويتولد باران، القيود القانونية المفروضة على تبرعات الأفراد والمؤسسات للحملات انتخابية، ويصف كيف تحدد الحملات نفقاتها، ويبحث في التمويل الخاص والعام للانتخابات الرئاسية. كاتب هذه المقالة شريك في مكتب المحاماة ويلي راين ال ال بي، في واشنطن العاصمة، وهو معلق ومحلل قانوني لوكالة فوكس للأنباء، والإذاعة العامة القومية (ناشونال بابليك راديو)، ووكالة أنباء أي بي سي.

بحلول صيف ٢٠٠٧، كان قد أطلق ٢٤ مرشحاً تقريباً حملات انتخابية لرئاسة الولايات المتحدة المقبلة. أمّا عملية الانتخاب نفسها فلن تحصل قبل ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٨. رغم ذلك، فقد باشر هؤلاء المرشحون حملاتهم كي يفوزوا بترشيحهم للرئاسة إمّا من جانب الحزب الجمهوري أو الحزب الديمقراطي. تختار الأحزاب السياسية بصورة رسمية مرشحيها للانتخابات الرئاسية في مؤتمرات تعقد في صيف العام ٢٠٠٨، ولكن على المرشحين ان يبدأوا سعيهم لكسب مندوبين في الانتخابات التمهيدية التي تبدأ في كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٨. تتطلب هذه العملية الطويلة الشاقة مرشحين ماهرين، قادرين على التحمّل، لا يعرف التعب إليهم سبيلا، كما تتطلب أيضاً توفر مبالغ كبيرة من المال.

إن مناصب الرئيس، والسناتور، والنائب هي مناصب فدرالية. وهؤلاء يشكلون الأعضاء المنتخبين لكل من البيت الأبيض، ومجلس الشيوخ الأميركي، ومجلس النواب الأميركي في واشنطن، العاصمة. ينظم القانون الفدرالي الحملات الانتخابية لإشغال هذه المراكز كما يفرض كيفية جمع الأموال للحملات، ومن أية مصادر، وبأية مبالغ. القوانين الفدرالية لتمويل الحملات الانتخابية منفصلة عن قوانين الولايات التي تنظم الانتخابات لإشغال المناصب في أنظمة الحكم المحلي والولايات، مثل حاكم الولاية، ورئيس البلدية، أو العضو في المجلس التشريعي للولاية. وبناءً عليه، يكون على المرشح لأي منصب فدرالي الالتزام بالقوانين الفدرالية المعقدة والمقيدة إلى حدٍ ما. ويكون

© AP Images/Lucy Pemoni

سام أيونا، رئيس الحزب الجمهوري في هاواي، يحث وكالة الانتخابات الفدرالية على ملاحقة مسائل التمويل والإشراف على الحملة الانتخابية.

على المرشحين لرئاسة البلاد جمع مئات الملايين من الدولارات للإنفاق على حملات موجهة إلى بلد يزيد عدد الناخبين فيه عن مئة مليون. أمّا الطريقة التي يتبعها المرشحون في جمع الأموال وفي إنفاقها فتكون منظمة بدرجة عالية.

تنظيم الحملة

يجب أن يُعيّن المرشح لرئاسة البلاد مؤسسة لإدارة حملته الانتخابية تعرف باسم اللجنة السياسية. ويُفرض أن يكون لهذه اللجنة السياسية أمين صندوق وان تتسجل لدى وكالة الانتخابات الفدرالية (FEC). بغض النظر عن اسمها، تشرف هذه الوكالة فقط على قوانين تمويل الحملات الانتخابية وتفرض تطبيقها، وهي لا تُجري الانتخابات نفسها في واقع الأمر. ففي الولايات المتحدة، تقع مسؤولية تسجيل الناخبين، وإجراء عملية التصويت، وتعداد الأصوات على عاتق الولايات والمسؤولين المحليين عن الانتخابات.

هناك أنواع مختلفة من اللجان السياسية التي يتم تسجيلها لدى وكالة الانتخابات الفدرالية. ويفرض على الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى تسجيل مرشحيها، ان تسجل أيضاً لجانها الخاصة لدى الوكالة. علاوة على ذلك، يحق لأي مجموعة من المواطنين تسجيل لجنة سياسية، بما في ذلك أفراد من الشركات المساهمة، أو الاتحادات العمالية، أو الجمعيات المهنية. في أحيان كثيرة يشار إلى هذه اللجان السياسية على أنها لجان العمل السياسي (PACs) ويتوجب تسجيلها أيضاً لدى وكالة الانتخابات الفدرالية.

يحق للجان العمل السياسي، بعد تسجيلها، ان تباشر بجمع الأموال للحملة الانتخابية. ويجب التصريح عن كافة هذه الأموال كما النفقات في تقارير تسجل لدى وكالة الانتخابات الفدرالية على أساس ربع سنوي أو شهري. تحفظ هذه التقارير إلكترونياً وتتوفر لاطلاع عامة الناس عليها على موقع الإنترنت الخاص بالوكالة المذكورة. وهناك أيضاً مؤسسات خاصة عديدة تنشئ مواقعاً لها على الإنترنت لرصد التبرعات والنفقات المتعلقة بالمرشحين، والأحزاب السياسية، ولجان العمل السياسي.

المصادر المشروعة للتبرعات

يجب أن تأتي كافة التبرعات إلى المرشحين الفدراليين أو اللجان السياسية إمّا من أفراد أو لجان مسجلة لدى وكالة الانتخابات الفدرالية. ويُمنع تلقي تبرعات مباشرة من شركات مساهمة أو اتحادات عمالية، رغم انه يحق لهذه الهيئات أن ترعى لجان عمل سياسية تقوم بجمع التبرعات من الأفراد. التبرعات النقدية التي تتجاوز مبلغ مئة دولار المدفوعة إلى لجان العمل السياسي تعتبر غير

قانونية، كما هي التبرعات ممن يعتبرون "رعايا أجانب"، أي غير المواطنين الأميركيين الذين لم تتم الموافقة على إقامتهم في الولايات المتحدة على أساس دائم. إلاّ أنه من الجائز للمواطنين الأجانب الذين تمّ قبولهم للإقامة الدائمة في الولايات المتحدة أن يتبرعوا رغم انه لا يحق لهم التصويت في الانتخابات.

© AP Images/Damian Dovarganes

مايك غوردون، المرشح في الدائرة الانتخابية الـ٥٣ للكونغرس في ولاية كاليفورنيا، يناقش استراتيجية العمل مع متطوعين لحملته.

تحديد حجم التبرعات

يخضع المبلغ الذي يجوز لفرد أو لجنة سياسية التبرع به إلى تحديدات متنوعة. فعلى سبيل المثال، لا يحق لفرد واحد ان يتبرع بأكثر من ٢٣٠٠ دولار لحملة أي مرشح واحد. يُحتسب هذا الحد على أساس "كل انتخاب" بمفرده. فاستناداً إلى ذلك، يحق للفرد ان يتبرع بمبلغ أقصى قدره ٢٣٠٠ دولار لحملة انتخابات تمهيدية لمرشح ما، وأيضاً بمبلغ مماثل قدره ٢٣٠٠ كحد أقصى إلى حملة الانتخابات العامة لنفس المرشح. يعتبر الزوج والزوجة كفردين منفصلين ولذلك يجوز لهما ان يتبرعا بصورة مجتمعة بضعف هذا المبلغ، أي ٤٦٠٠ دولار لكل حملة انتخابية.

بالإضافة إلى الحدود المفروضة على المبلغ الذي يجوز التبرع به إلى المرشحين (والى أنواع اخرى من اللجان)، يخضع أيضاً الأفراد إلى حد "إجمالي" لمجموع التبرعات المسموح بها. فلا يحق لأي فرد ان يتبرع بأكثر من ١٠٨،٢٠٠ دولاراً إلى كافة المرشحين الفدراليين ولجان العمل السياسي خلال دورة انتخابية واحدة تتم كل سنتين. (تعدل هذه الحدود كل سنتين استناداً إلى ارتفاع معدل التضخم، الأمر الذي يفسر المبالغ غير الاعتيادية للأموال المتبرع بها).

تخضع لجان العمل السياسي إلى حد قيمته خمسة آلاف دولار لكل حملة انتخابية لأي مرشح. كما يتم تحديد المبالغ الممكن التبرع بها للأحزاب السياسية، لكنها تبقى أعلى من الحد المفروض على التبرعات للجان العمل السياسي لأي مرشح فردي.

وفقاً لذلك، يتوجب على المرشح لمنصب رئيس البلاد الذي يطمح في جمع ٢٣ مليون دولار مثلاً، وهو مبلغ متواضع نسبياً لتمويل حملة انتخابية رئاسية، ان يحقق ذلك من خلال اجتذاب أعداد من المتبرعين الفرديين الذين لا يجوز لهم ان يتبرعوا بأكثر من ٢٣٠٠ دولار، وربما أيضاً من لجان العمل السياسي التي لا يحق لها بأن تتبرع بأكثر من خمسة آلاف دولار. ومن أجل جمع ٢٣ مليون دولار، فقد يحتاج مثل هذا المرشح إلى ألف شخص يتبرع كل واحد منهم بالمبلغ الأقصى. لكن الأكثر احتمالاً هو أن يحاول المرشح إيجاد عدة آلاف من المتبرعين يتبرع معظمهم بمبلغ يقل عن الحد الأقصى القانوني.

نفقات الحملة

يتوجب على المرشح لمنصب رئيس البلاد أن يوظف هيئة موظفين، وينظم مكاتب، ويتخذ الترتيبات اللازمة للسفر، ويجري أبحاثاً، ويصدر أوراقاً تعبر عن مواقفه السياسية، وأن يُعلن عبر الإذاعة والتلفزيون والمنشورات كما على الإنترنت عن سياسته، وان يظهر في مناسبات عامة عديدة، وان يشرف على أحداث لجمع التبرعات. يقوم المرشحون لمجلس النواب. بهذه النشاطات ضمن دائرتهم المحددة لانتخابات الكونغرس، بينما يقوم بمثل هذه النشاطات المرشحون لمجلس الشيوخ في دائرتهم الانتخابية الأوسع التي تشمل الولاية بأكملها.

يتوجب على المرشحين لرئاسة البلاد القيام بالمهمة المثبطة للعزائم المتمثلة بتنظيم حملاتهم في كل ولاية من الولايات على حدة، ومن ثم عبر كامل البلاد في حال تمت تسميتهم كمرشحين للرئاسة. الخطة الأولية لأي حملة رئاسية، أي الفوز بترشيح الحزب، سوف تركز على أولى الولايات التي تجري فيها انتخابات أولية. وهكذا، سيحاول المرشحون تنظيم حملاتهم في ولايات أيووا، ونيوهامشاير، وساوث كارولينا، ونيفادا، وفلوريدا التي تعقد جميعها اجتماعات حزبية مغلقة أو تجري انتخابات أولية خلال كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وفي الماضي، كانت ولايات اخرى تُجري انتخابات أولية خلال دورات متتالية كانت تدوم حتى حزيران/يونيو. لكن في العام ٢٠٠٨، سوف تُجري غالبية الولايات، من ضمنها ولايات كبيرة مثل كاليفورنيا، ونيويورك، وتكساس، انتخاباتها الأولية في ٥ شباط/فبراير. هذا البرنامج القصير جداً يفرض متطلبات هائلة على الحملات الرئاسية لجمع مبالغ كبيرة من المال، يقدرها البعض بما لا يقل عن مئة مليون دولار، من اجل تمويل النشاطات في هذه الانتخابات التمهيدية. أمّا كم هو المبلغ الذي تم جمعه، وأين أنفقت الأموال التي جمعت فهاتان مسألتان

تتعلقان بالشأن العام بما انه يُفرض على لجان الحملات الإفصاح عن حساباتها المالية إلى وكالة الانتخابات الفدرالية (FEC).

تُعرف هذه التقارير، وبالأخص التي تنشر خلال سنة ٢٠٠٧ بكاملها وفي شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، على أنها أموال الانتخابات التمهيدية لأنها تعتبر بصورة واسعة بمثابة بارومتر يشير إلى مقدار الدعم الذي حصل عليه كل مرشح قبل بدء التصويت الفعلي.

التمويل العام للحملات

منذ العام ١٩٧٦، أصبح بإمكان المرشحين لمنصب رئاسة البلاد التأهل للمشاركة في نظام تمويل عام تزود الحكومة الأميركية بموجبه تمويلاً للحملات الانتخابية التي تتأهل لذلك. وبحلول انتخابات العام ٢٠٠٠، كان كافة المرشحين لرئاسة البلاد قد شاركوا في هذا النظام من خلال قبولهم أموالا حكومية مقابل إعطاء وعد بعدم إنفاق اكثر من مبلغ محدد. إلاّ أن هذا النظام فقد جاذبيته بصورة متزايدة لدى المرشحين لان الحد المفروض على الإنفاق اعتبر متدنياً جداً، أي أنه يقل عن المبلغ الذي يستطيع مرشحون رئيسيون في أحيان كثيرة جمعه بسهولة من مصادر خاصة. وكانت النتيجة ان اصبح حاكم ولاية تكساس حينذاك، جورج دبليو بوش، في العام ٢٠٠٠ أول مرشح رئيسي يتنازل عن التمويل الحكومي في الانتخابات التمهيدية. وبعد أربع سنوات، قرر الرئيس بوش الجمهوري والمرشحان الديمقراطيان، السناتور جون كيري والحاكم هوارد دين، عدم تلقي أموال حكومية للانتخابات التمهيدية. في العام ٢٠٠٨، من المتوقع بشكل واسع وللمرة الأولى أن يتخلى المرشحون الديمقراطيون والجمهوريون الرئيسيون جميعهم، باستثناء الديمقراطي جون ادواردز، عن التمويل الحكومي للانتخابات الأولية. كما يبدو مرجحاً أيضاً أن يتجاوز المرشحان المحتملان الديمقراطي والجمهوري لرئاسة البلاد نظام التمويل الحكومي خلال حملة الانتخابات العامة.

كم هو المبلغ الذي سينفق؟

من الصعب التكهن بالمبلغ الذي سوف تنفقه حملات انتخابات العام ٢٠٠٨، ولكن من المأمون إعطاء تكهن واحد: سوف تنفق أموال في هذه الانتخابات اكثر مما أُنفق في السابق على أية انتخابات رئاسية. في العام ٢٠٠٤، جمع الرئيس بوش مبلغ ٢٧٠ مليون دولار للانتخابات التمهيدية وتلقى مبلغ ٧٥ مليون دولار من الأموال الحكومية للانتخابات العامة وتبعه عن قرب السناتور كيري، خصمه النهائي، الذي تمكن من جمع مبلغ ٢٣٥ مليون دولار للانتخابات الأولية وتلقى نفس مبلغ ٧٥ مليون دولار للانتخابات العامة. وفي العام ٢٠٠٨، ارتفع عدد المرشحين كما ارتفع الحد المسموح به في التبرع (من ٢٠٠٠ دولار إلى ٢٣٠٠ دولار في العام ٢٠٠٤). كما حصلت أيضاً زيادة في عدد الاميركيين الذين يتبرعون للحملات الانتخابية، وتم تسهيل تلك العملية من خلال إتاحة التبرع إلكترونياً بواسطة مواقع مخصصة للحملات على شبكة الإنترنت.

بالإضافة إلى إنفاق المرشحين، فإن الأحزاب السياسية، ولجان العمل السياسي وغير ذلك من مجموعات المصالح سوف تقوم بإنفاق الأموال. في العام ٢٠٠٤، قدر مركز السياسة المستجيبة، انه تم إنفاق مبلغ وصل إلى ٣,٩ مليار دولار من جانب كافة المرشحين الفدراليين، والأحزاب السياسية وغيرهم على الحملات الانتخابية في تلك السنة. وقد شكّل ذلك زيادة نسبتها ٣٠ بالمئة عن نفقات حملة العام ٢٠٠٠، ومن المرجح ان العام ٢٠٠٨ سيشهد زيادة أخرى. ■

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية

هل تعدت الهيئة الانتخابية المنفعة المرجوة منها؟

© AP Images/Will Shilling

مندوبو ولاية أوهايو في الهيئة الانتخابية يسجلون أصواتهم خلال عمليات التصويت في مبنى المجلس التشريعي في كولومبوس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٤.

هنا، يقوم عالِمان سياسيان بمناقشة إيجابيات وسلبيات وجود ما يسمى بـ" الهيئة الانتخابية" Electoral College، وهي النظام السياسي الذي تقوم بموجبه كل ولاية بتعيين الناخبين الذين يقومون فعليا بانتخاب الرئيس بعد ان ينتهي الاقتراع الشعبي. روس كاي بيكر يقدم هنا الدفاع عن حسنات الإبقاء على نظام " الهيئة الانتخابية،" كما هو قائم بموجب دستور الولايات المتحدة منذ العام ١٧٨٧. بيكر هو أستاذ العلوم السياسية في جامعة راتغرز في نيو برنزويك، بولاية نيوجرسي. أمّا جيمي راسكين فيقدم الحجج لتكييف نظام " الهيئة الانتخابية" من أجل ان تعكس نتائج الانتخابات التصويت الشعبي على المستوى القومي. راسكين هو سيناتور في مجلس شيوخ ولاية ماريلاند، وأستاذ مادة القانون الدستوري في الجامعة الأميركية في واشنطن العاصمة. ولقد تقدم راسكن بالتشريع الذي جعل ماريلاند الولاية الأولى في البلاد التي تنضم إلى اتفاقية الاقتراع الشعبي القومي ما بين الولايات.

الحجج المؤيّدة:

الهيئة الانتخابية: ما زالت مفيدة في القرن الحادي والعشرين

بقلم روس كاي بيكر

عشية السابع من تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٠، وقفت السناتور المنتخبة حديثاً، هيلاري رودام كلينتون من ولاية نيويورك، لتخطب في جمع من مؤيّديها المهللين لها في منهاتن، فتعهدت بالذهاب إلى واشنطن للعمل من أجل إلغاء "الهيئة الانتخابية" التي باتت "بالية العهد وغير ديمقراطية" بدليل أنها فشلت في إنتاج رابح واضح في انتخابات تلك السنة لرئاسة الولايات المتحدة.

لم يفكر أحدٌ بلفت أنظارها إلى أن الدستور ذاته، الذي

الحجج المعارضة:

دعونا نستخدم مؤسسة «الهيئة الانتخابية» ليكون لدى الولايات المتحدة اقتراع قومي شعبي في انتخاب الرئيس

بقلم جيمي راسكين

إن شخصيتنا الأميركية بحدِّ ذاتها، تنطوي على مناصرة الديمقراطية والإصلاحات السياسية لكي تنسحب على الدنيا بأسرها.

لكننا هنا في الوطن، كثيراً ما نكون أكثر تحفظاً. إننا نطلق على ممارساتنا الانتخابية لقب «الديمقراطية» دون أن نكلّف أنفسنا حتى عناء قياس هذه الممارسات بما يقابلها من المبادئ الديمقراطية، وهي في كل حال ممارسات لا ترقى إلى مستوى أفضل الممارسات الديمقراطية التي برزت لدى شعوب أخرى.

انتُخبت بموجبه للتو لعضوية مجلس الشيوخ، هو أيضاً قديم العهد (لأنه وُضع في العام ١٧٨٩)، وغير ديمقراطي (لأن كل ولاية تتمثل بسناتورين اثنين بصرف النظر عن عدد سكانها). ولو طبّقنا على دستور الولايات المتحدة معياراً يقضي بأن تكون جميع أحكامه حديثة وديمقراطية، لن يبقى في الحقيقة شيء كثير من هذا النظام الحكومي الذي أثبت قابليته على البقاء والنجاح.

فدستور الولايات المتحدة مليء بسمات قد يعتبر النقاد على أنها قد عفا عليها الزمن، بما في ذلك نظام الفدرالية ذاته، حيث تقوم الحكومة القومية بتقاسم السلطة مع خمسين ولاية. وربما سيكون من الأكثر كفاءة للولايات المتحدة أن تدار بصورة حصرية من العاصمة القومية واشنطن، لكن الرجال الذين قاموا بكتابة الدستور لم تكن أذهانهم تتوخى الكفاءة كأولوية أولى. إذ انهم كانوا يضعون الحرية في مقام أرفع من ذلك، ولهذا اعتقدوا أنه من الأسلم أن يتم تجزئة فروع السلطة السياسية. وأحد سمات هذه التجزئة يتمثل في كون الحكومة القومية، أو الفدرالية، إنما تتشاطر السلطة مع الولايات المختلفة.

أحد الأوجه الهامة للفدرالية الأميركية هو إشراك خمسين ولاية، بوصفها ولايات ذات استقلال ذاتي، في اختيار الرئيس. وهذا النظام، أي الهيئة الانتخابية، يعطي كل ولاية عدداً من الأصوات مساويا لمجموع عدد أعضائها الممثلين لها في كل من مجلسي الشيوخ والنواب، حيث تحصل كل ولاية على عدد من المقاعد متناسب مع نسبة عدد سكانها. والمرشح الرئاسي الذي يكون قادراً على الفوز في الاقتراع الشعبي في عدد من الولايات حيث تُشكِّل أصوات ناخبيها أكثرية مجموع الأصوات في مجمل "الهيئة الانتخابية" (في الوقت الحاضر هي ٢٧٠ من أصل ٥٣٨) يصبح هو الرئيس.

يدفع منتقدو هذا النظام بالحجج لمصلحة سهولة الانتخابات المباشرة، وبساطتها. إذ ما عليك سوى القيام بإحصاء الأصوات في مجمل البلاد، متجاهلاً مجاميع الأصوات التي نالها المرشح في كل ولاية بمفردها، ومن ثم تُعلن اسم المرشح الفائز. فلو تبنت الولايات المتحدة مثل هذا النظام، فإنه سوف يولّد دافعا لدى المرشحين لتركيز حملتهم الانتخابية الرئاسية في الولايات الأكثر كثافة بالسكان فقط وذلك كسباً لأكبر عدد من الأصوات فيها، وسيتجاهلون بذلك بقية الولايات ذات العدد الأصغر من السكان.

أمّا الهيئة الانتخابية فمن شأنها أن تجبر المرشحين على تعدّي المراكز السكانية الكبيرة والقيام بحملاتهم أيضاً

إن شدة الرضى عن النفس هذه، هي مدعاة للحرج في ضوء حقيقة كون بعض ممارساتنا الانتخابية الحالية تعكس وضع دولة لا تزال عند بداية مدارج الديمقراطية.

والمثل الأكثر درامية يكمن في طريقة اختيارنا لرئيسنا، وهي عملية معقدة تقلب المبادئ الديمقراطية الأساسية رأساً على عقب. لنعتبر معاً، كيف ان المبادئ الأساسية للديمقراطية تتعرض للغرق في انتخابات الرئاسة الأميركية.

إن الأغلبية هي التي تحكم، لكن ليس في انتخاباتنا الرئاسية. فحكم الأغلبية هو جوهر العملية الديمقراطية. لكن في الولايات المتحدة، فإن الرابح في الاقتراع القومي الشعبي ليس هو من يصبح رئيساً بالضرورة. بل إن من يصبح رئيساً هو الفائز بالانتخابات التي تجريها «الهيئة الانتخابية»، تلك الهيئة التي تقوم كل ولاية بتعيين عدد معين من «الناخبين» فيها، ليقوم هؤلاء في ما بعد باختيار الرئيس. ففي الانتخابات الرئاسية الواسعة الشهرة، التي جرت في العام ٢٠٠٠، تمكن نائب الرئيس آل غور من التفوق على الحاكم جورج دبليو بوش بأكثر من ٥٠٠,٠٠٠ صوت بعد إحصاء الأصوات على المستوى القومي، لكنه ما لبث أن خسر المعركة في الهيئة الانتخابية بسبب هامش اللحظة الأخيرة المتمثل بـ ٥٣٧ صوتاً آتياً من فلوريدا. كما أن الخاسرين في الانتخابات الشعبية العامة قد تفوقوا في الهيئة الانتخابية في ثلاث مناسبات انتخابية أخرى، وكان ثمة كثير من الانتخابات التي كان فيها المرشحون على شفير الخسارة، حيث كان لو حصل تبدّل بسيط في مواقع الأصوات أن يرفع الخاسرين في الانتخابات العامة إلى سدة البيت الأبيض.

يقوم الناس عادةً بالتصويت لاختيار رئيسهم، لكن هذه ليست هي الحال في الولايات المتحدة. فهنا يصوّت الناس لاختيار أعضاء الهيئة الانتخابية الآتين من الولايات ثم يقوم هؤلاء لاحقاً باختيار الرئيس. وبالطبع، فإن معظم الناس يخال لهم أنهم إنما يصوتون لاختيار الرئيس مباشرة في الانتخابات الشعبية.

إن قيمة الأصوات متساوية من حيث المبدأ، لكن ليس في القواعد الحسابية الغريبة للهيئة الانتخابية، حيث يكون لصوت الناخب في ولايتي ديلاوير أو نورث داكوتا قيمة حسابية ذات قيمة أكبر (تقاس بنسبة المصوتين إلى أعضاء الهيئة الانتخابية) من الصوت الواحد العائد إلى كل من ناخبي الولايات الكبيرة من أمثال كاليفورنيا، وتكساس، ونيويورك. لكن إذا قمنا بتقييم الأصوات قياساً إلى الاحتمال المرجح في أن المقترعين سيكون لديهم في الواقع تأثير في من سيكون المرشح الذي سيربح أصوات الهيئة الانتخابية لتلك الولاية، فإن درجة التباين والاعتباطية والظلم تصبح صارخة أكثر.

© AP Images/Paul Connors

في أريزونا يذيّل تقرير مجموع أصوات ناخبي الولاية بالخاتم الرسمي للولاية أثناء مراسيم احتفالية تقام في عاصمة الولاية في فينيكس.

في الأماكن الأخرى التي ربما كان سيتم تجاهلها في نظام انتخابي مباشر. فقد يكون ممكناً، من الناحية النظرية على الأقل، للمرشحين اختصار حملتهم الرئاسية فقط على الولايات الاثنتي عشرة الأكثر كثافة سكانية، والفوز بهذا بالرئاسة. وهذا يعني أن المرشحين سيكون لديهم سبب هام لتجاهل الولايات الأخرى الثماني والثلاثين. لكن بموجب نظام الهيئة الانتخابية، سوف يكون من المستبعد جداً أن يستطيع أيُّ مرشح الفوز بما يكفي من أصوات الهيئة الانتخابية إذا ما اقتصر في حملته الانتخابية على اثنتي عشرة ولاية فقط من الولايات الأكثر سكاناً. فأي مرشح ديمقراطي للرئاسة يمكنه على الأرجح أن يعوّل على كسب أكثرية الأصوات الشعبية في ولايتي نيويورك ومساتشوستس. كما أن أي مرشح جمهوري للرئاسة قد يعوّل على أكثرية أصوات ولايات تكساس، ونورث كارولينا، وجورجيا. إلا أنه لكي يفوز بمئتين وسبعين صوتاً في الهيئة الانتخابية اللازمة له من أجل الوصول إلى البيت الأبيض، فإن أي مرشح سوف يحتاج للحصول ليس فقط على أصوات الهيئة الانتخابية في الولايات الكبيرة التي توصف بأنها قد تميل في أي من الاتجاهين، أو الولايات المتأرجحة مثل أوهايو وفلوريدا

فعلى سبيل المثال، في العام ٢٠٠٤ نتج عن الاقتراع الشعبي للحملة الرئاسية فرق قدره ٣٦٥ صوتاً في ولاية نيومكسيكو، لكنه رسى عند فارق ٣١٢،٠٤٣ صوتاً في ولاية يوتاه، مما يعني ان مقترعاً في نيو مكسيكو كانت قيمة صوته تفوق بمئات الأضعاف في قدرتها على التأثير في تعيين أعضاء الهيئة الانتخابية، مما كان عليه الحال في قيمة صوت الناخب من ولاية يوتا.

والمبدأ يقول إن كل ناخب يجب أن يكون لديه حافز مساوٍ لسواه للإقدام على الانتخاب، لكن هذا ليس هو حالنا في الولايات المتحدة. فالأكثرية الساحقة من الناس تعيش في الولايات التي تعتبر مناطق "مأمونة"، أي حيث يملك إما الديمقراطيون أو الجمهوريون، المفتاح الافتراضي لناخبي الرئيس. إن ثلثي الولايات قد صارت بسبب ذلك مجرد مناطق عبور، بحيث يتجاوزها المرشحون ويندفعوا للتركيز حملاتهم في المناطق "المتأرجحة". ففي دورتي الانتخاب الأخيرتين، صرف الحزبان ٩٩ بالمئة من موارد حملاتهما الانتخابية على مجرد ١٦ ولاية، كما صرفا، وهو مدهش حقاً، ٧٠ بالمئة من هذه الموارد في خمس ولايات فقط. وإن معظمنا، بما في ذلك سكان تكساس، ونيويورك، وكاليفورنيا، وهي ثلاث من أكبر الولايات، أصبحنا مجرد متفرجين على الحملة الانتخابية الفعلية التي تدور رحاها في فلوريدا، واوهايو، وبضع ولايات أخرى. إن تجاوز الحملات لمعظم مناطق البلاد يؤدي إلى خفض عدد المقترعين في الولايات المنسية. فإقبال الناخبين على الاقتراع في الانتخابات العامة يقارب نسبته السبعين بالمئة في الولايات المتأرجحة، لكن هذه النسبة تتراوح عند أقل من الخمسين في المئة في الولايات المحبطة، الأمر الذي يدفع بالمعدل القومي العام لإقبال ناخبينا على الإدلاء بأصواتهم إلى أدنى المستويات في الكرة الأرضية.

ما الذي يمكننا القيام به حيال هذه الديناميات الشاذة التي تشوب انتخاباتنا الرئاسية؟ لقد بيّنت استطلاعات الرأي منذ وقت طويل ان ما يزيد عن ٦٥ بالمئة من الأميركيين يفضلون طريقة الانتخاب الشعبي المباشر للرئيس، حيث تكون قيمة جميع أصواتنا متساوية بالأهمية بصرف النظر عن الجغرافيا. إن الناس يريدون رئيساً يمثل جميع الاميركيين، لا نسيجاً مرقّعاً من الولايات المُخاطة إلى بعضها بعضاً عن طريق مناورات تحزبيّة. والعقدة الآن، هي حول كيفية التوفيق بين الرغبات البديهية التي تدفعنا نحو انتخابات شعبية مباشرة وبين الميكانيكيات المتقادمة التي تمثلها "الهيئة الانتخابية"، وهي مؤسسة قد طال النزاع حولها، بحيث دعاها توماس جيفرسون "الشائبة الأكثر خطورة في دستورنا".

لكن الآن اتخذت ولاية ماريلاند الخطوة التاريخية الجريئة لتبين لنا الطريق حول كيفية استعمال الهيئة الانتخابية من

حيث تكون قوة كل من الحزبين أكثر توازناً، فحسب بل وأيضاً على أصوات الهيئة الانتخابية في الولايات الأقل سكاناً أيضاً. وحيث أن كل ولاية يمكن أن تكفل للمرشح ثلاثة أصوات في الهيئة الانتخابية على الأقل، فإنه لا يمكن للمرشحين إهمال حتى مثل هذه الولايات الصغيرة.

ونظام الهيئة الانتخابية يكفل أيضاً التقليل من احتمال انتخاب مرشح شديد الولاء لمنطقة واحدة، بسبب أن ما من منطقة واحدة بحدٍّ ذاتها في البلاد تحتوي على عدد كافٍ من أصوات الهيئة الانتخابية اللازمة لاختيار الرئيس. يُركّز منتقدو نظام الهيئة الانتخابية فقط على أعداد الأصوات العامة، بينما يشدّد المدافعون عن هذا النظام على كيفية توزّع هذه الأصوات، وعلى ما إذا كانت آتية من مقطع واسع من الولايات وتضم مناطق البلاد بأسرها.

كما أنه، على امتداد التاريخ الأميركي، ساهم نظام الهيئة الانتخابية في الحدّ من إمكانية مرشح حزب ثانوي، أو مرشح حزب ثالث، في المنافسة على الرئاسة. وبعض الناقدين للنظام الحالي قد يشيرون إلى هذه السمة باعتبارها صفة سلبية تشوب الحياة السياسية الأميركية، لكن نظام الثنائية الحزبية قد أثبت انه يخدم الولايات المتحدة بنجاح. فهو إذ كان يفرض درجة من الاعتدال في السياسة الأميركية، أصبح هذا النظام عنصراً أساسياً في استقرار البلاد. وهو نظام لا يشجع على نمو الحركات المتطرفة، ولكنه، وفي الوقت نفسه، لو قام حزب أو حتى مرشح ثانوي باقتراح آراء أثبتت شعبيتها لدى الناخبين، فمن المرجح أن يبادر أحد الحزبين الكبيرين إلى تبني هذه الآراء. وقد ينجح مرشح متطرف في كسب الأصوات الشعبية، وكذلك أصوات الهيئة الانتخابية، في ولايات قليلة فقط، مثلما حصل مع ستروم تيرموند وحزبه الداعي إلى العزل العنصري في انتخابات العام ١٩٨٤، ولكنه مع ذلك يبقى من غير المحتمل له أن يفوز بالرئاسة. ورغم أن هناك مجال للمعارضة في السياسة الأميركية في ظل نظام الهيئة الانتخابية، إلا أن التطرف لا يلقى تشجيعاً في هذا النظام.

وأبعد من ذلك، إننا نجد أنه بينما لا يشجع نظام الهيئة الانتخابية على التطرف السياسي إلا أن الجماعات الأقلية العرقية والاثنية يمكنها أن تقوى في الحقيقة في ظله. فالاثنية اللاتينية على سبيل المثال تُشكِّل ما يوازي ١٢٪ فقط من عدد سكان الولايات المتحدة كما تُشكِّل نصيباً هو حتى اقل من ذلك في مجموع أصوات المقترعين. وفي نظام الانتخابات المباشرة، سينخفض تأثير هذه الجماعة بشدة، لكن أعدادها تبقى كبيرة

© AP Images/Daniel Shanken

جي ميخائيل إيكن القاضي في محكمة بنسيلفانيا العليا يؤدي القسم في سياق الإجراءات المتعلقة بالهيئة الانتخابية في مبنى الكابيتول في هاريسبرغ، في شهر كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٤.

أجل الحصول على تصويت قومي شعبي لانتخاب الرئيس. ففي العاشر من شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٧، قام حاكم الولاية بالتوقيع على قانون يتضمن خطة تسمح لولاية ماريلاند بإطلاق والدخول في معاهدة عبر الولايات تهدف إلى موافقة جميع الولايات الأعضاء على الإدلاء بأصوات الهيئة الانتخابية في كل ولاية، لمصلحة المرشح الفائز في الاقتراع الشعبي القومي. وسوف يبدأ العمل بهذا الاتفاق عندما يتم تشريعه من جانب عددٍ من الولايات تمثل الأكثرية القانونية المطلوبة من أصوات الهيئة الانتخابية (٢٧٠ صوتاً). وهذه الخطة التي أُقرّت بأكثرية طاغية في مجلس شيوخ ولاية ماريلاند، وكذلك في مجلس نوابها، قد جرى إقرارها أيضاً في إثني عشر مجلساً تشريعياً من مجالس الولايات، كما جرى إقرارها في المجالس التشريعية في كل من ولايات كاليفورنيا، وهاواي، وإلينوي. وهذه الخطة مدفوعة بالهاجس الذي يقول ان انتخاباتنا الرئاسية قد ابتعدت بصورة دراماتيكية عن الشعار الذي يقول "حكومة من الشعب، بواسطة الشعب، ومن اجل الشعب."

فخطة الاقتراع الشعبي القومي إنما ترتكز إلى تأثير الدفع الذي ستأتي به الاتفاقية بين الولايات على تعيين الأعضاء في هيئة الناخبين. فالمادة الثانية من القسم الأول من دستور الولايات المتحدة تنص على أن "تقوم كل ولاية بتعيين عدد

بما يكفي في بعض الولايات لكي تحصل على نفوذ لا يستهان به. ففي اريزونا، التي كانت دائماً تميل إلى أن تكون ولاية متأرجحة سياسياً، تبلغ نسبة المتحدرين من أصل لاتيني فيها حوالي ٢٥٪، وهو ضعف نسبتهم العددية العامة في البلاد. وهذا ما يعطي هذه الجماعة الأقلية مزيداً من النفوذ السياسي في ظل نظام الهيئة الانتخابية، أكثر مما كانت ستحصل عليه في ظل أيّ نظام آخر. ويشبه ذلك ما يحصل في ولاية مثل فيرجينيا، حيث يُشكِّل عدد الاميركيين السود حوالي ٢٠٪ من عدد سكانها وبالتالي فإنهم يجعلون الحياة السياسية في هذه الولاية أكثر تنافسية بكثير.

وفي الخلاصة، يبقى هناك سؤال كبير يتعلق بعافية النظام السياسي الفدرالي. فإن واضعي الدستور رأوا في تقسيم السلطة ما بين الحكومة القومية، وحكومات الولايات ضمانة هامة لحماية حريات الأفراد، ومع هذا، فإن ثمة ميل قد ظهر في السنوات الأخيرة تجلىّ في قيام الحكومة الفدرالية بالاستيلاء على مزيد من السلطة في نواحٍ كانت تقليدياً تقع تحت مسؤولية حكومات الولايات. لذلك فان القيام بإنقاص نفوذ حكومات الولايات حتى إلى درجة هي أبعد مما هي الآن، عن طريق إلغاء الهيئة الانتخابية، إنما سيكون بمثابة قطع واحد من الأعمدة السياسية الرئيسية للنظام السياسي الذي طالما صمد أمام جميع التحديات التي اعترضته خلال ٢٢٠ سنة من التاريخ الأميركي. ■

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية

من الناخبين، وفقاً لأحكام مجالسها التشريعية." وهذه السلطة قد جرى استعمالها بطرق مختلفة بحسب تشريعات كل ولاية. وعندما تأسست هذه الدولة فإن المجالس التشريعية كانت تقوم بتسمية الأعضاء في الهيئة الانتخابية مباشرة. وقد عملت الهيئة الانتخابية على أساس أنها هيئة للتشاور وكان كل ناخب من أعضائها يصوّت حسب قناعة ضميره. ففي العام ١٨٠٠، على سبيل المثال، قام سبعة من الأعضاء الذين قامت بتسميتهم ولاية ماريلاند لعضوية الهيئة الانتخابية بالتصويت لصالح آدامز، بينما قام أربعة سواهم بالتصويت لصالح جيفرسون. وعندما بدأت الولايات تمنح ناخبيها في الهيئة الانتخابية تفويضاً على أساس ان الرابح يربح كل شيء، وذلك استناداً إلى نتيجة التصويت الشعبي في مجمل الولاية، فان الولايات الصغيرة اعترضت بالقول ان هذه "الوحدة" المبتدعة في التصويت إنما تعيق وتضعف سلطة الولايات الصغيرة (وقد كانوا على حق في ذلك). وهكذا، فانهم لجأوا إلى القضاء، لكنهم خسروا دعواهم. وفي القضية المرفوعة من ولاية ديلاوير ضد ولاية نيويورك في العام ١٩٦٦، قامت المحكمة العليا للولايات المتحدة بردّ هذا الطعن، مؤكدة في حكمها على ان سلطة الولاية في تفويض الناخبين يمكن ممارستها بالطريقة التي تجدها تلك الولاية مناسبة لها، وان صلاحية الولاية مطلقة و"مكتملة" بهذا الشأن.

وهكذا، فمن كاليفورنيا إلى نيوجرسي، ومن تكساس إلى يوتاه، أصبح مُشرعونا، بقيادة الولايات المهمشة، يستطيعون الآن ان يتحدّوا ويستعملوا صلاحياتهم الدستورية من اجل منح الولايات المتحدة شيئاً طالما قمنا بالترويج له في بقية أنحاء هذا العالم، لكننا فشلنا في تحقيقه في عقر دارنا، إلا وهو: انتخابات قومية حقيقية للرئاسة، تقوم على المبادئ التي تقول إن الأغلبية هي التي تحكم، وإن لكل فرد صوتا واحدا، وان كل صوت مساوٍ لغيره في تأثيره وقوته. إن مثل هذه الانتخابات من شأنها ان تعيد بث الحياة في ديمقراطيتنا الخاملة التي يضعف الإقبال على التصويت فيها، وذلك بتنشيط عشرات الملايين من أصوات الناخبين المهمشين حالياً. ولسوف ينقلنا ذلك إلى خط مساوٍ للأساليب التي تلتمسها الديمقراطيات في جميع أنحاء العالم في انتخاب رؤسائها. ■

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية

الهيئة الانتخابية

عندما يذهب المواطنون الأميركيون إلى صناديق الاقتراع من أجل التصويت لاختيار رئيس، يعتقد البعض أنهم يساهمون مباشرة في عملية انتخاب هذا الرئيس. وهذا الاعتقاد غير صحيح من الناحية التقنية، فهم في واقع الحال يصوتون لاختيار "الهيئة الانتخابية" Electoral College التي تلتزم بالتصويت لمرشح رئاسي معين.

إن المرشحين الذين يفوزون في الاقتراع الشعبي، في ولاية ما، ينالون في العادة جميع أصوات الهيئة الانتخابية لتلك الولاية (وتقنياً، يكون جميع الناخبين الملتزمين بالتصويت لهؤلاء المرشحين هم منتخبين بدورهم).

إذا لم يحصل أي مرشح للرئاسة على الأغلبية المطلوبة من أصوات الهيئة الانتخابية على مجلس النواب أن يقرر من هو المرشح الفائز من بين المرشحين الثلاثة الذين حازوا على أعلى مجموع من أصوات الهيئة الانتخابية. ويقوم أعضاء هذا المجلس بالتصويت، ولاية فولاية، حيث يطرح مندوبو كل ولاية صوتاً واحداً.

إن عدد أعضاء الهيئة الانتخابية في الولاية يساوي مجموع عدد نواب وشيوخ هذه الولاية في مجلس الكونغرس الفدرالي. أما مقاطعة كولومبيا، التي ليس لها وجود تمثيلي في الكونغرس، فإن لها ثلاثة أصوات في الهيئة الانتخابية.

يجتمع أعضاء الهيئة الانتخابية ويقومون بالتصويت رسمياً لاختيار الرئيس ونائب الرئيس في يوم الاثنين الأول الذي يلي الأربعاء الثاني في شهر كانون الأول/ديسمبر من سنة الانتخابات الرئاسية. ويقتضي الأمر حصول المرشح على غالبية من أصوات الهيئة الانتخابية لكي يعتبر منتخباً. وحيث ان هناك ٥٣٨ ناخباً في الهيئة الانتخابية، فيقتضي حصول المرشح على ٢٧٠ صوتاً منها على الأقل لكي يعتبر فائزاً.

إذا لم يتمكن أي مرشح لمنصب نائب الرئيس من الحصول على أغلبية أصوات الهيئة الانتخابية، على مجلس الشيوخ ان يقرر من هو المرشح الفائز من بين المرشحين الاثنين اللذين نالا اعلى عدد من الأصوات في الهيئة المذكورة.

يؤدي كل من الرئيس ونائب الرئيس القسم الدستورية ويتوليان منصبيهما في العشرين من شهر كانون الثاني/يناير من السنة التي تلي انتخابهما.

Registered voters in the 50 states and the District of Columbia cast ballots for president and vice president on the first Tuesday following the first Monday in November in a presidential election year.

عدد أصوات الهيئة الانتخابية حسب الولاية/المنطقة الفدرالية
كما ستكون عليه في انتخابات العام ٢٠٠٨

Bibliography

Additional readings on U.S. elections

Bai, Matt. *Billionaires, Bloggers, and the Battle to Remake Democratic Politics*. New York, NY: Penguin Press, 2007.

Benenson, Bob. *Elections A to Z*. Washington, DC: CQ Press, 2007.

Black, Earl and Merle Black. *Divided America: The Ferocious Power Struggle in American Politics*. New York, NY: Simon & Schuster, 2007.

Carroll, Susan J. and Richard L. Fox, eds. *Gender and Elections: Shaping the Future of American Politics*. New York, NY: Cambridge University Press, 2006.

Dover, E.D. *Images, Issues, and Attacks: Television Advertising by Incumbents and Challengers in Presidential Elections*. Lanham, MD: Lexington Books, 2006.

Farnsworth, Stephen J. *The Nightly News Nightmare: Television's Coverage of U.S. Presidential Elections, 1988-2004*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield Publishers, 2007.

Feldman, Jeffrey. *Framing the Debate: Famous Presidential Speeches and How Progressives Can Use Them to Change the Conversation (and Win Elections)*. Brooklyn, NY: Ig Publishing, 2007.

Green, John C., Mark J. Rozell, and Clyde Wilcox, eds. *The Values Campaign?: The Christian Right and the 2004 Elections*. Washington, DC: Georgetown University Press, 2006.

Jarvis, Sharon E. *The Talk of the Party: Political Labels, Symbolic Capital, and American Life*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield Publishers, Inc., 2005.

Magleby, David B., Anthony J. Corrado, and Kelly D. Patterson. *Dancing without Partners: How Candidates, Parties, and Interest Groups Interact in the Presidential Campaign*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2007.

McDonald, Michael P. and John Samples. *The Marketplace of Democracy: Electoral Competition and American Politics*. Washington, DC: Cato Institute/ Brookings, 2006.

Pfau, Michael, J. Brian Houston, and Shane M. Semmler. *Mediating the Vote: The Changing Media Landscape in U.S. Presidential Campaigns*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2007.

Sabato, Larry J. and Howard R. Ernest. *Encyclopedia of American Political Parties and Elections*. New York, NY: Facts on File, 2006.

Schofield, Norman. *Multiparty Democracy: Elections and Legislative Politics*. New York, NY: Cambridge University Press, 2006.

Skinner, Richard M. *More Than Money: Interest Group Action in Congressional Elections*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2007.

Stanley, Harold W. and Richard G. Niemi. *Vital Statistics on American Politics 2007-2008*. Washington, DC: CQ Press, 2007.

Williams, Andrew Paul and John C. Tedesco, eds. *Internet Election: Perspectives on the Web in Campaign 2004*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2006.

The U.S. Department of State assumes no responsibility for the content and availability of the resources listed above.

Internet Resources

Online sources for information about the U.S. electoral process

Collections of Elections Links

P2008: Race for the White House
http://www.gwu.edu/~action/P2008.html

U.S. Department of State, Foreign Press Center: Elections 2008
http://fpc.state.gov/fpc/c21250.htm

U.S. Department of State: U.S. Elections
http://usinfo.state.gov/dhr/democracy/elections/elections_links.html

U.S. National Archives: U.S. Election & Voting Resources
http://www.archives.gov/federal-register/electoral-college/links2.html#maps

Vanderbilt University Elections Links
http://lib11.library.vanderbilt.edu/diglib/godort.pl?searchtext=Elections&Type=Simple&Resource=DB&Website=FDTF

Voice of America. The Road to the 2008 Election
http://www.voanews.com/english/US-Elections-2008.cfm

Videos

Campaign Network — From C-SPAN and Congressional Quarterly
http://www.campaignnetwork.org/

ExpertVoter.org: A Video Guide to the 2008 Presidential Candidates
http://www.expertvoter.org/

The Living Room Candidate: Presidential Campaign Commercials, 1952-2004
http://livingroomcandidate.movingimage.us/

RealClearPolitics Videos — Videos from mainstream news sources
http://video.realclearpolitics.com/video_vault/
RealClearPolitics Vlog — Videos on elections 2008 from YouTube and other sources
http://www.realclearpolitics.com/video_log/

You Choose '08
http://www.youtube.com/youchoose

PrezVid: The YouTube Campaign-2008
http://www.prezvid.com/

Candidates

Presidency 2008 — From Politics1.com
http://www.politics1.com/p2008.htm

The Presidential Field: Full Coverage of the 2008 Candidates
http://projects.washingtonpost.com/2008-presidential-candidates/

Religion & Politics '08
http://pewforum.org/religion08/

Youth Voting

Can I Vote?
http://www.canivote.org/

CIRCLE: Center for Information and Research on Civic Learning and Engagement
http://www.civicyouth.org/

Generation Engage
http://www.generationengage.org/

I'm 18 in 08 — Youth voting blog and documentary film

http://im18in08.blogspot.com/

Opinion Polls

CBS News Polls
http://www.cbsnews.com/sections/opinion/polls/main500160.shtml

The Gallup Poll
http://www.galluppoll.com/

The Harris Poll
http://www.harrisinteractive.com/harris_poll/

Los Angeles Times Poll
http://www.latimes.com/news/custom/timespoll/

The Pew Research Center for the People and the Press
http://people-press.org/

PollingReport.com
http://www.pollingreport.com/

RealClearPolitics Polls
http://www.realclearpolitics.com/polls/

Survey Research Links
http://felix.iupui.edu/Links.htm

Zogby International
http://www.zogby.com/

Mainstream Media Blogs on Elections

ABC News: The Note
http://abcnews.go.com/Politics/

CBS News: Politics
http://www.cbsnews.com/sections/politics/main250.shtml

CNN: The Situation Room
http://www.cnn.com/CNN/Programs/situation.room/blog/

Fox News: Update '08
http://www.update08.foxnews.com/

MSNBC News: First Read
http://firstread.msnbc.msn.com/

National Journal: The Hotline
http://hotlineblog.nationaljournal.com/

New York Times: The Caucus
http://thecaucus.blogs.nytimes.com/

Washington Post: The Fix
http://blog.washingtonpost.com/thefix/

Campaign Finance

The Campaign Finance Institute
http://www.cfinst.org/

Federal Election Commission: Campaign Finance Law
http://www.fec.gov/law/feca/feca.shtml

Office of the Clerk, House of Representatives: Federal Election Campaign Reports
Federal Election Campaign Finance Reports

Project Vote Smart: Campaign Finance
http://www.vote-smart.org/official_five_categories.php?dist=finance.php

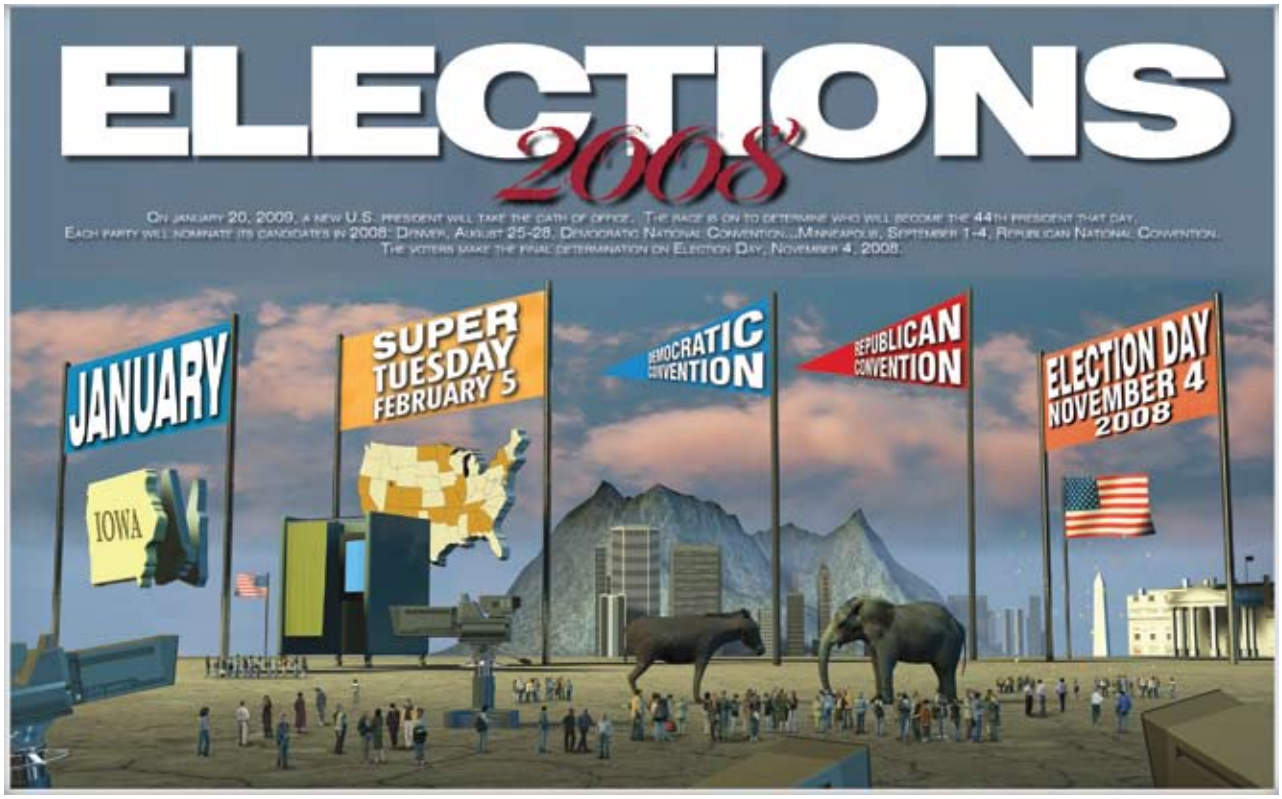

A MONTHLY JOURNAL FROM THE U.S. DEPARTMENT OF STATE PRESENTING IN-DEPTH INFORMATION ABOUT THE UNITED STATES IN MULTIPLE LANGUAGES

REVIEW THE FULL LISTING OF TITLES AT
http://usinfo.state.gov/pub/ejournalusa.html